www.kassiounpaper.com

751

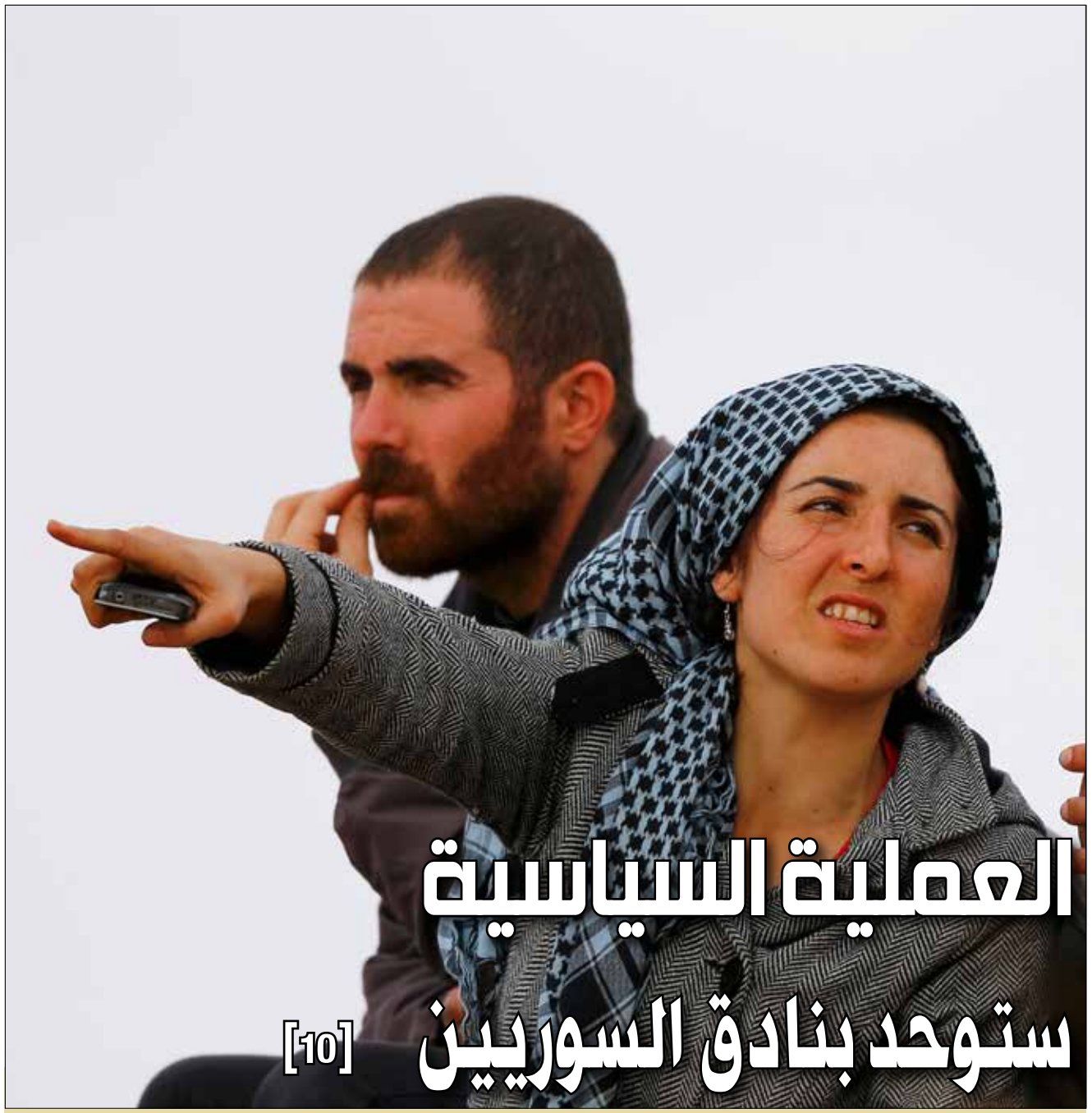
الاحد 27 اذار 2016

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



العملية السياسية ستوحد بنادق السوريين [10]

الافتتاحية

جنيف3 هو آخر جنيف!

إنّ قراءة تطورات حلحلة الأزمة السورية خلال الأسابيع القليلة الماضية، وخلال الجولة الثانية من جنيف3 وحتى ما قبل مباحثات لافروف– كيري، الخميس 24/ آذار تتلخص بالخطوط التالية:

وقف إطلاق النار يتعزز على الأرض يوماً بعد آخر.

محاربة الإرهاب تمضي قدماً.

الخطاب التصعيدي يتراجع لدى الأطراف السورية المتشددة، والأفق ينفتح باتجاه التوصل إلى توافقات.

الجولة القادمة لن تتأخر هذه المرة بل ستكون في أوائل نيسان.

ورغم أنّ هذه الخطوط العامة تفضي بمجملها إلى القول بأنّ حل الأزمة السورية يمضي إلى الأمام بشكل متسارع، إلّا أنّ ما نتج عن لقاء لافروف– كيري الأخير، والذي يمثل في جوهره انعكاساً للتوازن الدولي الجديد وتطوراته، يضيف إلى هذه الحقيقة وضوحاً أكبر وأشد، فالحل السياسي في سورية قد وصل نقطة اللاعودة، وضمن أساسيات هذا الحل الأمور التالية:

الطريق باتت سالكةً أمام تنفيذ الأجندة الزمنية المنصوص عليها في القرار 2254 بشكل نهائي بعد اتفاق لافروف– كيري، بما في ذلك البنود المتعلقة بالجسم الانتقالي وبالدستور.

الجسم الانتقالي سيكون توافقياً وسيضم الجميع، ولن يكون من نمط «مجالس قيادات الثورة» التي كانت تصدر البلاغ رقم واحد بعد انقلاباتها.

المفاوضات القادمة يجب أن تكون مباشرة.

وفد المعارضة يجب أن يكون موحداً على أساس توافقي عادل.

حضور الأكراد في الجولة القادمة ضروري، ولا يحق لأحد منعه.

سورية سيحكمها الشعب السوري وليس أحداً ممن يظنون أنهم يمثلونه مسبقاً ودون أخذ رأيه.

لن يفيد أي طرف من الأطراف تلاعبه وتذاكيه، وما سينفذ هو توافق الأطراف السورية فيما بينها، وعلى أساس القرارات الدولية التي تعكس توازناً دولياً تتراجع فيه واشنطن وحلفاؤها.

عملية تقليم الأدوار الإقليمية الضارة تتعزز وتتوسع، ويشير إلى ذلك دخول أزمة اليمن طريق الحل باتفاق وقف إطلاق النار في العاشر من نيسان وبدء المفاوضات في 18 منه، وكذلك في تطورات الأزمة الليبية التي بدأت تتلمس الطريق إلى الحل.

تشير الوقائع المختلفة إلى أنّ حل الأزمة السورية حتى قبل اكتماله قد بدأ بالتحول إلى نموذج لحل بقية الأزمات في المنطقة، والطريق المخطوط لحل الأزمة في اليمن يشير إلى ذلك بوضوح.

كما تشير الوقائع ذاتها إلى حقيقة أساسية هي أنّ جنيف الحالي، جنيف الثالث بجولاته الثلاث، هو جنيف الأخير. وليس كما يظن أو يروج أو يتمنى البعض، بأن يكون هنالك «جنيفات» أخرى كثيرة. وما سينجم عنه بخطوطه العامة هو سورية موحدة أرضاً وشعباً، علمانية وديمقراطية وبباب مفتوح على عملية التغيير الجذري العميق والشامل اقتصادياً– اجتماعياً وسياسياً بيد الشعب السوري ولمصلحته.

إنّ عداد الكارثة الإنسانية في سورية الذي أخذ بالتباطؤ منذ وقف إطلاق النار، لن يستغرق وقتاً طويلاً حتى يتوقف نهائياً.

شؤون محلية



جرمانا الصغيرة ورشات دون ترخيص

06

شؤون اقتصادية



الاسمنت.. الحكومة «تصحح» نسبة الربح!

08

«الإرادة الشعبية»



«القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»

12

شؤون عربية ودولية



بروكسل.. «الخراف الضالة» إلى الحظيرة الأمريكية!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ارتفاع سعر الدولار وسيلة عنف أخرى ضد الفقراء؟

خمس سنوات ونيف من الأزمة السورية الطاحنة للبشر والحجر... خمس سنوات من التدمير والتهجير والجوع والتشرد والتسول، أصبحت كافية ليقول الشعب السوري المنكوب كفى للحرب، ولابد من خلاص حقيقي لا يعيد استنبات الأزمة مرة ثانية.

ولكن هناك من يسعى لاستمرار الحرب بطرق أخرى من خلال ما يجري من تلاعب بقوت الشعب وحاجاته الضرورية، التي تبدلت كثيراً مع تعمق وتوسع ظاهرة الفقر والتهميش، مع تطور ظاهرة النهب والاحتكار والتحكم بلقمة «الغلابة» والمحرومين، تحت حجة ارتفاعات سعر الصرف للدولار.

هذا الدولار اللعين، الذي تتلطى خلفه تلك العمليات كلها التي محصلتها نهب الثروة ومركزتها، لتكون النتيجة كما نرى؛ كارثة إنسانية عميقة أصابت شعبنا في مستوى معيشته إلى الحدود التي لم تعد محتملة.

إن العنف الذي يمارسه أصحاب الدولارات على الفقراء يوازي، إن لم يكن يزيد عن، العنف الذي أصاب السوريين وشردهم من ديارهم، وحولهم إلى لاجئين في أركان المعمورة، والحرب على لقمة الفقراء كما هو واضح مفتوحة، ولا مؤشرات على احتمالات هدنة لإيقافها كما جرى في المعارك العسكرية، طالما بقيت قوى الفساد والنهب الكبيرين تسرح وتمرح دون روادع حقيقية، تمكن المتضررين الذين طفح كيلهم، من الدفاع عن حقهم المنهوب «على عينك يا تاجر».

إن الارتفاعات المتواترة للدولار، بسبب تواطؤ السياسات الحكومية وحيتان الدولار، تعكس نفسها على المراكز الإنتاجية والمعامل التي تأثر إنتاجها، وكذلك تسويقه من تلك الارتفاعات.

حيث بدأت العديد من المعامل الخاصة وقف الإنتاج، وإعطاء إجازات إجبارية للعمال، وهذا يشكل خطراً كبيراً على استمرار عمل العمال، وخطر التسريح التعسفي حاضراً في أذهان وسلوك أرباب العمل، كما فعلوا في بداية الأزمة حيث سرّح عشرات الألوف من العمال في القطاع الخاص.

تداعيات الارتفاع المتتالي للدولار، وانعكاسه على مستوى معيشة الطبقة العاملة، كبير وينذر بمخاطر كبيرة أيضاً، حيث الخيارات أمام الفقراء وهم الأغلبية المطلقة، ومنهم العمال، محدودة. وهذا يعني أن القوى الوطنية وفي مقدمتها الحركة النقابية، لابد لها من تحمل مسؤوليتها في الدفاع عن لقمة الشعب المنهوبة.

إحذروا...
العمال غاضبون



ترتفع درجات الاحتقان لدى الطبقة العاملة بمعدلات عالية جداً، قد تنذر بتطورات لاحقة لا يعرف غير الله متى؟ وكيف؟ وإلى أين ستؤدي تلك التطورات؟ وهذه القراءة ليست إلا قراءة موضوعية لواقع بتنا نتلمسه بأدق تفاصيله بشكل يومي وفي المواقع كلها.

■ هاشم اليعقوبي

يزداد الوضع المعيشي الكارثي تدهوراً، ضاغطاً على مجمل الشرائح العاملة بأجر، في القطاعيين العام والخاص، كون الفارق بين الأجر من جهة وأسعار الحاجات المعيشية الضرورية من جهة ثانية، يزداد بشكل يومي دون وجود ملامح توقف لهذا الاتساع لا من قريب ولا من بعيد، فلا دلالات على زيادات حقيقية للأجور، ولا مؤشرات تشير إلى توقف التسارع المخيف للأسعار، ولا موقف واضح من الحركة النقابية يوحي بنفاذ صبرها.

بل على العكس تماماً، فالحكومة تستمر بأدائها الاقتصادي المعادي لأصحاب الأجور، والمصرف المركزي مصر بسياساته النقدية على إضعاف القيمة الشرائية لليرة السورية، التي لم تعد قادرة على تغطية أسعار الفلافل ورغيف الخبز.

الحكومة تستمر بأدائها الاقتصادي المعادي لأصحاب الأجور، والمصرف المركزي مصر بسياساته النقدية على إضعاف القيمة الشرائية لليرة السورية.

15 شهر من التدهور الكارثي

سبق وأكدت الدراسات الاقتصادية على صفحات قاسيون وبالأرقام، والتي أصبحت مرجعاً علمياً لأبحاث ودراسات أخرى، حجم التدهور المعيشي خلال العام الفائت 2015، والذي أجهز على أحلام العمال بتغطية نفقات الغذاء فقط، وبالحد الأدنى الكفيل للبقاء على قيد الحياة، لتأتي الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الحالية لتكمل ما فعلته السياسات الاقتصادية والنقدية خلال سنين الأزمة بشكل عام، وخلال سنة 2015 بشكل خاص، واضعة العمال أمام خيار واحد وهو البحث عن حلول ليست لإخراجهم من فقرهم وحرمانهم وبردهم، الذي قاوموه لسنين عديدة، بل لمنع الجوع والمرض والعوز عن أطفالهم.

غياب البرنامج

عُقدت المؤتمرات النقابية وانتهت دون أن تتبنى خطة عمل، تُخرج العمال من واقعهم المزري، ودون أن تطرح برنامجاً يواجه الهجوم المتلاحق على مصالحها ويكون قادراً على تحشيد العمال خلفها وتطمينهم بالدفاع عنهم، ولم تتبنَّ أي إجراء ردعي كي تواجه به السياسات المعادية لمصلحة الطبقة العاملة كلها.

أصمدوا ... والنهب شغال

لا يكاد يخلو تجمع عمالي، في القطاع العام أو الخاص، من الشكوى والتذمر والنقاش المستمر عن انعكاسات ارتفاع الدولار وغلاء الأسعار، وعدم وجود حلول بالمدى المنظور، وبات الحديث الشاغل للعمال والموظفين طريقة الخروج من هذا الوضع.

وإن اختلفت الآراء في الكثير من التفاصيل إلا أن القاسم المشترك هو ذلك الغضب الشديد مما آلت إليه الأمور، بالإضافة لبحث سبل الخروج من حالة الشعور بالعجز عن تأمين طعام الأولاد ولباسهم ودوائهم، متسائلين عن المعادلة الحسابية التي يمكن لها أن تجعل العشرين ألف «تفتح بيت»؟.

ولعل أولى الجهات بالإجابة عن هكذا سؤال هما الحكومة وحاكم مصرف سورية المركزي، لعلهما يتحفوننا بطلاسم اقتصادية جديدة وخطابات وطنية تتحدث عن رمزية الليرة وصمودها، وعن ثقافة الاستهلاك وقلة الموارد وضريبة الحرب!، وكأن عمالنا لا يعرفون بمئات الملايين التي تُنهب بفعل المضاربات المالية، أو أنهم لا يعرفون كمية الأرباح المتروكة للقطاع الخاص، ولا يعرفون بتلك الأرقام الكبيرة في فاتورة التهرب الضريبي والجمركي، والقائمة تطول.

يا جماعة .. الجوع كافر

إن حالة الفقر الشديد التي أصابت طبقتنا العاملة، وانسداد الأفق أمامها، خاصة بظل المستوى المؤسف من الخطاب التضليلي للحكومة، «ما بقى يطعمي خبز»، والذي يستخف بعقول العمال ويسخف أوجاعهم، فتطلب منهم الصمود من أجل الوطن، والناهبون يصولون ويجولون، ويعبئون شوالات الدولارات من دماء وعرق صمودهم، يضعهم أمام خيارات تضيق بهم يوماً بعد آخر.

ومن يراهن على عجز طبقتنا العاملة عن انتزاع حقوقها المختلفة بالوسائل المشروعة التي تضمنها القانون وكفلها الدستور، هو أعمى بصيرة.

فالجوع يا أولي الألباب كافر.

مؤتمرات الاتحادات المهنية..

تغيير الشكل وتدوير المضمون

شهدت الأيام الماضية عقد سلسلةٍ من المؤتمرات العمالية على مستوى الاتحادات المهنية لنقابات العمال، وذلك وسط توجهات تدعو إلى تغيير آليات عقد المؤتمرات، فيما يبدو أنه محاولة للالتفاف حول حقيقة قصور أداء هذه الاتحادات، واقتصار مؤتمراتها على القول بعيداً عن الفعل.



■ مراسل قاسيون

• الطباعة والنشر والإعلام

العلاقة بين النقابات والإدارات

كان مؤتمر الاتحاد المهني لعمال الطباعة باكورة المؤتمرات المهنية لهذا العام، وقد شهد مطالب عمالية عديدة أبرزها، ضم عمال الفئتين الثانية والثالثة في قطاع التربية إلى نقابة المعلمين، وضرورة تفعيل العلاقة بين التنظيم النقابي والإدارات، وأن تجري عملية نقل العمال ضمن المحافظات وفق ضوابط وأسس منطقية، تراعي مسألة فائض العمالة أو نقصها، كما دعا المتداخلون إلى زيادة المبالغ المرصودة للباس العمالي، وتسوية أوضاع العمال المتقاعدين والمستقيلين في محافظة الرقة.

• الغزل والنسيج

تثبيت المؤقتين

مجدداً تكررت المطالب العمالية الداعية إلى تثبيت العمال المؤقتين، ورفع الحوافز الإنتاجية بما يتناسب مع الزيادات الحاصلة على الرواتب والأجور، لتشجيع العمال لزيادة الإنتاج وخفض الهدر، كما دعا ممثلو العمال إلى رفع الحد الأدنى من الأجر المعفى من ضريبة الدخل، وزيادة مبلغ التعويض العائلي، وإلزام أصحاب العمل في القطاع الخاص بدفع تعويض التدفئة، والاعتماد على عناصر خبيرة في مجال التسويق، وسبر الأسواق بشكل دائم داخلياً وخارجياً للتعرف على متطلبات هذه الأسواق، إلى جانب تفعيل دور المحاكم العمالية ودور مفتشي العمل والتأمينات الاجتماعية، والإسراع في البت بالدعاوى ضماناً لحقوق العمال.

• الكهرباء والصناعات المعدنية

تعويض طبيعة العمل

أما مؤتمر عمال الكهرباء والصناعات المعدنية فقد شهد مطالب عدة أبرزها منح العاملين تعويض طبيعة العمل بما يتناسب مع خطورة العمل الذي يقومون به، وكذلك منح العمال المؤقتين تعويض المهن الخطرة أسوة بالعمال المثبتين، وطالب المشاركون أيضاً بتكثيف جولات مفتشي التأمينات الاجتماعية على المنشآت، وتعيين عمال جدد من ذوي الخبرة المهنية والفنية القادرة على تطوير العمل ، وفيما يتعلق بالقطاع الخاص طالب المشاركون بالاهتمام بالجولات الميدانية على القطاع الخاص، وتخصيص حوافز للعاملين فيه، وتشميله بالسكن العمالي، وتعديل القوانين المتعلقة به لحماية العمال من تسلط أرباب العمل، وزيادة تمثيل المرأة في الإدارات والمجالس الإدارية، وتوحيد التعويض العائلي ورفع نسبته، إضافة إلى حث المؤسسات على رصد الاعتمادات اللازمة لدور الحضانة وتحسين خدماتها.

• الخدمات العامة

الحد من المركزية

بدورهم طالب ممثلو العمال التابعون لنقابات عمال الخدمات العامة بالحد من المركزية وتفويض المدراء الفرعيين بتسيير الأعمال، وتشميل العاملين المؤقتين بالطبابة أسوة بالعمال الدائمين، إلى جانب الإسراع بتعديل قانون العاملين الأساسي في الدولة، وزيادة الأعضاء المتفرغين في الاتحاد المهني لمتابعة قضايا العمال ومشاكلهم، نظراً للتنوع المهني الذي يحويه هذا الاتحاد، أو فصل نقاباته بما يتوافق مع المهن التي تغطيها، وإعادة النظر بأسعار السكن العمالي بكلفتها الحقيقية، إضافة إلى المطالبة بتطبيق اللامركزية في الاختبارات والمسابقات حرصاً على استفادة الشباب من هذه المسابقات.

كما طالب عمال المصارف برفع قيمة مخصصات الطبابة، وزيادة عدد المراقبين في مديريات التجارة الداخلية في المحافظات لتقوم بدورها في محاربة تجار الأزمات.

• الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والسياحة

التأمين الصحي

دعا ممثلو العمال إلى رفع قيمة الوجبة الغذائية وتثبيت العمال المؤقتين ودعم المشاريع الصغيرة، إلى جانب تشميل عمال المؤسسة العامة للدواجن بالتأمين الصحي، واعتبار عملهم ضمن المهن الشاقة والخطرة، كما طالبوا بإعادة تشغيل مركز بحوث الثروة الحيوانية وتزويده بالقطعان الجيدة، إلى جانب تمثيل التنظيم النقابي في الهيئة العامة للبحوث الزراعية، وتحسين وضع المباقر بشكل عام.

وفي قطاع السياحة طالب المتداخلون بالسعي لتأمين فرص عمل لخريجي المدارس والمعاهد الفندقية، والاهتمام بالجانب التأهيلي والتدريبي لهم، وضرورة منح طبيعة العمل للمدرسين في المعاهد النقابية والمتوقفة منذ خمس سنوات.

أما ممثلو عمال الصناعات الغذائية فطالبوا بالسعي لمكافحة الفساد عن طريق تنشيط دور الرقابة الداخلية، إضافة لصرف بدل الإجازات لعمال الصوامع والمخابز، وتحويل العقود الموسمية لعمال مؤسسة التبغ إلى عقود سنوية، وتشميلهم بتشريعات المهن الشاقة والخطرة.

• النقل

توفير الدعم الغذائي

أما عمال النقل فطالبوا بتعيين عمال في شركة التوكيلات الملاحية من الفئات كافة، وتوفير الدعم الغذائي والوقائي للعمال، إلى جانب الدعوة إلى طي القرار المتضمن منع الموافقات لغير أبناء المحافظة للعمل على السيارات العامة، وتفويض مديرية فرع الحسكة بصرف رواتب الموظفين في المحافظة.

ودعا آخرون إلى فصل نقابتي السكك الحديدية والنقل البري عن بعضهما، وإصدار قرار يقضي بالحصول على براءة ذمة من النقابة عند القيام بمعاينة السيارة أو نقل ملكيتها، وزيادة مخصصات نفقات مديرية النقل لتأمين حاجات المولدة الكهربائية التي تعتمد عليها المديرية بشكل كامل، ودعا ممثلو عمال حمص إلى تجديد عقود ذوي الشهداء ودفع تكاليف الولادة للمرأة العاملة لأنها غير مشمولة بالتأمين، في حين طالب ممثلو عمال حلب بتشميل سائقي باصات النقل الداخلي بالمهن الشاقة والخطرة، إضافة إلى رفد الشركة العامة للنقل بـ100 باص، وتثبيت العمال المؤقتين الذي مضى على تعيينهم أكثر من ثلاث سنوات.

• البناء والأخشاب

تأمين جبهات عمل

ممثلو العمال في نقابات البناء طالبوا بتحويل عقود عمال فرع السدود في محافظة طرطوس إلى عقود سنوية، ودعم القطاع العام وتوفير التأمين الصحي لجميع العمال وتأمين السكن العمالي لعمال الحسكة، وصرف رواتب عمال المؤسسة العامة لسد الفرات في حلب.

كما طالب ممثلو عمال حماه بتأمين جبهات عمل لشركة المشاريع المائية، وتوفير اللباس لعمالها، إلى جانب إصدار الملاكات العددية للشركات والدوائر في درعا، والدفاع عن حقوق عمال القطاع الخاص الإنشائي، إضافة إلى تثبيت العمال المؤقتين والموسميين، والمطالبة بإعادة العمل في الشركة العربية للبورسلان والأدوات الصحية.

• النفط والمواد الكيماوية

قضايا الفساد

طرح ممثلو العمال جملة من المطالب أبرزها إعادة النظر في واقع المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية في دمشق، بعد أن أصبحت مؤسسة خدمات تفتقر لوجود الخبراء، إضافة إلى تسليط الضوء على قضايا فساد عديدة مثل وجود مخالفات كبيرة في المركز الوطني للرصد الزلزالي، كما تمت المطالبة بالتأمين على حياة رجال الإطفاء في حلب وتوفير اللباس العمالي لهم، وضرورة إعادة الطبابة لعمال الشركة السورية للنفط نظراً لخطورة الأمراض التي يتعرضون لها أثناء عملهم.

وطالب المتداخلون بحل أزمة المحروقات التي تعاني منها محافظة السويداء، وإلغاء العمل بالقسائم لأنها تجربة فاشلة، إضافة إلى تشميل أسر عمال المحروقات بالطبابة العمالية، إلى جانب ذلك أكد ممثلو العمال على ضرورة رفد معمل الأحذية في السويداء بكوادر شابة بعقود سنوية، وتأمين آلات حديثة بهدف زيادة الإنتاج.

أما عمال طرطوس فطالبوا بدمج قسم الغاز ببانياس مع فرع محروقات طرطوس، وبإحداث النافذة الواحدة لمحروقات وغاز بانياس، ودعا عمال حمص لتحسين واقع الشركة العامة للأسمدة وتأمين اليد العاملة لها.

ودعا ممثلو عمال الحسكة إلى ضرورة منح عمال الغاز ومحطات الضخ تعويض المهن الخطرة، والإسراع في صيانة الخزانات الأرضية في شركة محروقات اللاذقية، كما طالبوا الجهات العامة باستجرار حاجتها من المواد المصنعة من فرع المؤسسة العامة للجيولوجيا والذي يحتوي آلاف الأطنان بانتظار تصريفها.

الردود الرسمية

التشاركية حل أوحد!

تركزت الردود حول جانبين:

أولهما: تقديم الوعود بسخاء، والتأكيد على أن المطالب العمالية محقة، والتشديد على محاربة الفساد بمختلف أشكاله.

وثانيهما: التأكيد على التشاركية كحل أوحد لمواجهة المشكلات المختلفة التي تعترض عمل القطاع العام، واعتبارها ضرورة ملحة لا خياراً مطروحاً، وذلك في إطار محاولة مكشوفة للتسويق لنهج التشاركية كواقع لاً مفر منه.

تركزت الردود حول التأكيد على التشاركية كحل أوحد لمواجهة المشكلات المختلفة التي تعترض عمل القطاع العام

قصة رضيعة تفتح ملف الإتجار بالأطفال السوريين

ربما لم يعلم «سليم»، وهو اسم مستعار بناءً على طلب صاحب القصة، أنه حينما وجد تلك الرضيعة، بعمر الساعات، مرمية قرب حاوية قمامة داخل كيس أسود في أحد أحياء دمشق القديمة، سيفتح باب الجدل حول قضية وصلت حد تبادل الاتهامات بين مشفى التوليد وقسم القنوات، حول 6 حالات أخيرة لتوليد نساء دون توثيق العناوين وأرقام الهواتف في السجلات، مايعني مصيراً مجهولاً لأطفالهن.



■ حازم عوض

قصة «سليم» بدأت حينما كان يمشي مساءً حوالي الساعة الثامنة في أحد أحياء دمشق القديمة، وسمع صوتاً يخرج من كيس قمامة، تبين لاحقاً أنه يحوي رضيعة بعمر الساعات، تم توليدها «خارج المشفى كون مياه الصدر لم تسحب منها بعد، عدا عن أنها لم تغسل من مخلفات الولادة»، على حد تعبيره.

«لقيطة» في لحن الحياة

«سليم» الذي فضل عدم ذكر اسمه واسم الحي الذي وجد به الرضيعة، روى تفاصيلاً مؤلمة عن حادثة لا تمت للإنسانية بصلة، انتهت بتسليم الرضيعة لإحدى دور الأيتام بدمشق يدعى «لحن الحياة»، كـ«لقيطة» مجهولة النسب والسبب، جاءت إلى الحياة في وقت الحرب دون ذنب.

عندما توجه «سليم» إلى المخفر في المنطقة، أكد له أن هذه الحادثة هي الثانية خلال أيام وفقاً لروايته، ما أكده شيخ يدعى عبد الرزاق المؤنس في حديث إذاعي، مشيراً إلى وجود حالتين مشابهتين لرمي رضع في «أحياء دمشق الضيقة» خلال يومي 14 و15 آذار الجاري.

ماذا يحدث في مشفى التوليد؟

العقيد رزق قاسم، رئيس قسم القنوات، نفى تكرار أكثر من حادثة واحدة على الأقل ضمن المنطقة المسؤول عنها، وأكد في حديث مع إذاعة ميلودي اف ام أنه شهد حادثة واحدة منذ بداية العام الجاري لرمي طفلة قرب القمامة في دمشق القديمة، لكن حديث رزق الإذاعي وصل إلى حد اتهام «مشفى التوليد الجامعي بإهمال سجلات الأرشيف التوثيقية» على حد تعبيره، وقد تبين ذلك حين عاودت الشرطة مراجعة المشافي، علّهم يعرفون شيئاً عن أهل الرضيعة.

لم ينف رزق وجود «عصابة» لتوليد نساء دون توثيق الولادات للحصول على الرضع، لكنه لم يؤكد ذلك أيضاً، قائلاً «القضية برسم مشفى التوليد الجامعي بدمشق»، وأضاف «عند رجوع القسم «إلى مشفى التوليد الجامعي بدمشق، وجدنا 6 حالات ولادة سُجلت أسماءها فقط دون ذكر العناوين والهواتف، وهذا كان سيئاً بالنسبة لنا، وخاصةً عندما علمنا كمّ الإهمال في أرشيف المشفى التوثيقي».

وتابع العقيد، الذي رجح احتمال رمي الطفلة التي وجدت مؤخراً إلى «الهروب من واقعة زنى»، أنه «عندما حاول عناصر الشرطة الرجوع لكاميرات المراقبة في المشفى وجدناها معطلة».

مدير مشفى التوليد الجامعي، بشار الكردي، نفى في الأسبوع التالي وعبر إذاعة ميلودي ذاتها، صحة اتهامات رئيس قسم شرطة القنوات، وقال إن الحادثة الأخيرة التي استقبل بها المشفى رضيعاً مجهول النسب، هي لرضيع/ة وجد في الشارع، واستضافه المشفى ليومين بعد أن جلبه قسم القنوات بحالة صحية صعبة.

وأشار إلى أن المشفى يقوم بعدة خطوات لتوثيق الحالات التي تولد داخله قائلاً «لدينا بصمة قدم للمولود الجديد، ونقوم بفرز أسوارة توضع بيده يكتب عليها اسمه واسم أمه، لكي تبقى علاماً له إذا فُقد»، مؤكداً أن «عملية الولادة لا تتم إلاّ بإبراز هوية الأم ودفتر العائلة وتسجيل بياناتها كافة، قبل الدخول للمشفى للولادة، باستثناء الحالات الإسعافية التي تتم بها عملية التوثيق عقب الولادة.“

من يتلاعب بكاميرات المراقبة ولماذا؟

وأضاف «عندما لا تتوافر الأوراق الثبوتية من بطاقة شخصية ودفتر عائلة، يتم إحالة القضية إلى مخفر شرطة المرجة مباشرة».

وتابع الكردي «أساساً، ليس لدينا كاميرات في غرف الولادة، ولايمكن أن تحدث عملية ولادة في المشفى دون أن توثق في المستشفى في السجلات»، مضيفاً «أنا كمدير للمشفى، مع مدير البصمات والمدير التنفيذي للمشفى، نتابع الكاميرات كفريق متكامل، ونرصد أي شيء يدخل ويخرج، ونبلغ الجهات المختصة دورياً بكل جديد».

وأكد مدير عام مشفى التوليد، أنه تم ضبط حالات لمحاولة التلاعب بالكاميرات سابقاً، كالعمل على حرفها من الاتجاه الموجهة نحوه لغايات معينة لم يحددها بوضوح!، مشيراً في ذات الوقت إلى قيام قسم شرطة المرجة بعض الأحيان بمراجعة الكاميرات لمحاولة كشف حالات احتيال قد يقوم بها أشخاص عبر إيهام المرضى بإمكانية تسريع دخولهم إلى المشفى لقاء مبلغ معين، علماً أن الولادة مجانية 100% في المشفى.

ظروف الحرب المأساوية والكارثة الإنسانية على مختلف الأصعدة، قد تجبر أماً على التخلي عن طفلها خوفاً عليه من الجوع، لعدم قدرتها على تأمين ملبس ومأكل

مدير المشفى الذي بدا خلال حديثه أنه غير مطّلع تماماً على ماقام به عناصر شرطة قسم القنوات في المشفى، أكد أنه لا يمكن الاستغناء تماماً عن الأرشيف الورقي، الذي قد يكون قابلاً للتلاعب بعض الأحيان، مقابل الأرشيف التوثيقي الإلكتروني، مشدداً على أن تعامل المشفى يكون دائماً مع قسم شرطة المرجة، وباقي الأقسام بحاجة إلى مذكرة في حال أرادوا العودة إلى الكاميرات والسجلات.

ماذا لو وقعوا بأيدي تجار البشر؟

وبعيداً عن الاتهامات التي تتعلق بقضية الرضيعة هذه، فقد كان من الممكن أن يكون مصيرها ومصير الـ6 أطفال مجهولي العناوين، إن صح حديث قسم شرطة القنوات، بيد أحد تجار البشر أو تجار الأعضاء الذين وجدوا بالأطفال السوريين، وخاصة اللاجئين منهم، سلعة تجارية.

مؤخراً، نشر الصحافي الأميركي «فرانكلين لامب» مقالاً في موقع Information Clearing House بعنوان «اشتريت 4 أطفال سوريين»، يتحدث خلاله عن قيامه بشراء أطفال سوريين لاجئين في لبنان بمبلغ 600 دولار فقط بالقرب من شاطئ الرملة البيضاء، «إثنان منهم بعمر الخمس سنوات وهما فتاتان توأمان، وصبي بعمر سنة وبضعة أشهر والأخ الأكبر بعمر ثماني سنوات».

لم يستطع الكاتب التأكد من أن السيدة التي باعته الأطفال، هل هي صادقة في روايتها أم أنها عضواً في عصابات الاتجار بالبشر، حيث أكدت أنها أنها كانت جارة لأهل الأطفال في حلب، وأن الأهل فقدوا حياتهم هناك، وهي من أنقذت الأطفال.

المرأة الموجودة في لبنان بأسلوب غير شرعي، لم تسجل بمفوضية اللاجئين، وادعت للصحفي الأمريكي أنه «لم تعد قادرة على رعاية الأطفال، وفي ذات الوقت لا تريد تركهم في الشارع يرتجفون»، وهنا عرضت عليه أن تعطيه الأطفال الأربعة مقابل 1000 دولار، أو اختيار أي طفل منهم مقابل 250 دولاراً لكل واحد.

بعد نقاش، قبلت المرأة بمبلغ 600 دولار لجميع الأطفال، وحصراً أن يكون الدفع بالدولار وليس أية عملة سواها، وأكدت أنها ستستخدم المبلغ للذهاب إلى تركيا لمحاولة الوصول إلى جزيرة ليبوس باليونان، ومن ثم إلى أوروبا.

لامب أخذ الأطفال إلى شقته في لبنان لتعتني بهم صديقته في السكن، وبعد تأمين بعض الرعاية لهم، قام بعدة اتصالات بمنظمات إنسانية للحصول على مساعدة للأطفال، لكن دون جدوى!، حسب المقال.

sالحرب أعدمت الحلول!

بغض النظر عن الحادثة التي سردها الصحفي الأمريكي في مقاله والغايات والمبررات من ورائها، والتي بحدها الأدنى ما هي إلا شكل من أشكال الإتجار بالكارثة السورية على المستوى الإنساني، عبر المنابر الإعلامية، فإن ظروف الحرب المأساوية والكارثة الإنسانية على مختلف الأصعدة، قد تجبر أماً على التخلي عن طفلها خوفاً عليه من الجوع، لعدم قدرتها على تأمين ملبس ومأكل، وباقي المستلزمات الضرورية لاستمرار حياة أي رضيع، كالطبابة والرعاية وما إلى ذلك، وقد تجبر أماً أيضاً على رمي طفلها في القمامة خوفاً من «فضيحة» في مجتمع قد يعاقبها بالقتل وطفلها لتكون نهايتهما القبر، وقد باتت هذه الحوادث جزءاً من واقع معاش لا يجب تغييبه أو القفز عليه، وبالتالي يجب البحث الجدي عن حلول جدية لها.

إن انعدام الحلول أمام السوريين الذين باتوا يعانون الفقر القاتل، ويعيشون الكارثة الإنسانية بأبشع صورها، سواء في مخيمات اللجوء أو في مدن النزوح داخلاً، قد يدفع بعضهم إلى قرارات غير إنسانية رغماً عنهم، كالمخاطرة بحياة أطفالهم في البحار وتسليم مصيرهم لتجار الموت، أو اللجوء إلى حلول قد تكون أسوأ بكثير، ما يؤكد عملياً أهمية المضي بالحل السياسي الشامل الذي وحده من سيخرج السوريين من عنق الزجاجة التي تخنقهم ببطء.

الريف الشمالي لحمص بانتظار استكمال الهدنة

أهالي الريف الشمالي لحمص، بقراه وبلداته العديدة، يعانون من تراجع الإنتاج الزراعي بل وتوقفه، وذلك بسبب الحرب القائمة والحصار المفروض منذ سنوات، بما في ذلك الأراضي الزراعية التي حرموا منها بنتيجة ذلك.
حيث تحولت تلك الأراضي إلى ساحات للصراع والأعمال العسكرية، وتساقط القذائف، بالإضافة إلى عمليات القنص التي تتم أحياناً هناك، مما حرم الأهالي التمكن من المضي إلى أراضيهم من أجل زراعتها والاهتمام بها خلال السنوات المنصرمة.



■ مراسل قاسيون

مصدر وحيد للرزق

الزراعة بالنسبة للأهالي في هذا الريف تعتبر المصدر الأساسي للدخل، على ذلك فقد بات الكثيرين منهم يعانون الفاقة، جراء التراجع بالإنتاج الزراعي والحيواني، بالإضافة إلى العديد من المعوقات والصعوبات الأخرى المرتبطة بهذا الإنتاج، اعتباراً من النقص بمستلزمات الإنتاج من بذار وسماد ومبيدات وارتفاع أسعارها، واحتكارها من قبل البعض، مروراً بنقص الوقود وندرته، مع التراجع والضعف بالقدرة الشرائية لدى الأهالي، ناهيك عن مشكلة المياه وتأمينها، بالإضافة إلى نقص اليد العاملة الزراعية بشكل كبير، نتيجة النزوح واللجوء هرباً من تداعيات الحرب وآلامها.

من السقاية إلى البعل

المحاصيل الزراعية تضررت خلال سنوات الحرب، على الرغم من تنوعها في تلك المناطق، حيث تشمل القمح والشعير والبقوليات والأشجار المثمرة وغيرها، مع التراجع بالإنتاج الحيواني المرافق لتربية الحيوانات الداجنة، التي تعتبر أحد مصادر الرزق الرديفة لأهالي هذا الريف، كما غيره من الأرياف السورية، حيث نفق جزء كبير منها، واستهلك الباقي منها خلال السنوات المنصرمة، وتراجعت أعدادها بشكل كبير، وذلك للعديد من الأسباب المذكورة آنفاً وغيرها، ولعل نقص المياه المحجوبة عن تلك الأراضي، بفعل الحصار المفروض عليها، كان سبباً إضافياً وهاماً في تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني، مما جعل المزارعين يعتمدون على ما تجود به السماء من أمطار، عبر تحولهم من السقاية إلى البعل في زراعاتهم، والتي قد تنقذ بعضاً من محصولهم، وإلا فسيكون الموسم جافاً، وبالتالي لن يكون هناك محاصيل، وسيعيشون الكفاف حتى المواسم القادمة، مع كل مترتبات ذلك من استدانة وبيع بعض المستلزمات أو الحاجيات المنزلية، بعد استنفاذ المدخرات كلها، ووصل الأمر إلى بيع قطع من تلك الأراضي نفسها، من أجل تأمين ضرورات المعيشة والحياة، عند الكثير من أهالي المنطقة.

الغطاء الرعوي بمهب الريح

واقع مأساوي يعيشه الأهالي في تلك المناطق والقرى، سواء على المستوى الأمني والعسكري والحصار، أو على مستوى المعيشة ومتطلباتها الأساسية التي أصبحت عبئا ينوء بحمله هؤلاء، بالإضافة لما يخسره الاقتصاد الوطني بشكل كلي جراء خروج تلك الأراضي من حيز الاستثمار الزراعي والحيواني، لتغدو جرداء غير ذات جدوى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جزءاً هاماً من الغطاء النباتي الرعوي قد تدمر خلال السنوات المنصرمة أيضاً، بسبب نقص وشح المياه بشكل أساسي، مما أثر سلباً على قطعان الماشية والحيوانات الرعوية.

آمال معقودة على الهدنة وفك الحصار

الأهالي ينتظرون فك الحصار، وخاصة عن مصادر المياه، ويسعون من أجله، مع رغبتهم وأمانيهم باستكمال وقف الأعمال القتالية، لتشمل الهدنة كامل منطقة الريف الحمصي، بشماله وجنوبه وشرقه وغربه، كي يتمكنوا من العودة لممارسة جزء من حياتهم الطبيعية، وخاصة على مستوى تأمين مستلزمات البقاء، من خلال استعادة أنشطتهم الزراعية ومنتجاتها التي يعتاشون من خلالها، علماً أن هذه المنتجات والمحاصيل تؤمن جزءاً هاماً من احتياجات حمص المدينة، وغيرها من المدن السورية الأخرى.

اللعب المكشوف

لم يعد خافياً على أحد أنه وكلما تم التقدم خطوات باتجاه استكمال إجراءات فك الحصار على منطقة ما، أو كلما مضى السعي لوقف العمليات القتالية وتكريس نوع من الهدنة في منطقة أخرى، يتم افتعال حدث له طابع أمني معين يوقف أو يعرقل هذه الخطوات والإجراءات، كانتكاسة مباشرة ارتباطاً مع هذا الحدث المفتعل.



■ مراسل قاسيون

الأمثلة على ذلك باتت كثيرة ومتعددة، كما أن وسائلها وأدواتها، باتت مكشوفة، ومع الأسف دائماً ما يترافق ذلك بضحايا مباشرين وغير مباشرين، سواءً من المدنيين أو العسكريين، بالإضافة إلى الأضرار بالمباني والمنشآت، ولم ننس الكثير من تلك المحاولات والمساعي التي طالت كل من حمص وحماة واللاذقية ودير الزور والحسكة وحلب ودمشق، والمناطق والأرياف المرتبطة بهذه المدن كلها وغيرها، من تفجيرات إرهابية وعمليات انتحارية، أو عمليات اختطاف وأسر هنا وهناك، وغيرها الكثير من الوسائل والأدوات التي يتم استخدامها لهذه الغاية أو غيرها من الغايات الأخرى التي لها علاقة بزعزعة السلم الأهلي وخلط الأورق وعرقلة الحلول....

الأهالي هم المتضررين دائماً

مؤخراً أصابت الانتكاسة كل من قدسيا وبرزة في الريف القريب من دمشق، بعد البدء بالمضي باتجاه استكمال الهدنة في هاتين المنطقتين، واستكمال فك الحصار عنهما، حيث وعلى وقع اختطاف بعض العسكريين في منطقة قدسيا، تم إعادة إغلاقها والتشدد بإجراءات الحصار على أهلها، كنتيجة مباشرة لذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القاصي والداني يدرك أن الأهالي ما زالوا هم المتضررين المباشرين لمثل تلك الأحداث الأمنية المفتعلة وبشكل دائم، كما أن هناك مستفيدون مباشرون من عدم التقدم باتجاه استكمال إجراءات الهدنة، اعتباراً من المسلحين والمتطرفين، مروراً ببعض القوى المحلية والإقليمية والدولية، وليس انتهاءً بتجار الأزمة والفاسدين، على اختلاف مواقعهم وانتماءاتهم، الذي أثروا على حساب الأهالي وأمنهم.
كذلك الأمر في منطقة برزة، فبعد أن فتح الطريق لمدة طويلة نسبياً أمام الأهالي، والكثيرون منهم بات باستطاعتهم الدخول والخروج منها آمنين، كما أن العديد من أهلها عادوا إليها حيث أصبحت منطقة آمنة، تفاجأوا مؤخراً بإعادة إغلاق الطريق أمامهم، لنفس للأسباب نفسها، كما للمستفيدين نفسهم.

حوادث مدانة وإصرار شعبي على الحل

من الهام التأكيد على أن افتعال الحوادث ذات الصبغة الأمنية سواء كانت عمليات إرهابية أو تفجيرات انتحارية أو اختطاف أو أسر العسكريين أو المدنيين وغيرها، هي عمليات وحوادث مدانة بالمقاييس كلها وعلى المستويات جميعها، وهي بالنتيجة لا تخدم إلا أعداء الوطن والمواطن، والمستفيدين من الحرب والأزمة واستمرارها.
بالإضافة لذلك من الهام التأكيد على أهمية الحفاظ على ما يتم التوصل إليه من نتائج على مستوى الهدن وفك الحصارات، وما لهذه الإجراءات من انعكاسات إيجابية مباشرة على مستوى حياة المواطنين ومعيشتهم، كما أن الاستمرار بهذه الإجراءات سيفوت الكثير من الفرص أمام المتربصين سوءاً بالوطن والمواطن، مشيرين أن تلك الحوادث المفتعلة وغيرها، هي الوسائل والأدوات الأخيرة في جعبة هؤلاء أمام الإصرار الأهلي والشعبي على التمسك بمسيرة الحل السياسي الشامل المرتقب.



جرمانا الصغيرة
ورشات دون ترخيص ومعاناة

جرمانا تلك المدينة الصغيرة في ضواحي دمشق القريبة، استطاعت خلال سني الحرب والأزمة، أن تحافظ على هدوء نسبي، على الرغم من تعرضها للإرهاب المباشر بين الحين والآخر، ولكن ذلك لم يمنع عنها تصاعد حركة النزوح إليها وبشكل كبير، مع تصاعد التوتر والأعمال القتالية في الريف القريب منها أو في المدن البعيدة عنها، خلال هذه السنوات.

■ مراسل قاسيون

لم تكن جرمانا مدينة صناعية، ولكن ظروف الحرب وتداعياتها، مع ازدياد أعداد النازحين إليها، جعلتها تمضي باتجاه اعتبارها كذلك، حيث استقطبت العديد من المنشآت والورشات والمعامل، الصغيرة والمتوسطة، وذلك على أثر نقل بعض النازحين من المناطق المتضررة معاملهم إليها، أو افتتاح ورشات ومعامل جديدة ليمارس كل منهم ما كان يعمل به سابقاً حسب خبراته، بالإضافة طبعاً لما كان موجوداً بها من ورشات ومعامل مما قبل الحرب والأزمة، اعتباراً من صناعة الصابون والشامبو، مروراً بصناعة الألبان والأجبان ومشتقاتها، إلى الكونسروة والمعلبات، بالإضافة إلى بعض الصناعات البلاستيكية، وليس انتهاءً بمسالخ الدجاج والخرفان، وبالمحصلة فقد أصبحت جرمانا الصغيرة كبيرة بإنسانيتها كما بورشاتها ومعاملها ومعاناتها.

التكاليف مرتبطة بالوقود

معظم منتجات هذه الورشات والمعامل تعتبر من الحاجات الاستهلاكية الأساسية للمواطن، وقد باتت هذه المنتجات تغطي احتياجات المنطقة بالإضافة إلى سد جزء من حاجة العاصمة دمشق منها، وعلى ذلك فإن بعض المعاناة التي يتم الحديث عنها من قبل المواطنين حول الأسعار وارتفاعها، مرتبط بشكل مباشر بأسعار التكلفة لدى هذه المنشآت والورشات والمعامل لمنتجات كل منها، والتي جزء هام منها مرتبط بالتيار الكهربائي أو الوقود، «مازوت أو فيول»، والتكاليف المرتبطة بهذا الجانب من التكاليف.

في جولة لقاسيون على بعض المنشآت والمعامل في تلك المنطقة، تم الحديث مع بعض القائمين عليها، الذين عبروا عن استيائهم من موقف الحكومة والجهات الرسمية تجاه معاناتهم، وخاصة على مستوى تأمين مستلزمات الإنتاج لديهم، وتحديداً الكهرباء والوقود، مما جعل من إمكانية المنافسة لديهم ضعيفة، وقد يضطر بعضهم لإغلاق منشأته جراء ذلك، على الرغم من أن هذه المنشآت بالإضافة لتأمينها بعض الاحتياجات الأساسية للمواطن، فإنها تشغل أيدي عاملة عديدة لديها، تؤمن معيشة الآلاف من الأسر.

لم تكن جرمانا مدينة صناعية، ولكن ظروف الحرب وتداعياتها، مع ازدياد أعداد النازحين إليها، جعلتها تمضي باتجاه اعتبارها كذلك.

الوقود لمن يملك المال!

أبو عبدو، صاحب معمل صغير للقشطة قال: «نحن لم ننشئ المعامل في ظل الأزمة لنملأ جيوبنا بالمال، إنما لنستطيع البقاء على قيد الحياة، ونؤمن الحدود الدنيا للمعيشة، نحن نحصل على المازوت من السوق السوداء بحدود 230 ليرة لليتر الواحد، ولا نستطيع رفع الأسعار بما يتناسب مع هذا السعر، لأنا سنتعرض للكساد، والمادة المنتجة لدينا معرضة للفساد أكثر من غيرها من المواد الاستهلاكية، كما أن سعرنا مرتبط بالقدرة الشرائية لدى الغالبية من السكان»، وأردف قائلاً: «السبب الأساسي لارتفاع سعر الوقود في السوق هو النقص بالكميات المتوفرة منه بالشكل النظامي»، مشيراً إلى أن: «مادة المازوت لا تختفي نهائياً، وإنما يرتفع سعرها فقط، ومن يملك المال يستطيع الحصول عليه».

أبو جابر، أحد العاملين في منشأة صناعية أخرى، قال: «المازوت ممنوع عن المعترين بس»، متسائلاً: «هل المازوت يهطل على التجار في السوق السوداء من السماء؟، أم أن هناك من يوصله إليهم بطرق غير مشروعة، ومن هم هؤلاء؟».

المواطن يتحمل العبء

أبو فهد، وهو صاحب منشأة لصناعة مشتقات الحليب، قال: «المازوت متوفر وبكثرة في السوق السوداء، ونحن مضطرون لأن نشتريه مهما كان ثمنه من أجل استمرار عمل منشآتنا، وبالتالي سنضطر كذلك إلى تحميل المواطن الفارق بأسعار التكلفة لمنتجاتنا». معقباً: «بالنتيجة سيتحمل المواطن العبء الأكبر، كما سنتحمل نحن الكساد الناتج عن ارتفاع أسعار منتجاتنا».

مطالبة بتراخيص مؤقتة

أم خالد، صاحبة منشأة لصناعة الصابون، قالت: «نحن كأصحاب منشآت نعلم بأنه لا يمكن منحنا مخصصات وقود كوننا غير مرخصين قانوناً، علماً أنه بظروف الحرب والأزمة وواقع جرمانا كمنطقة سكنية، لا يمكننا إنشاء معامل قابلة للترخيص، حسب الشروط المطلوبة لذلك، فهل الحل هو إغلاق منشآتنا العاملة، وما مصير مئات الأسر للعاملين في هذه المنشآت إن تم ذلك؟»، مقترحة: «نطالب بمنحنا رخصاً مؤقتة، ضمن الشروط والظروف المتاحة، كي نستطيع الحصول على الوقود اللازم للإنتاج، وذلك من قبل الدولة مباشرة، دون وساطة وسمسرة من تجار الأزمة».

تجارة غير مشروعة وفساد كبير

أبو عارف، وهو أحد بائعي المازوت بالسوق السوداء بشكل غير مشروع، يقول: «أنا أحصل على المازوت بسعر يتراوح بين 210– 220 ليرة لليتر الواحد، وأبيعه بحوالي 230 ليرة لليتر، حيث أحصل على 10 ليرات ربحاً بكل ليتر، وبالمقارنة بالخطر المحيط بهذه التجارة يعتبر هذا الرقم ليس بكبير، بالإضافة إلى خصم أجور السائقين وسيارات النقل»، ويتابع قائلاً: «من يوصل لنا المازوت بسعر الـ 210 ليرة يبقى حراً طليقاً ولا أحد يعرفه، علماً أن أرباحه تزيد عن أرباحنا بأضعاف، هو الفارق بين 145 ليرة و 210 ليرة، هذا بحال كان هذا التاجر الكبير يؤمن تلك المادة من مستودعات الدولة أصلاً، ولم يكن بعضاً منها مسروق، أي دون قيمة».

معقباً: «بالنتيجة عند الكلام عن السوق السوداء والفاسدين فيها نكون نحن بالواجهة، وكأننا شماعة أوساخ للفاسدين الكبار وصانعي الأزمات الحقيقيين البعيدين عن المحاسبة والملاحقة».

وختم بالقول: «أنا بائع مازوت وأتمنى أن يتم توفير المادة بالسعر النظامي، فلن أضطر عندها للعمل بالمازوت المهرب من السوق السوداء، حتى وإن انخفضت معدلات ربحي، فلا أحد منا يرغب بالعمل خارج إطار القانون، وهو معرض دائماً لأن يقبض عليه ليحاسب ويدفع الضريبة عن الكبار من تجار السوق السوداء الحقيقيين».

الأهالي يعانون من غير تذمر

ولا ننسى معاناة الأهالي المرتبطة بتلك الصناعات والورشات غير المرخصة، في منطقة مخصصة أصلاً للسكن وليس للمعامل والورشات، علماً بأن هؤلاء لم يشتكوا أو يتذمروا، وذلك مراعاة منهم للظروف القاسية التي فرضت على أصحاب تلك المنشآت أن يقيموها في منطقة سكنية.

أين الحلول الإبداعية؟

أصحاب المعامل والمنشآت التي تمت زيارتها كانوا مجمعين على أنه لو توفرت مخصصات من المازوت بالسعر النظامي لورشاتهم ومعاملهم، فإن أسعار المستهلك لمنتجاتهم سوف تنخفض بما يعادل 20 – 30% بالحدود الدنيا.

كما أن إيجاد الحلول الواقعية والمنطقية للكثير من الصعوبات التي يعاني منها أصحاب تلك المنشآت، والعاملين فيها، مثل الترخيص، وجهة الإشراف والتبعية، وغيرها، سوف تساهم في تأطير وقوننة العمل فيها، ووضعه تحت عين الرقابة المباشرة، مما يخفف عملياً بعضاً من معاناة الأهالي، كما سيعود بالنفع على المواطن المستهلك كما على خزينة الدولة بنهاية المطاف أيضاً.

وهنا نتساءل، مع العديد من أصحاب تلك المنشآت والمعامل، أين الحكومة والجهات الرسمية الأخرى من تلك الصعوبات والعراقيل؟، وأين الحلول الإبداعية المقترحة من أجل ذلك، بما يتناسب والظرف الموضوعي الناشئ رغماً عنهم؟، كم جرمانا الصغيرة

ورشات دون ترخيص ومعاناة

ا نضم صوتنا إلى أصوات هؤلاء المتضمنة المطالبة بمحاسبة تجار الأزمة والفاسدين، وخاصة تجار المازوت والفيول، حيث ترتبط تلك المحاسبة بإمكانية استمرار العمل بهذه المنشآت.

«قبل ما تحور سقفو..»

إلى وزارة حماية المستهلك



في زمن الشح وضغط الإنفاق الحكومي، وتقليص ميزات العاملين للحدود الدنيا بهذه الذريعة، تقوم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتجميل مدخل الوزراة المطل على البهو الداخلي وبحيرة الماء، من أجل «البريستيج والبروظة» أمام الضيوف والزائرين، ستكلف الوزارة الملايين من الليرات السورية، وقد تصبح بالعشرات منهاعند الانتهاء.

■ سمير علي

تقوم ورشات العمل داخل الوزارة حالياً بأعمال الهد والترحيل والتجميل للمدخل المذكور، وتقدر الكلفة التقديرية بعدة ملايين من الليرات السورية، سيتم تغطيتها من صندوق حماية الملكية الصناعية والفكرية الموضوع بتصرف الوزراة، بعيداً عن أعين الرقابة والمحاسبة، لعدم رصد الاعتمادات المخصصة رسمياً لمثل تلك الرفاهيات بهذه الضائقة المالية والاقتصادية التي تمر بها البلاد. وقد علمنا أن تلك الإجراءات التجميلية تترافق مع توجه بإجراء بعض التغييرات الإضافية على مستوى نقل بعض مكاتب المديريات داخل مبنى الوزراة نفسها، وفي البناء الآخر لها الموجود فوق مول قاسيون على اوستراد حاميش، ما سيكبد الوزارة نفقات وأعباءً إضافية من أجل ذلك أيضاً.

يتسائل العاملون في الوزارة عن الأسباب والمبررات الضرورية لمثل تلك الإجراءات الشكلية بهذه المرحلة

هل من علاقة للاستثمار في فرض النخب الأول والثاني

يقال بأن المدخل الرئيسي للوزارة المزمع تحسينه وتجميله سوف يخصص للوزير وضيوفه من النخب الأول، ليستمتعوا بمنظر البهو والبحيرة وصوت المياه التي ستجري فيها بهدوء، بعيداً عن ازعاجات العاملين والمراجعين، وبالمقابل سيتم فتح الباب الجنوبي للعاملين والمراجعين من المواطنين، باعتبارهم نخب ثاني.
كما يقال أن بعض تلك الترتيبات لها علاقة مع مستثمري مول قاسيون، الذين يسعون إلى استكمال الاستيلاء على كامل المساحة الطابقية للبناء المذكور أعلاه، الكائن على اوستراد حاميش، من أجل توسيع أعمالهم واستثماراتهم على حساب المصلحة العامة للوزارة والعاملين فيها، بعد إخلاء العاملين من هذا البناء. علماً أن هذا البناء يعرفه القاصي والداني وخاصة من المسؤولين، وذلك كون معارض الإبداع والاختراع تقام به سنوياً، وبه قاعات درسية للندوات والدورات وورشات العمل التي تقيمها الوزارة بشكل دوري، ولا بديل عملي متاح للوزارة لمثل هذه النشاطات، بحال تم ذلك الاستيلاء، وعسى تكون تلك المقولات مجرد إشاعات، جرت عليها العادة منذ سنين بما يترافق مع الضغوطات التي يمارسها المستثمرون آنفاً كل فترة، بما فيها الشكل القانوني كأحد الأشكال لتلك الضغوط بين الفينة والأخرى.

لا قيمة مضافة وبعض العاملين دون كراسي!

يتسائل العاملون في الوزارة عن الأسباب والمبررات الضرورية لمثل تلك الإجراءات الشكلية بهذه المرحلة، دون أن يجدوا أية إجابة شافية، أو مبرراً ومسوغاً منطقياً لها، كما نتساءل بدورنا عن القيمة المضافة المتوقعة جراء تلك التحسينات والتجميلات التي لها الطابع الشكلي فقط، مع تلك التكلفة المترتبة على ذلك، وكأن الوزارة العتيدة قد أتمت القيام بواجباتها على أكمل وجه، ومنحت العاملين كامل استحقاقاتهم وميزاتهم، وبقي أمامها تحسين مظاهر الاستقبال للوزير وضيوفه.
وقد تناسى أصحاب القرار والتوجيهات القاضية بتلك التحسينات الكثير من القضايا الملحة التي تعتبر أكثر أهمية بكثير، فعلى سبيل المثال بقي المقسم الداخلي للوزراة معطلاً لفترة طويلة من الزمن، وذلك بسبب الحاجة لبطاريات جافة قد لاتتجاوز قيمتها بضعة آلاف من الليرات، وما زال حتى الآن يعمل بشكل جزئي، كما أن العاملين يطالبون بالمكافآت وبتعويض العمل الإضافي دون جدوى بذريعة الاعتمادات، علماً أنهم بأمس الحاجة نظراً للظروف المعيشية القاسية التي يدركها الجميع، كما أن بعض العاملين في الوزارة دون كراسي ومكاتب حتى الآن، حيث يتناوبون على الكراسي المتوفرة التي عفى عليها الزمن وباتت مستهلكة، أو المصاعد التي أصبحت مهتلكة وعمرها الافتراضي تم انقضاؤه، حيث تتوقف باستمرار، باستثناء المصعد المخصص لمكتب الوزير الذي تتم عمليات الصيانة له بشكل دوري، وعلى الرغم من ذلك يتعطل أحياناً، أو مولدة الكهرباء والمكيفات والقرطاسية..

يقال أن بعض الترتيبات لها علاقة مع مستثمري مول قاسيون، الذين يسعون إلى استكمال الاستيلاء على كامل المساحة الطابقية للبناء الكائن على اوستراد حاميش.

تهكم وغضب

ذلك كله وغيره الكثير من مطارح الإنفاق ذات الجدوى والمنفعة المباشرة على مستوى العمل والعاملين لم تكن في بال صاحب القرار في الأولوية، وتم الاكتفاء بالجانب الشكلي وبالمظاهر فقط، على حساب العاملين والمزاودة عليهم، وعلى احتياجاتهم ومطالبهم، بالوطنيات والالتزام، حيث يحاسبون على الدخول والخروج بموجب البصمة، بغض النظر عما يقومون به من أعمال سواء تم انجازها أم لا، واحتكار المهمات من قبل أحد المعاونين دون المدراء المركزيين، ليغدو العمل عبئاً وضغطاً، وفي النتيجة لتصبح المهام الأساسية للوزارة مغيبة بظل مثل تلك الأولويات لدى أصحاب القرار، مع الكثير من عبارات العتب والاستياء التي لا تخلو من التهكم والغضب هنا وهناك، وقد قال أحدهم: «الوزير عم يعمل هالتحسينات كأنو بدو يخلد بالوزارة!».

تقصير عام بالواجبات

مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الاستياء العامة لدى المواطنين من أداء الوزارة لمهامها على مستوى ضبط الأسواق وحركة السلع وتوفرها بعيداً عن الاحتكار والمضاربة السعرية، التي باتت تفقأ العين، ويدفع المواطن ضريبتها بشكل لحظي في هذه الأسواق المنفلتة، والوزارة شبه غافلة عما يجري بتلك الأسواق، ناهيك عن إهمال دورها في مراقبة مؤسسات التدخل الإيجابي افتراضاً، والتي من المفترض أن تقدم خدماتها بأسعار مخفضة وجودة أعلى، والواقع يشير إلى أنها تقدم خدماتها الجليلة للتجار والسماسرة عبر تصريف منتجاتهم في صالاتها، حتى وإن كانت أحياناً غير مستوفية للشروط ناحية السعر والمواصفة والجودة، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، أو على مستوى مراقبة توزيع الدقيق التمويني ومنع تهريبه إلى السوق السوداء، وتحسين جودة رغيف الخبز للمواطن، وقس على ذلك من تقصير في ميادين عمل الوزارة الكثيرة الأخرى، التي من الواجب أن تكون لها الأولوية بهذه المرحلة، بعيداً عن البذخ والاسراف والانفاق الترفي.
وفي النهاية ننقل ما قاله أحد العاملين متهكماً: «قبل ما تحور سقفو؛ اشتري لأرضو حصير!».

ارتفاع قادم لأسعار الاسمنت..

الحكومة «تصحح» نسبة الربح!

يتوقع البعض ارتفاع أسعار مبيع الحكومة للاسمنت السوري في الفترة القادمة، وهو الذي كان قد ارتفع في الشهر الثاني من عام 2016 إلى 25 ألف ليرة للطن كسعر بيع للمستهلك.. وعندما سُئل وزير الصناعة عن الأمر، ردّ بمقارنة السعر السوري بالسعر الإقليمي، ونتائجه بتهريب الاسمنت، وغيرها من المقولات التي تسبق وترافق كل رفع للأسعار!



■ سامر سلامة

تبلغ نسبة ربح مبيع طن الاسمنت في سورية اليوم 3% بحسب وزارة الصناعة، وأي رفع للسعر هو تصحيح لنسبة الربح وزيادة لها، على اعتبار أن «الدعم.. تم تصحيحه» وأصبحت تكاليف الإنتاج محرّرة..

رفعت الحكومة الكلف الرئيسية على المنشآت الصناعية العامة العاملة خلال الحرب، ومن ضمنها الاسمنت من خلال سياسة رفع أسعار حوامل الطاقة، التي تشكل قرابة 60% من تكاليف الإنتاج، 16 ألف ليرة سورية تقريباً للطن، وكانت نتيجة تحويل قطاع الطاقة الحكومي إلى قطاع رابح غير مدعوم، ارتفاعاً كبيراً في الكلف الصناعية العامة، بالإضافة إلى رفع أسعار الكهرباء الصناعية بنسبة وسطية وصلت إلى 816% زيادة في سعر مبيع الكيلو عن عام 2011. بالمقابل خلال ست سنوات رفعت الحكومة سعر مبيع طن الاسمنت السوري من 6000 ليرة للطن، إلى 25 ألف ليرة، بمعدل زيادة 316%، ليصبح سعر 2016 أكثر من 4 أضعاف سعر 2011.

رفع إلى مستوى أسعار الجوار؟!

لم تتبين حتى الآن ما هي الزيادة المرتقبة، إلا أن وزير الصناعة كمال طعمة صرح بتاريخ 13-9 في رده على إحدى الصحف المحلية بأن: «سعر الإسمنت في سورية أقل من سعره في الدول المجاورة مما يؤدي إلى استغلال الفارق في السعر عن طريق تهريب الإسمنت السوري إلى لبنان» ووفق الوزير فإن الوزارة لأجل ذلك تعمل على «تصحيح سعر مادة الإسمنت في سورية». حيث أشار طعمة إلى أن سعر طن الإسمنت في تركيا بحدود 55 ألف ل.س، وفي مصر 44,5 ألف ل.س، أما في لبنان بين 55-60 ألف ل.س للطن الواحد، بينما في سورية سعر الطن 25 ألف ل.س وهو السعر الذي تحقق منه نسبة ربح 3%، أي أن التكلفة قريبة من 24 ألف ليرة سورية..

وإذا ما أرادت الحكومة أن تنطلق من منع التهريب كسياسة للتسعير، فإن عليها أن ترفع سعر البيع في سورية بنسبة 100%، أي 25 ألف ليرة سورية إضافية لتلحق بأسعار لبنان الدنيا، وستصبح الأرباح في هذه الحالة تفوق 100%!

فأية سياسة سعرية هذه التي تنطلق من اللحاق بأسعار دول الجوار؟! عوضاً عن الاستفادة من فارق سعر التكلفة المنخفض في سورية، رغم كل ما مارسته الحكومة من تحرير لأسعار مستلزمات الإنتاج الرئيسية المتمثلة بالطاقة من فيول، وكهرباء!

وتبدو المفارقة واضحة في استخدام التهريب كذريعة، وبين كون الحكومة هي المسؤولة الرئيسية عن عمليات توزيع الاسمنت عبر مؤسساتها، والتي من الممكن بالتالي أن تجد آلية في تحديد كميات التوزيع والبيع تهدف إلى التخفيف من عمليات التهريب، التي لن تستمر في الآجال القريبة القادمة عندما ستحتاج السوق السورية إلى استيراد الاسمنت إذا لم ترتفع الطاقة الإنتاجية المحلية!.

أسعار الدول المجاورة أعلى بنسبة 48% فقط!

إن مقارنة الأسعار المعلنة بين الأسعار السورية والأسعار الإقليمية وفق وزير الصناعة تشير إلى أن السعر الوسطي إقليمياً أعلى من السعر السوري بنسبة 115%، ولكن بالعودة إلى الأسعار الوسطية للإسمنت في الدول المذكورة، من مصادر حكومية للبورصة المصرية، والتركية، وغرفة تجارة الأردن، ورد هذه الأسعار إلى الدولار، يتبين أن الفارق أقل من ذلك..

حيث وسطي سعر طن الإسمنت في مصر 75 دولار، وفي تركيا يبلغ الوسطي 105 دولار للطن الواحد، وفي الأردن يبلغ الوسطي 142 دولار للطن، ويبلغ سعر الطن في سورية 56 دولار للطن «على أساس سعر تمويل المستوردات من المصرف المركزي 442 ل.س/$»، وبالتالي الأسعار في الدول الذكورة تزيد عن الأسعار في سورية بمعدل وسطي لا يتجاوز 48% فقط.

خسارة الاسمنت السوري في «الرخص والغلاء»

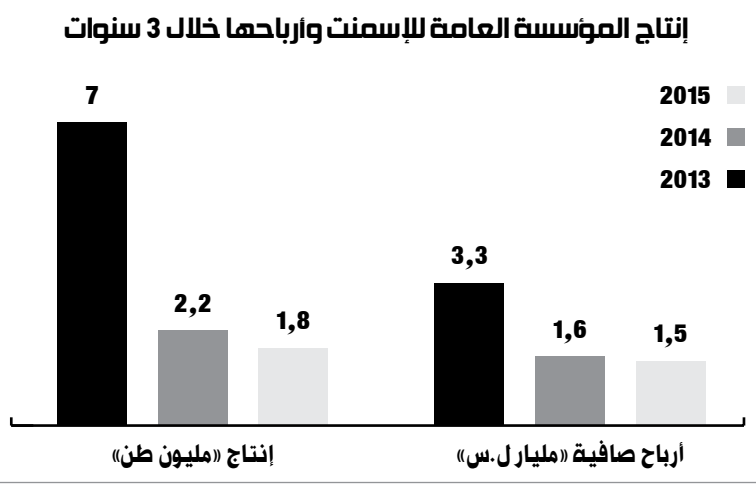
صناعة الإسمنت السوري تضررت من أسعار الدولار المجاورة في الحالات كافة، سواء عندما كانت أعلى من أسعار الإقليم قبل الأزمة، أو في الوضع الحالي عندما أصبحت أخفض من أسعار الإقليم بسبب تراجع قيمة الليرة، وتحديداً تراجع تكاليف الأجور إلى حد بعيد، لأن التكاليف الأخرى للطاقة الداخلة في صناعة الاسمنت، ارتفعت بنسب أعلى من تراجع قيمة الليرة، حيث بلغ سعر طن الإسمنت في سورية عام 2011: 120 دولار وفق سعر الصرف 50 ليرة، وكان الإسمنت المصري وغيره يملأ الأسواق السورية وبأقل من سعر الإسمنت المحلي، وبقي الاستيراد مستمراً حتى عام 2013، وأدى ذلك إلى تكبد صناعة الإسمنت السورية خسائر كبيرة تحت شعار تحرير التجارة، اليوم سعر طن الإسمنت السوري 56 دولار، وأقل من السعر الإقليمي ولا زالت الصناعة السورية تتضرر من أسعار الدولار المجاورة.

0,3 $ لساعة العمل.. «أجر يحلم به كل مستثمر»

الحكومة السورية تبدو مصرة على رفع سعر طن الاسمنت، ونسبة أرباحه، ليواكب أسعار الدول المجاورة، «وإلا فأنه سيُهرّب» كما تبرر الحكومة. ورغم أنها فعلت ما بوسعها لرفع التكاليف على الصناعة العامة بتحرير أسعار الوقود والكهرباء المستخدمة في القطاع، إلا أن تراجع قيمة الليرة ومعها الأجور، يُبقي التكاليف منخفضة، ما يدفع الحكومة للسعي إلى رفع نسبة الربح، بذريعة منع التهريب!.

السياسة الليبرالية تقتضي تحرير الحكومة من كل إنفاق فائض، ومن أي قرار اقتصادي ذو بعد اجتماعي، لتصبح سياستها محكومة بمنطق السوق، لينتهي دعم مستلزمات الإنتاج الرئيسية، دون الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تخفيض تكاليف منتج رئيسي في مرحلة إعادة الإعمار مثل الاسمنت! كما تقتضي الليبرالية الاقتصادية تقليص تكلفة سعر قوة عمل العامل السوري، وفق أجر وسطي لا يتجاوز 2,6 دولار باليوم كما هو الأجر الوسطي الحكومي اليوم، وهو يعادل 0,3 دولار لساعة العمل، وقد يكون هذا الأجر أخفض سعر عالمي، و«يحلم به كل مستثمر» كمقابل لقوة عمل مدربة ومتمرسة في قطاع اسمنت سوري يعود إلى عام 1933.

تهريب الاسمنت يستخدم كذريعة لرفع السعر فهل سترتفع نسبة الربح 100% للحاق بسعر الجوار؟



ضعف رؤية حكومي.. أم إشارات للمستثمرين؟!

السوق الرئيسية لصناعة الاسمنت السوري، هي السوق المحلية التي تراجع طلبها على الاسمنت بسبب ظروف الحرب وتعطل قطاع البناء، إلا أن هذا الاتجاه سينعكس في الآجال القريبة القادمة، وستصبح السوق السورية هي واحدة من أهم مواضع الطلب الإقليمي على الإسمنت، فلماذا لا تصبر الحكومة على سعر بيعها المنخفض إلى ذلك الحين؟! وحينها ستصبح المنافس الأعلى لصناعة الاسمنت الموجودة في الإقليم، وسترتفع نسب تنفيذ خطط المبيعات، وترتفع معها كتلة الأرباح، دون رفع نسبتها.. ترى هل الحكومة لا تملك أن ترى هذا الأفق الاستثماري للقطاع، والذي قد يحقق بالمحافظة على السعر المنخفض في المرحلة القادمة، إيرادات عالية للصناعة العامة، وتكاليف منخفضة لعملية إعادة الإعمار، أم أن هناك أسباب أخرى؟!

ينبغي التذكر بأن قطاع الإسمنت السوري، هو أول وأهم القطاعات الصناعية العامة التي طرقت التشاركية أبوابها، واقتحمته بمستثمر وحيد، رغم المخالفات الجمّة للعقود المرتكبة في اسمنت طرطوس من قبل شركة «فرعون»، والشركاء في قطاع كبير وواعد مثل سوق الاسمنت السورية القادمة، ومنشآت الاسمنت السورية العامة الكبرى، لن يكتفوا بنسبة 3% أرباح، بل سيسعون إلى توسيع هذه النسبة، بعد أن نجحوا بتحرير السعر من كل دعم حكومي مقدم سابقاً، وبتخفيض التكاليف بأجور السوريين المنخفضة، وبمماطلة الحكومة في تثبيت عماله الموسميين والمؤقتين، ما يدل على «تعديلات الأسعار» الحكومية، قد لا تكون سوى مسعى لتثبيت المستثمرين الموجودين، وإشارات لغيرهم، بأننا جاهزون «لإزالة الأسعار الحكومية» ورفع نسب الأرباح وفق مقتضيات السوق..

التجار ممتعضون

فهل يبادر أحدهم إلى الأسئلة الكبرى؟!

يبدو أن الأجواء غائمة بين التجار من جهة والحكومة السورية والمصرف المركزي في الجهة المقابلة، حيث حملت الأيام القليلة الماضية تصريحات من التجار ناقدة للحكومة والمصرف المركزي ومتبرئة أمام الجمهور من التهم التي تكال إليهم حول دور التجار في رفع سعر الدولار.

■ مراد جادالله



أبرز تلك الأصوات كان حديث رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع الذي أكد وفق إحدى الصحف المحلية أن: «التجار ليسوا مسؤولين عن ارتفاع سعر صرف الدولار حيث إن السعر المتغير للصرف يهلك التجار».

كيف تحدد السياسات الحكومية الأولويات التجارية في ظل الحصار والأزمة؟ وما مدى تأثير التجار في ذلك؟

خيبة أمل!

وفي موضوع آخر ألمح القلاع بشيء من العتب على التجار، إلى مشكلة في طبيعة ما يتم استيراده إلى سورية من مواد حيث يتم استيراد مواد كمالية على حساب المواد الضرورية الغذائية وغيرها فقال القلاع وفق الصحيفة ذاتها: «على الرغم من أن الاجتماعات المتعددة مع الجمارك في الفترة الأخيرة قد أثمرت تخليص الحاويات في الميناء إلا أننا أصبنا بخيبة أمل حيث كنا نظن أن هذه الحاويات كانت تحتوي على المواد الغذائية والأساسية والأدوية وغيرها من المواد الضرورية إلا أنها كلها كانت عبارة عن شاشات وموبايلات وغسالات وميكروويف وغيرها من الأجهزة الكهربائية مدفوع ثمنها بالعملة الصعبة»..

آلية دفاع على حساب من؟!

تعكس هذه التصريحات شيئاً من مشاكل التجارة في الاقتصاد السوري في ظل الأزمة والحرب وسياسات الحكومة التي دهورت وضع الإنتاج الحقيقي في الصناعة والزراعة، فالبروباغندا الحكومية التي تبث لتلاقي المزاج الشعبي تلقي بالمسؤولية برفع الأسعار على التجار لتبرئ السياسات التي تنفذها، وأمام هذا الاتهام يعمد التجار للتبرؤ من هذه الدعاية التي يرون فيها محابات حكومية لأطراف محددة في العملية الاقتصادية، فبرأيهم أن المستفيد من هذه العملية هم قطاع الصرافة وتجارة العملة، بينما يضطر المستوردون للدفاع عن رساميلهم برفع أسعار البضائع في السوق السورية لمنع تكبد خسائر في رأسمالهم، وذلك وفق ما يرون!.

أليس ذلك تحريراً للتجارة؟!

تراشق الاتهامات والمسؤوليات بين الحكومة والتجار هو أمر يشوش الرؤية أمام المواطن، فالمؤكد حتى اللحظة أن سياسات الحكومة في المجال الاقتصادي عموماً صبت في مصلحة التجار بشكل كبير، وإن سلوك التجار القائم على سعيهم لحماية رساميلهم برفع الأسعار هو آلية جيدة لدفاعهم عن ذاتهم وحماية مصالحهم، لكنها آلية مرهقة للاقتصاد الوطني وللمواطن المكتوي برفع الأسعار، فإذا كان مستوردو السلع غير مسؤولين بشكل مباشر عن تغيرات سعر الصرف وفق إدعاء رئيس غرف تجارة دمشق، إلا أنهم مسؤولون عن رفع الأسعار بالسوق بشكل مباشر، ولا يُبرر سلوكهم باضطرارهم للدفاع عن ذاتهم، ولاشك أن كل ذلك نتيجة طبيعية لمقولتهم «التجارة قاطرة النمو» وسعيهم الدؤوب والمثمر لتحرير التجارة، واستفادتهم من تراجع الإنتاج المحلي والحصار لزيادة نشاطهم في مجال الاستيراد.

الأسئلة الكبرى..

إن تلميح غرفة التجارة عن مشكلة أولويات الاستيراد هو كلمة حق لاشك وإن كانت تعكس ربما صراعاً بين أقطاب التجارة في السلع المختلفة، لكنه يبرز سؤالاً أكبر هو: كيف تحدد السياسات الحكومية الأولويات التجارية في ظل الحصار والأزمة؟ وما مدى تأثير التجار في تحديد هذه الأولويات؟ إن السؤال الأكبر الذي ينبغي فتحه سواء في ظل الأزمة أم في ما بعدها هو ما هو الدور الضروري للتجارة في الاقتصاد السوري؟ كيف يمكن للتجارة أن تخدم الاقتصاد الكلي؟

هذه الأسئلة تحتاج إلى صياغة للسياسات الاقتصادية كلما لتكون مصلحة الاقتصاد الوطني والمواطن هي العليا فيتم برمجة باقي الجهات الاقتصادية لخدمة تلك المصلحة وحسب، أما التراشق الحالي في المسؤوليات فهو لا يعتبر إلا تبرؤاً شكلياً بينما تفرض المرحلة والأوضاع الصعبة على التجار وواضعي السياسات فتح الأسئلة تلك وصياغة إجابات تخفف آثار ارتفاع الأسعار على من بقي صامداً من السوريين أمام إرهاب الجوع.

المركزي سيدفع فائدة 5% فهل سيوقف نزيف الليرة!؟

قالت إحدى الصحف المحلية أن مصدراً مسؤولاً في مصرف سورية المركزي كشف لها عن «عن وجود دراسة يقوم بها المصرف حالياً لرفع نسب الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية والتي ممكن أن تصل على الودائع بالدولار إلى نحو 5% مضافة إلى معدل الليبور وهي الفائدة بين المصارف».

■ ليلى نصر

علماً بأن الحد الأعلى للفائدة المعمول فيه حالياً في المصارف العاملة في سورية هو 2% مضافة إلى معدل الليبور للودائع بالدولار الأميركي، و1% مضافة على معدل الليبور للودائع باليورو».

ووفقاً للصحيفة فإن خطوة المركزي التي قد توصل معدل الفائدة لـ 6% على الودائع الأجنبية فإن المركزي بهذه الخطوة «يعمل على جذب الكتلة النقدية المتداولة بالقطع الأجنبي»!

إن هذه الخطوة وفيما لو تمت يُراد لها أن تزيد من كمية الدولار لدى المصارف السورية وبالتالي زيادة قدرة البنك المركزي على ضخ الدولار في السوق عبر شركات الصرافة والمصارف ولمصلحة تمويل التجارة، وهي العملية التي أثبتت فشلها مهما كبرت كمية الدولار الموجودة بحوزة المركزي، ولكن هذه المرة سيضاف لها تكاليف إضافية سيتكبدها المركزي متمثلة بفائدة ستدفع بالدولار لمصلحة المودعين الافتراضيين! هذه العملية كغيرها من باقي العمليات هي أدوات المركزي الهشة التي تتهرب من الإجراءات الحاسمة لتأمين استقرار الليرة، وهي ستفضي لاستمرار ضخ الدولار في السوق فقط وليس الاستقرار، ناهيك عن عدم واقعية مثل هذه الخطوة في هذه اللحظات، فمن هم أولئك المستعدون لإيداعات بالدولار في ظل الأزمة؟ علماً أن هذه الخطوة تأتي في ظل وصول سعر صرف الليرة أمام الدولار إلى معدلات تاريخية فبلغ 460 ل.س في السوق الرسمية و490 في السوق السوداء!

زائد ناقص



«بّدا عفو عام»!

قالت إحدى الصحف المحلية أن المدير العام للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان أكد «أن المديونية التي تعانيها المؤسسة سبب مباشر لتراجع الإنتاجية» إلى جانب أسباب أخرى مذكورة سابقاً، وأضاف مدير المؤسسة أن أرقام المديونية «تشكل أرقاماً ضخمة تنبغي معالجتها بصورة قانونية مع الجهات الأخرى، على اعتبار أن المؤسسة لها ديون وعليها إلى الجهات العامة الأخرى»، ووفقاً للصحيفة فقد «قدرت قيمة المديونية حتى تاريخه بحوالي 194,6 مليار ليرة منها /98/ مليار ليرة ديوناً مستحقة الدفع لمصلحة المؤسسة وحوالي 96,6 مليار ليرة ديوناً مترتبة عليها للجهات الأخرى ومن الديون المستحقة الدفع لمصلحتها نصيب القطاع الخاص /18,2/ مليار ليرة وبقية المبلغ المذكور هي لجهات القطاع العام، معظمها للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية بمقدار/ 42,6/ مليار ليرة والصناعات الغذائية بحدود /25,5/ مليارة ليرة والمبالغ المتبقية هي لجهات السكر وإكثار البذار والنفط والتجارة الخارجية وصندوق الدين العام، أما مبالغ الجهات الدائنة للمؤسسة فقد بلغت قيمتها أكثر من /62,2/ مليار ليرة معظمها لمصلحة المصرف الزراعي وفروعه في المحافظات والمصرف التجاري»



وأخيراً..«اتزكرو تاميكو»!

قالت إحدى الصحف المحلية أن هيئة التخطيط والتعاون الدولي وافقت «على مجموعة من طلبات وزارة الصناعة تتعلق بالاعتمادات المرصودة للوزارة في الموازنة الاستثمارية للعام الجاري «2016» لتشغيل القطاع العام الصناعي»، ووفقاً للصحيفة فقد «وافقت الهيئة على رصد اعتماد وقدره 319 مليون ل. س فقط للشركة الطبية العربية تاميكو»،علماً أنه سبق لتاميكو أن رفعت مذكرة لوزارة الصناعة قالت فيها أنها: «تحتاج إلى نحو 270 مليون ليرة لاستبدال وتجديد الآلات فقط ولاستكمال إعادة تأهيل معمل الأدوية في باب شرقي».

● من الصحف المحلية

د. جميل: العملية السياسية ستوحد بنادق



عرضت قناة روسيا اليوم، مساء الاثنين 21 آذار، لقاءً مسجلاً مع الرفيق قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، ضمن برنامج «قصارى القول». وفيما يلي نص الحوار الذي جرى..

تعددية المعارضة

● غالبية المراقبين يعتقدون أن المعارضات لم تتفق على الحد الأدنى الذي يجب أن يطرح في جنيف3؟

طبيعي أن يكون وفد النظام موحداً، فهو وفد نظام مركزي، وشديد المركزية، وأصلاً فإن مما سيبحث في الدستور الجديد تخفيف هذه المركزية، ولا يعني ذلك تخفيف مركزية الدولة في القرارات الاستراتيجية.

ولكن إذا قلبنا السؤال فقلنا: هل وجود عدة معارضات هو نقيصة أم قوة للمعارضة؟ لماذا الإصرار على أن المعارضة يجب أن تكون واحدة؟ ألا يشي ذلك بأن السائل لا يزال مصاباً بلوثة الحزب القائد؟ ويريد للجميع أن يكونوا مثل بعضهم البعض؟ المعارضة السورية تعددية، وهذا طبيعي، وهذا يجب أن يبقى وأن يؤسس له ويحافظ عليه، وهي تعددية لأنها يجب أن تكون على شاكلة سورية القادمة التعددية.

المعارضة إذا كانت هي النموذج الأول البسيط لنموذج العمل السياسي في سورية الجديدة فهي تعددية، ولكن لماذا لا يمكن الاتفاق بين المعارضات المختلفة على بلاتفورم مشتركة، فهذا له علاقة بدرجة تعقيد الأزمة السورية، وبحجم وبعدد «الطباخين» فهنالك الدول الإقليمية التي لديها رؤية محددة «تركيا، قطر، السعودية»، ولديها من يمثل هذه الرؤية، وهي لا تريد لمن يمثل رؤيتها أن يندمج مع الآخرين، وهي مصرة أن يمثل طرف بعينه المعارضة بشكل كامل وألا ينافسه أحد في ذلك. وأنتم تعرفون أن أحد أسباب فشل جنيف2 هو التمثيل الأحادي الاحتكاري لطرف من المعارضة، تم تركيبه تركيباً، الأطراف الأخرى من المعارضة التي سميت بأسماء بلدان لأنها اجتمعت فيها، هي معارضة وطنية سورية باستحقاق، ولكن لتسهيل التفاهم يقال منصة موسكو ومنصة القاهرة ومنصة أستانة، هذه المنصات الثلاثة اتفقت وشكلت وفداً واحداً.

● هل لهذه المنصات الثلاث مواقف موحد من كل الأمور التي تناقش في جنيف3؟

لدينا موقف موحد بالهدف، لدينا موقف موحد في المحاور التي يجب أن تبحث، ولدينا آراء بعدد أعضاء الوفد، لأن كل فرد في وفدنا يمثل طرفاً، أو أنه مستقل. مثلاً في بحث موضوع طبيعة النظام القادم، الورقة التي قدمت باسم الاستانة وموسكو للسيد دي مستورا، سمّت النظام جمهوري رئاسي- برلماني تعددي علماني، ومن الممكن أن يكون لدى منصة القاهرة تعريف آخر، مختلف قليلاً

هل حضروا «ممثلو منصة القاهرة»؟

● نعم حضر جزء منهم ولازالوا يتوافدون، وباعتقادي سيكتمل توافدهم في الأسبوع القادم حين اجتماعنا القادم مع السيد دي مستورا. لدينا حتى الآن مشكلة هي الحظر المفروض على حزب الاتحاد الديمقراطي، ونأمل أن يلغى هذا الحظر حتى نهاية هذه الجولة

الأكراد سيحضرون جنيف

لماذا الإصرار على أن المعارضة يجب أن تكون واحدة؟ ألا يشي ذلك بأن السائل لا يزال مصاباً بلوثة الحزب القائد؟

● من يفرض الحظر على الأكراد؟

من الناحية الشكلية دي مستورا هو الذي يوزع الدعوات، لكن كان هناك اعتراض شديد من قبل الأتراك. ويبدو أن بعض القوى الإقليمية قد تضامنت مع تركيا في موقفها، وأدى ذلك إلى تهديد بأن مجيء الأكراد سيؤدي بأحد آخر إلى الانسحاب، وعندها طلب دي مستورا معونة الروس والأمريكان كي يفكوا هذه العقدة، ويجري فكها حالياً، ونحن قد تلقينا وعداً شفهياً رسمياً من قبل الروس والأمريكان بأنّه قريباً سيفرج عن الأكراد وسيدخلون إلى الوفد، ودي مستورا أيضاً أعطانا وعداً بهذا الاتجاه، وإن لم يكن بالدقة ذاتها ولكنه بالاتجاه نفسه.

● وهل هذا هو ما يفسر غياب هيثم مناع؟

هذا السؤال ينبغي توجيهه للسيد مناع. أنا أتفهم موقفه إذا كان لم يحضر تضامناً مع الأكراد، ولكن نحن في منصتي أستانة وموسكو، كان لدينا رأي آخر هو أنّ الموقع الذي حصلنا عليه، حصلنا عليه بشق الأنفس، وهدفنا إنجاح جنيف 3 وإبعاد أسباب فشل جنيف2، المكان الذي حصلنا عليه سنحافظ عليه وسنناضل بكل قوانا من خلاله لدعوة أصدقائنا الأكراد للحضور.

● ماذا عن الدعوات نحو الفيدرالية وإقامتها؟

للأكراد حقوق مشروعة، وهم تضرروا كما كل السوريين من النظام الإداري المفرط في مركزيته. هم تضرروا بشكل مضاعف، فإذا كان باقي السوريين قد تضرروا اقتصادياً واجتماعياً بسبب النظام الإداري المفرط، فالمناطق التي يقطنها الأكراد تضررت بشكل مضاعف، لأنها تضررت مثل باقي السوريين اقتصادياً واجتماعياً، وفوق ذلك تضررت ثقافياً، أي أن هناك ظلم مضاعف تراكم خلال سنوات. ولكن الذي نقوله لأصدقائنا الأكراد، نحن متضامنون معكم في نضالكم من أجل حقوقكم، والديمقراطية لن تكون ديمقراطية إذا لم تلبِّ جميع الطموحات وجميع الحقوق المشروعة لجميع مكونات الشعب السوري، لكن الأهداف المشروعة يتم الحصول عليها بوسائل مشروعة، لذلك المطلوب أن نجند كل السوريين في سبيل حقوقكم، وحقوقهم هم في آن واحد، لأن انتقاص حقوق الأكراد يعني انتقاص الديمقراطية في سورية كلّها، لذلك نحن مصرون أن نبحث هذه القضية على طاولة المفاوضات كي يظهر الدستور الذي يؤطر هذه الحقوق.

● يعني هذا القرار يعتبر من وجهة نظركم وفق الدستور الحالي خطوة غير دستورية وغير شرعية؟

أولاً، أريد أن أدقق. ليس هنالك قرار صدر البارحة، إعلان روميلان هو إعلان نوايا، وليس هنالك أي قرار لإعلان شيء، هنالك إعلان نوايا بأنهم يرغبون أو يريدون أن يكون شكل المستقبل هكذا..

السوريين.. وجنيف الحالي هو جنيف الأخير



● لكن شكلوا هيئات حكم، الرئيس ونائب الرئيس؟

هذا لن يدخل مجال التطبيق العملي إلا في حين الاتفاق نهائياً على الشكل. الهيئات الموجودة تدير مناطق الإدارة الذاتية، وإن كان قد تم وضع صيغ للإدارة اللاحقة لكن حتى الآن لم يعلن عن الفدرالية. وبغض النظر عن رأينا بالتسمية، وقد يكون لدينا رأي خاص، لكن بالجوهر نحن مع السير نحو لامركزية إدارية واسعة في كل أنحاء البلاد، ويمكن دراسة حجم اللامركزية في كل منطقة.

● بودي أن أسئلكم عن المؤسسة الحاكمة، أنتم كنت جزءاً منها منذ فترة ليست ببعيدة، كنتم نائباً لرئيس مجلس الوزراء، هل تقبل هذه المؤسسات هذا الطرح؟ هيئات حكم ذاتي، التخفيف من سلطة المركز في دمشق، منح الحقوق على أساس عرقي وطائفي؟ هل ينسجم ذلك عموماً مع فكر القيادة السورية؟

أولاً كي لا تعطي إشارة خاطئة للمشاهدين، أنا بقيت أربعين سنة معارضاً، وسنة بالحكومة، ولا يمكن أن تحسبني على الحكومة.

بما يخص سؤالك، فلا شيء ثابت في الحياة.. الأكراد فوق أنهم ظلموا ثقافياً، فقد ظلموا مدنياً بسحب الجنسية التي استردوها مؤخراً، الأكراد لعبوا دوراً كبيراً ونموذجياً في محاربة داعش، وإذا كان يوجد أحد في سورية يشكك في وطنيتهم ودفاعهم عن سورية، أعتقد أن هذا الشك قد زال، هم عمدوا بالدم سوريتهم، منذ أيام الاستعمار الفرنسي، وهم قد شاركوا بالثورة السورية الكبرى، والآن قدموا مئات الشهداء دفاعاً عن الأراضي السورية ضد المد التكفيري الفاشي الداعشي، ولذلك لا يمكن لأحد أن يزاود عليهم في موضوع الوطنية، وإذا كان هناك فكر شوفيني فهو موجود في كل مكان، ليس فقط عند بعض العرب، بل يمكن أن يكون عند بعض الأكراد، مهمة الدستور القادم أن يحرّم روح الطائفية، وروح التعصّب والاستعداء بين القوميات.

الدستور الجديد

● كيف تنظرون إلى صياغة الدستور الجديد لسورية؟

أولاً، عند تطبيق قرار مجلس الأمن 2254 يوجد ما يعرف بالجسم الانتقالي، أو حكومة ستتشكل هي التي ينبغي أن تأخذ على عاتقها تشكيل اللجنة التي ستصيغ الدستور، ولذلك لجنة صياغة الدستور على نمط الهيئات الأخرى الانتقالية ستكون مكونة من الأطراف كلها بالتراضي. والأساس لهذا الدستور برأيي هي الدساتير السورية القديمة منذ عام 1920 كمسودات من أجل صياغة الدستور الجديد، بما في ذلك الدساتير الأخيرة، وهنا سأعطي مثالاً، أنا كنت عضواً في اللجنة التي صاغت الدستور الحالي، والذي ألغيت فيه المادة الثامنة التي كانت تقول بالحزب الواحد ووضعت مادة جديدة على أساس تعددية حزبية، وهذا أمر جيد أنها تغيرت دستورياً مع قناعتي أنها بقيت على أرض الواقع، والمهم أننا كسبنا مكسباً دستورياً حيث أننا عندما غيرنا المادة المذكورة قمنا على إثر ذلك بتغيير أكثر من 40 مادة أخرى مرتبطة بها، بمعنى آخر الدستور هو مجموعة حلقات مترابطة وعند تغيير مادة ينبغي تغيير المواد المرتبطة بها. كانت الفكرة تعديل الدستور، لكن في النهاية حصلنا على دستور جديد، لأنه تم تغير أكثر من 100 مادة في الدستور، وقد قلت للسيد دي مستورا إن في بلادنا مثل شعبي: «ليجي الصبي بنصلي عالنبي» وأنه فأل شئم تسمية المولود قبل ولادته، لذلك نبدأ ثم نرى..

لن يكون ممكناً لأحد أن يأتي بدستور جاهز ليقول لنا هذا دستوركم، لن نقبل ذلك من أحد. دستور 1920على فكرة، لو نظرت إليه بشكل جيد، وهو الذي أسس لأول انتخابات نيابية في العالم العربي، هو دستور علماني إلى حد ما، وموضوع دين رئيس الدولة لا دخل له بجميع الدساتير، حتى في دستور 1950 في ما سمي لاحقاً عهد الرجعية، لم تكن هناك فقرة تنص على ذلك، وحقيقة العهود التي قيل عنها رجعية هي العهود الديمقراطية السورية، وإن كانت ديمقراطية برجوازية. وكانت سورية قد بدأت بتكوين مجالها السياسي، والأحزاب السياسية، وفي تلك العهود لم يختلف السوريين في موضوع الدين والطائفة، وأنا أتحدث عن فترة الخمسينات. في السبعينات وضع في الدستور دين رئيس الدولة وهذا مخالف لمبدأ المواطنة المتساوية.

اللقاء مع دي مستورا

● في اللقاءات التي حصلت مع دي مستورا، ما هي أهم القضايا التي طرحتموها أنتم باعتبارها ركائز للمضي قدماً نحو التفاهم؟

النقطة الأولى: مفهوم المرحلة الانتقالية وأدواتها وضرورة الاتفاق على فحوى ما نتكلم به، لأنه من الواضح أن كل طرف يتحدث بلغة مختلفة، ويجب الاتفاق على اللغة، وهو ليس بالأمر الصعب إن كان هناك نية إيجابية للاتفاق. النقطة الثانية: موضوع الصلاحيات وتوزيعها.

● هل جرى الحديث عن مصير الرئيس في لقائكم؟

مصير الرئيس له علاقة بصياغة الدستور، ومصير الرئيس في نهاية المطاف له علاقة في صياغة الدستور وفي رغبة صاحب العلاقة، والجميع يطرح مسبقاً شرط أنهم لا يرغبون بفلان، وهناك طريقة واحدة لذلك وهو أن تصوّت ضده، أما إن لم تكن تريد فلان أن يترشح للانتخابات، إذاً يجب أن يكون هذا الشخص غير منسجم مع القوانين السارية لكي تمنع ترشحه، وإلا ستصبح هناك مشكلة. يجب أن لا نعمل على أساس مجلس قيادات ثورة، بل يجب أن نعمل بعقلية دولة القانون. النقطة الثالثة: هي قضية تشكيل الهيئات، إذا تذكرنا في المرحلة الانتقالية حسب جنيف1 يجب مشاركة الجميع والبعض يتصور أنه عندما يطالب أحد بهيئة انتقالية بأنها ستكون له، وهذا خاطئ، بل يجب أن تكون نصفاً بنصف، ومكتوب في بيان جنيف1 بأن يتم ذلك بالتراضي، أي إن قال أحد الأطراف بأن في الطرف الآخر من لا يعجبني واستخدم الفيتو، فسيأخذ ذلك بعين الاعتبار، والطرف الآخر يحق له أن يستخدم الفيتو أيضاً. مشكلتنا في بلدانا العربية، وبلدان دول العالم الثالث بشكل عام، أن ثقافة الحوار السياسي ضعيفة، لأن الحريات السياسية كانت منخفضة جداً خلال نصف القرن الأخير، إذاً من أين ستأتي ثقافة الحوار؟

تلقينا وعداً شفهياً رسمياً من الروس والأمريكان بأنّه قريباً «سيفرج عن الأكراد» وسيدخلون إلى الوفد ودي مستورا أيضاً أعطانا وعداً بهذا الاتجاه

● كم برأيكم انعكس قرار موسكو بسحب القوات الروسية من سورية على الأداء وعلى وتيرة ونبض هذه الحوارات في جنيف؟

برأيي أن دخول القوات الروسية في بادئ الأمر قد أعطى زخماً للحل السياسي مع أن البعض قد شكك، وكان هذا التشكيك على نوعين: الأول قال بأن هذه القوات هي قوات احتلال وستبقى للأبد، أما الثاني فقال بأن هذه القوات ضرورية ويجب أن تبقى حتى تقضي على آخر إرهابي، بينما نحن نعتقد بأنه لديها مهمة وزمن محدود. أهداف الروس كانت محددة وواضحة، وكانت عدم سقوط الدولة السورية بيد الإرهابيين، وكانت دمشق مهددة في حينه، والآن زال هذا الخطر وتراجعوا، ولكن لم يتم اجتثاثهم، واستكمال هذه المهمة هي على عاتق السوريين الذين يجب أن يتحملوا مسؤولية ذلك، ومن هنا تأتي أهمية العملية السياسية لأنها ستوحد بنادق السوريين باتجاه استئصال داعش وجبهة النصرة وأخواتهما.

محكومون بالانتصار!

● هل أنتم متفائلون؟

أنا متهم تاريخياً بأنني متفائل، والتفاؤل هو موقف سياسي، والمناضل الذي يسعى إلى تغيير الواقع لا يكون لنضاله معنى إن لم يكن مقتنعاً بأن لنضاله جدوى، ونحن مقتنعون بأن لنضالنا جدوى، ومقتنعون أيضاً أن جنيف3 سيأتي بثماره وسيكون الأخير، وليس كما تصور البعض بأنه سيكون هناك جنيف 4و5و10.

أنت رأيت التغييرات التي جرت في السنة الأخيرة على مستوى العالم كله، وفي المنطقة، وفي سورية، إذاً يحق لنا التفاؤل، وسأعيد كلام السيد سعدالله ونوس، الذي قال في مرحلة التراجع والإحباط: «ما يجري ليس نهاية التاريخ، ونحن محكومون بالأمل»، وأعتقد أنّه لو كان حياً كان سيسمح لي بإعادة صياغة جملته: «ما يجري هو بداية التاريخ، ونحن محكومون بالانتصار».

في ظل كم التعقيد الكبير المحيط بالقضية الكردية، وعلى مستويات عدة، محلية وإقليمية ودولية، وفي ظل اقتراب سورية وشعبها من الخلاص من الأزمة الكارثية عبر الحل السياسي، استعداداً لصياغة سورية جديدة، يطرح مجلس حزب الإرادة الشعبية مشروع موضوعات حول «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم» للنقاش العام وذلك في إطار التحضيرات لمؤتمر الحزب القادم عبر جريدة قاسيون وموقعها الإلكتروني، على أن ترسل الملاحظات والآراء عبر البريد الإلكتروني «general@kassioun.org»، يوضّح حزب «الإرادة الشعبية» من خلال هذا المشروع تصوره عن هذه القضية الهامة التي تخص الشعب الكردي بقدر ما تخص شعوب المنطقة جميعها.. وفيما يلي نص المشروع.

■ دمشق 2016

مشروع موضوعات المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

حول «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»



1- مقدمة

❖ تعد القضية الكردية في الشرق العظيم، أي المساحة الممتدة من قزوين إلى المتوسط، واحدة من أعقد المسائل المعلقة تاريخياً إلى اليوم، بفعل عوامل خارجية وداخلية متعددة.

❖ تمتلك القضية الكردية، الكثير من السمات الخاصة بها، وهي أيضاً مسألة إقليمية- دولية بامتياز، بحيث لن تكتب الديمومة الطبيعية لأية حلول مجتزأة أو محلية لها.

❖ تلجأ الامبريالية ضمن محاولاتها تنفيس أزمتها الخانقة إلى استخدام الأشكال المباشرة وغير المباشرة كلها في التحريض والتوتير والاصطدام القومي والطائفي، استكمالاً للسياسة القديمة في التفريق، ولكن على مستوى أعلى، بهدف تفتيت المفتت وتقسيم المقسم «سايكس- بيكو2»، من أجل مواصلة صرف نظر الشعوب عن صراعها الأساسي مع الامبريالية وتركيزها على الصراعات الثانوية التي تحاول السياسات والإعلام تحويلها إلى رئيسية.

❖ باتت معالجة القضية الكردية تكتسب أهمية خاصة واستثنائية اليوم في ظل رفع الامبريالية الأمريكية المأزومة، من مستوى عملها على تأجيج مشاعر التعصب القومي، والقومي المضاد، وصولاً إلى تغذية بعض النزعات الانفصالية والتفتيتية، بوصفها فوالق مطلوبة من قبل الامبريالية، لتكمل الدور الوظيفي للفوالق الطائفية الثانوية.

❖ استثمرت الامبريالية في هذه النزعات خلال السنوات الماضية على نحو موسع من عمر أزمتها الرأسمالية الشاملة، لتنتج تنظيمات فاشية دينية طائفية جديدة متطرفة من شاكلة «القاعدة» و«داعش» وأمثالهما في منطقتنا، وتنظيمات فاشية قومية في مناطق أخرى، والتي قاربت على إنهاء دورها الموكول لها.

❖ إن طبيعة ووتيرة تفاقم الأزمة الرأسمالية، كمنظومة وبنية، ووصولها إلى أفق مسدود، إلى جانب المآلات الموضوعية للتحولات الجارية التي ستنهي عهود الهيمنة الإمبريالية، باتت تؤكد مجدداً على صحة المقولات السابقة حول انتهاء عصر الدول القومية، باتجاه صيغ أكثر رقياً وتكاملاً وتحقق المصالح الحقيقية والمشروعة لشعوب الأرض.

❖ هذه الحقائق لا تلغي أهمية النضال المرحلي في سبيل إلغاء أشكال التمييز كافة الممارسة بحق أي شعب من شعوب منطقة الشرق العظيم والعالم، ومن بينها الشعب الكردي.

❖ بهدف الطرح على النقاش العام والإغناء، يعرض المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية السوري رؤيته لهذه القضية المتراكبة والمتراكمة والمعقدة بصيغة موضوعات تهدف إلى الإسهام في صياغة موقف وطني وأممي مبدئي، يقطع الطريق على الطروحات الإقصائية التمييزية أو الانعزالية أو التقسيمية، سواء من الامبريالية، أم من ضيقي الفكر القومي كلهم، أياً كانت اصطفافاتهم

2- الأزمة الرأسمالية الشاملة والمخارج الامبريالية

❖ الأزمة الحالية العاصفة بالمراكز الامبريالية هي أعمق أزمة في التاريخ، والمخرج منها لا يمكن أن يكون كالسابق، عبر التوسع الأفقي لرأس المال، إن كان بالقوة أو عبر الوسائل الاقتصادية، لأن هذا التوسع وصل إلى أقصى مدى له.

❖ الأزمة الرأسمالية العالمية قابلة لأن تكون نهائية وقاصمة، وفي ظل ميزان القوى الدولي الجديد المتشكل لم تعد واشنطن القوة رقم1 الآمرة الناهية في العالم.

❖ تواصل الامبريالية المأزومة استخدام الأشكال المباشرة وغير المباشرة كلها في التحريض والتوتير والاصطدام القومي والطائفي للوصول إلى «سايكس- بيكو2» عبر التركيز بالسياسات والإعلام السائد على جعل الصراعات الثانوية صراعات رئيسية.

❖ جاء في الموضوعات البرنامجية التي أقرها الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين «(حزب الإرادة الشعبية حالياً)» في 2010/11/26 أن «حدود سايكس- بيكو الإمبريالية.. يخطط لها الآن كي تكون فضاءً لتفجيرات مختلفة عبر الأخطاء التاريخية المقصودة فيها حينما رسمت خرائطها».

❖ تقوم الإمبريالية، وخاصة الأمريكية، بإعادة انتشار وتموضع قواتها، في سياق انسحابها من المنطقة لأن وصول هذه القوات إلى أقصى مدى في انتشارها مع تكاليفها الباهظة لم تعد قادرة على أداء دور الثكنة المتقدمة لحماية المصالح الامبريالية بشكل مباشر. ولكنها عبر محاولتها الاحتفاظ بالتأثير والتحكم عن بعد، تحاول الامبريالية الأمريكية ترك المنطقة بحالة من الفوضى والاقتتال لعقود مديدة من الزمن، بغية كبح منافسيها الكبار، وإطالة عمرها في خضم أزمتها الخانقة.

❖ الصراع الأساسي المستمر إلى اليوم هو الصراع بين قطب الامبريالية وقطب الشعوب، وثمة أشكال وأمثلة عديدة لدى الشعوب والبلدان على رفض ولفظ النموذج الرأسمالي المتوحش في التطور، نتيجة استحالة التوافق مع عدوانيته الناجمة عن الضيق المستمر لهامش ربحه، وبالتالي مناوراته.

❖ الإمبريالية بحالة تخبط حول المخرج المحتمل أمامها، مما سيؤدي إلى انقسامات حادة سياسية واجتماعية، في داخل المراكز الرأسمالية والامبريالية ذاتها، والأدلة والمؤشرات على ذلك أكبر من أن تحصى هنا.

❖ الإمبريالية أصبحت اليوم أمام مفترق طريقين لا ثالث لهما، يعكسان الصراع الداخلي بين الأجنحة والتيارات داخل المراكز الامبريالية، ولاسيما في واشنطن:
- إما انهيار حاد وسريع في حال اعتمادها خيار القوة المباشرة السافرة.
- أو تراجع تدريجي وسلس مع اعتمادها خيار القوة الناعمة التي تتضمن أشكالاً من القوة المباشرة.

❖ ما يجري في منطقتنا اليوم هو حالة مركبة من هذين الخيارين، عنوانه «صراع الحضارات» إضافة لـ«الفوضى الخلاقة»، وأداته الأساسية المستحدثة مؤخراً لهذه الغاية هي تنظيم «داعش»، الذي باتت تتمظهر إمكانية انحساره لأسباب ذاتية وموضوعية، دولياً وإقليمياً ومحلياً.

❖ إن قوى الحرب لم توفر وسيلة إلا واتبعتها لتحقيق أهدافها في تفتيت واستباحة البلاد، وأهم وسيلتين متكاملتين تستخدمهما، هما «الإحراق من الخارج» عبر الغزو المباشر أو تصنيع وتسليح وتمويل غزو القوى الفاشية بنسخها النازية الجديدة والداعشية، وسياسة «الإحراق من الداخل» عبر افتعال وتأجيج نزاعات داخلية بين «مكونات» الشعوب، على أسس قومية ودينية وطائفية وغيرها، تضاف إلى محاولاتها الاستمرار في فرض وتثبيت نموذجها الاقتصادي الليبرالي الجديد، بما يشكله من حصان طروادة لها داخل البلدان المستهدفة.

❖ «داعش»، وبوصفه أحد الأذرع الفاشية الجديدة لدى الأوساط الأكثر رجعية في رأس المال المالي الإجرامي العالمي، هو الأداة الأولى الدينية- الطائفية للتفتيت، وهو إن بات غير كاف للوصول إلى الهدف، فلا مانع لدى تلك الأوساط من اختراع أداة ثانية.

❖ الأداة الثانية في جعبة الاحتياطيات القذرة لدى القوى الامبريالية هي إثارة الفوالق القومية في المنطقة، وهنا تبدو «القضية الكردية»، وطروحات الاستقلال وتقرير المصير، بالصيغ المطروحة، مرشحة لقول كلمة حق فيها يراد بها باطل.

❖ لينين كان مع حق تقرير المصير مبدئياً. وعندما انتقدته الزعيمة الشيوعية الألمانية روزا لوكسمبورغ بأنه طرح غير عملي، قال: «فليكن لكنه مبدئي ولكل حادث حديث». وجاءت الممارسة اللينينية اللاحقة لتؤكد على أن لينين إنما ترك الموقف العملي كي يصاغ حسب ضرورات النضال ضد الإمبريالية ولصالح تآخي الشعوب.

❖ إن دموع التماسيح التي يذرفها الغرب بغزارة اليوم على الكرد هدفها إجهاض حق تقرير المصير الحقيقي، لمصلحة استنبات نزعات انفصالية، جزئية، وأحادية الجانب، واستفزازية، لا تحل القضية الكردية، وتضر في الوقت ذاته بالمصالح العميقة لشعوب منطقة الشرق العظيم.

تمتلك القضية الكردية الكثير من السمات الخاصة بها.. وهي أيضاً مسألة إقليمية- دولية بامتياز بحيث لن تكتب الديمومة الطبيعية لأية حلول مجتزأة أو محلية لها.



3- مشتركات شعوب الشرق العظيم

❖ تشكل المساحة الممتدة من قزوين إلى المتوسط فضاءً واحداً عملياً، بالمعنى الاقتصادي والسياسي والعسكري منذ أكثر من ألف عام وإلى أوائل القرن العشرين. وقد سبق أن أخذ هذا الفضاء الموضوعي سابقاً شكل امبراطوريات ودول شاسعة ظهرت في هذه المنطقة تاريخياً والتي كانت سمات علاقات شعوبها مع بعضها الانفتاح والتماهي جغرافياً وسياسياً واجتماعياً.

❖ الشعوب في هذه المنطقة متآخية، والأساس في علاقاتها هو التاريخ المشترك والتكامل في حين أن الطارئ المفروض استعمارياً عليها كان التباعد والتفكك، المنافي لخط السير الموضوعي باتجاه الاندماج والتكامل والتوحد.

❖ إن ما يجمع هذه الشعوب هو أكثر بكثير مما يجمع سكان الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوربي مثلاً، حيث ثمة:
- تكوين نفسي- قيمي- اجتماعي- عاطفي متشابه.
- ثقافة قواسمها مشتركة كبيرة.
- تاريخ نضال مشترك في وجه الاستعمار، بشكليه القديم والجديد، والامبريالية، ولاسيما الأمريكية ومشاريع هيمنتها.
- ثمة نضال اقتصادي واحد موضوعياً، لأنها بحد ذاتها اقليم اقتصادي بالمعنى الواسع للكلمة، أي يتمتع بموارد بشرية وطبيعية كافية لتكامله واكتفائه الذاتي واستقلاله عن بقية الأقاليم والمراكز الاقتصادية، «وللعلم فإن أعداد الأقاليم المشابهة على مساحة العالم لا تتجاوز 5- 6 أقاليم».

❖ بفعل عوامل الضغط الخارجية المستمرة منذ أوائل القرن العشرين وعوامل التجاذب الداخلية، فإن هذه المنطقة قابلة للتقارب والتكامل والتوحد، اقتصادياً وحتى سياسياً.

تعمد الرسم الاستعماري لخرائط المنطقة من خلال اتفاقية سايكس- بيكو إبقاء بؤر توتر كامنة قابلة ألغامها للانفجار تلقائياً

4- القضية الكردية قضية إقليمية

❖ الكرد في منطقة شعوب الشرق العظيم يتوزعون بشكل رئيسي في أربع دول هي تركيا والعراق وإيران وسورية. ونحن أمام مشكلة عامة، عابرة للحدود السياسية القائمة، وإن كانت تتجلى في كل دولة حسب واقعها الملموس.

❖ إن عمومية المشكلة تفترض تحديد العوامل المشتركة بين مختلف الدول في هذا الفضاء الجغرافي السياسي الممتد، من قزوين إلى المتوسط:

❖ إن الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، في ظل التقسيم الدولي الراهن للعمل، هي موضوعياً رأسمالية تابعة، أي أن هذه البلدان «تتطور» تحت مطرقة النهب الاستعماري الجديد

❖ تتعرض شعوب هذه البلدان لنهب مزدوج، عالمي لصالح المراكز، ومحلي لصالح الوسيط البرجوازي الكمبرادوري المحلي مع السوق العالمية.

❖ خلق هذا النهب المزدوج ولا يزال متلازمة «النهب- القمع»، كإحدى خصائص التطور التاريخي لهذه البلدان، لأن النهب الفاحش والمزدوج فيها يتطلب على الدوام أن يتوازى مع القمع الحامي لمصالحه.

❖ يشكل التمييز القومي جزءاً من هذه العملية، حتى تستمر عملية تغذية جيوب قوى رأس المال المحلي من جهة، ولخلق المزيد من تراكم الثروة في المراكز من جهة أخرى.

❖ تعمد الرسم الاستعماري لخرائط المنطقة من خلال اتفاقية سايكس- بيكو إبقاء بؤر توتر كامنة قابلة ألغامها للانفجار تلقائياً في أية لحظة، ومن بينها قضية الحقوق القومية للكرد.

❖ البلدان المعنية جميعها تتسم ديموغرافياً، بالتنوع الثقافي «القومي، الديني، الطائفي الخ» بما يعبر عن غناها الحضاري من جهة، وإمكانية الاشتغال عليها من جهة أخرى لعرقلة التطور التاريخي الموضوعي.

❖ الرأسمالية الطرفية البدائية المتخلفة وبحكم متلازمة «النهب- القمع» لم تستند إلى ذلك الغنى الحضاري، لدفع التطور التاريخي الاقتصادي- الاجتماعي، السياسي إلى الأمام، بل ذهبت عكس ذلك تماماً، وخصوصاً مع تكريسها لسياسات اللبرلة الاقتصادية في العقود الأخيرة، وباتت تشترك مع سياسات الخارج التقليدية القائمة على «فرق تسد»، في النيل من الكثير من المشتركات الموضوعية، بين مكونات الطيف الاجتماعي لدى شعوب المنطقة.

5- سمات وخصائص القضية الكردية

❖ القضية الكردية ليست قضية احتلال بالمعنى الكلاسيكي المتعارف عليه، وإن كانت تنطوي على الاضطهاد القومي، بل هي نتاج خرائط رسمتها قوى دولية في ظل توازن دولي محدد ارتسم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

❖ تعد القومية الكردية من أكبر القوميات من حيث عدد السكان التي ليس لها كيان قومي. وتكاد لا توجد قومية أخرى بهذا العدد من السكان، وبهذا الغنى من الثروات في أماكن وجودها، منعتها سياسات الدول الغربية، والتفاعلات الداخلية لتلك السياسات، من تشكيل دولتها القومية الخاصة، حيث لم يسمح الاستعمار التقليدي المباشر في حينه بوجود دولة كردية مستقلة، بل تعمد إبقائها مشكلة مفتوحة.

❖ الفضاء السياسي والجغرافي للقضية الكردية- حتى ما قبل التحولات في ميزان القوى الدولي والإقليمي الجديد للقوى بفعل الأزمة الرأسمالية العامة والشاملة- هو دول الرأسمالية الطرفية، حيث النهب المزدوج والتفاوت الطبقي الحاد والمستوى المتدني من الحريات السياسية، مضافاً إليها ظلم قومي تكرس مع التقسيمات الاستعمارية، ولم ينته في ظل ما اصطلح عليه بالدولة الوطنية.

❖ القضية الكردية قضية دولية موضوعياً، بسبب توزعها بين بلدان عدة، اختلفت في تحالفاتها الدولية منذ تكونها. وإن أي تحريك للملف الكردي في إحدى هذه البلدان منفردة كانت له على الدوام ردود أفعال من أربع بلدان، ومن الدول المتحالفة مع البلدان الأربع، بشكل غير مباشر، مما جعلها ساحة تنافس دولي دائماً.

❖ الحامل الاجتماعي للمشروع القومي الكردي ليس البرجوازية. وكانت الحركة القومية الكردية على الدوام محكومة بعوامل أساسية عديدة، أبرزها طبيعة القوى الاجتماعية التي ترفع شعارات المشروع الكردي، والتحولات الطارئة عليها في المراحل المختلفة والبلدان المختلفة، وتأثرها بالتحولات الدولية، وبظروف تطور البلدان الأربعة، العامة والخاصة، كل على حدة.

❖ وللمقارنة فإن الشعوب الأوربية في القرنين الثامن والتاسع عشر، على سبيل المثال شكلت دولها القومية في ظل تحول البرجوازية من طبقة بذاتها إلى طبقة لذاتها، وبادرت إلى تشكيل سوقها، أو دولها القومية.

❖ مع تراجع الحركة الثورية العالمية، وصيغة الدولة الوطنية، وتهديدها بمشاريع التفتيت الأمريكية في تسعينات القرن الماضي، تراجعت القوى الثورية والتقدمية الكردية وصعدت في بعض الأماكن قيادات ضعيفة الارتباط بالمصالح العميقة للجماهير الكردية العريضة أو بأحسن الأحوال ضعيفة التجربة السياسية والنضج الفكري الضروري حتى لو تمتعت بروح الإقدام و التضحية..

❖ اليوم، مع تراجع الامبريالية وحلفائها التقليديين والتابعين لهؤلاء الحلفاء يعاد انفتاح الأفق أمام الحلول الحقيقية للقضايا القومية في المنطقة وإحداث الفرز المطلوب في القوى الاجتماعية والسياسية الحاملة للقضية الكردية، وطروحاتها، بحيث يجري تجاوز الشكل التقليدي الانعزالي الانفصالي التفتيتي المتوافق مع المصالح الامبريالية، نحو التوافق مع المسار الطبيعي لحركة شعوب منطقة الشرق العظيم باتجاه تكاملها وحل مشاكلها على أساس قواسمها المشتركة أعلاه.

❖ ومع تفاقم أزمة الامبريالية التي تضع مستقبل ظاهرتها نفسه على طاولة البحث الجدي، وسعيها المحموم نحو التفتيت، ينبغي تقييم مدى رجعية أو تقدمية المشاريع القومية الضيقة.

❖ من الواضح أن ظروف التحول في ميزان القوى الدولي الجديد الجاري اليوم، والذي يشهد تراجعاً امبريالياً وأمريكياً أصبحت تسمح من حيث المبدأ بوضع مسألة حقوق تقرير المصير وتكامل ووحدة شعوب الشرق العظيم كلها، طوعياً وبالتراضي، واستناداً إلى القواسم المشتركة على طاولة البحث الجدي وبقوة.

❖ إن من شأن ذلك أن يبني تكتلاً بشرياً، سياسياً واقتصادياً، رئيسياً جديداً في العالم، يحل ضمناً القضايا القومية، جملة وتفصيلاً، لمختلف الشعوب، بطريقة تخدم مصالحها هي، وليس المصالح الامبريالية.

❖ من الحقائق الثابتة أن شكل تطور الدولة الوطنية خلق عبر التراكم التاريخي مستوىً معيناً من العيش المشترك والاندماج بين القوميات المتعددة في الشرق، لا يمكن لأي حل حقيقي للقضية الكردية أن يتجاهله.



من شأن وحدة شعوب الشرق العظيم أن تبني تكتلاً بشرياً سياسياً واقتصادياً رئيسياً جديداً في العالم، يحل ضمناً القضايا القومية، جملة وتفصيلاً، لمختلف الشعوب، بطريقة تخدم مصالحها هي وليس المصالح الإمبريالية

6- القضية الكردية والأجندات المختلفة

❖ في ظرف الانعطاف التاريخي الراهن تشهد القضية الكردية اهتماماً متعاظماً، ويطالها الاستقطاب الحاصل في المواقف السياسية حول القضايا جميعها.

❖ يمكن تلمس أربعة مواقف حول هذه القضية، بغض النظر عن الدعاية الإعلامية السياسية المرافقة لتطور الأوضاع:

- استمرار عقلية إنكار وجود قضية كردية بأساليب ملتوية من مختلف أنظمة الدول التي يوجد فيها الكرد، وبعض النخب السياسية والثقافية، بما فيها أحياناً تلك المحسوبة على بعض المعارضات. وتحاول تلك الأنظمة والنخب في ظل الاستقطابات الإقليمية والصراع الدولي القائم والأزمات المتفجرة في المنطقة استخدام القضية الكردية إما كورقة ضغط بينية أو تسويفها تحت ستار الحفاظ على وحدة البلدان ومنع التفتيت، علماً بأن مجمل السياسات المتبعة، بما فيها إدارة الأزمات، تسهم في وضع أسس ومقدمات أي تفتيت محتمل، منشود أمريكياً.
- تنزع بعض النخب الكردية، إلى اتخاذ خطوة في الفراغ من خلال التلويح بـ«الاستقلال»، بأي ثمن كان، تحت راية الحق القومي المشروع، بغض النظر عن حقيقة إمكانية تحقيقه وجديته واستقراره المفترض، وبغض النظر عما يمكن أن يحدثه مثل هذا الإجراء من طرف واحد في ظل الحالة التاريخية الراهنة، ودون أن يأخذ بعين الاعتبار التبدلات السريعة المحتملة في مواقف القوى الغربية الداعمة والمحرضة على اتخاذ هذه الخطوة، والتي تحاول مواصلة سياسة احتواء القوى والأطراف الإقليمية جميعها وتغذية نزاعاتها البينية والتحكم بها.
- يشتغل الموقف الامريكي عملياً على تغذية الموقفين السابقين، بدرجات متباينة ومتناوبة بينهما حسب مقتضيات المصلحة الأمريكية باللحظة الدولية المعنية.
- الموقف الآخر الذي تعبر عنه هذه الوثيقة، موقف يُقرّ بحق تقرير المصير، من حيث المبدأ، ويرى تجسيده الملموس في الإطار الجذري والشامل والمتكامل والاتحاد فيما بين شعوب وقوميات المنطقة كلها، أي الاندماج الطوعي، كمخرج واقعي ، باعتباره حلاً يلجم خطرين يهددان الحقوق القومية كلها للشعوب، بما فيها الكردي: خطر إنكار الحق على أصحابه، وخطر توظيف هذا الحق لصالح أجندات دولية بشكل كيانات مصنعة ومجتزأة وقسرية، تتعارض مع كل من المصالح الحقيقية لشعوب المنطقة، ومع المسار الموضوعي للتطور العالمي ومستقبله. وإن هذا الموقف لا يعني بأية حال من الأحوال صرف النظر عن ضرورة مواصلة النضال المرحلي في سبيل إلغاء أشكال التفرقة والتمييز بأشكالها كافة الممارسة بحق الكرد، أياً كانت أماكن انتشارهم.

❖ إن «الاستقلال»، تحت يافطة حق تقرير المصير أو أي شكل مخفف آخر، وإعلان «دولتهم الخاصة»، يضع الكرد وبشكل مباشر تحت ضغط وابتزاز قوى إقليمية ودولية، وفي أحسن الأحوال يجعل القضية الكردية ساحة لتصفية حسابات هذه القوى، في ظرف تتبدل فيه المحاور والتحالفات بشكل أكثر مما يتوقعه العقل القومي التقليدي.

❖ إن تمرير أي شكل من أشكال الجنوح نحو الانفصال حالياً في ظل التوازنات الإقليمية والدولية غير المستقرة سيؤدي الى:

- صراع كردي – كردي
- صراع كردي – عربي
- صراع كردي – تركي
- صراع كردي – إيراني

❖ هذا يعني أن الأمور ستتعقد وسيُدفع بالكرد للكفر بحق تقرير المصير بعد حين، وسندخل مرحلة صراع ثانوي صرف.

❖ الطرح الذي يقدمه ضيق الأفق القومي الكردي باتجاه إقامة كيانات صغيرة ىسيؤدي إلى حجب الحق عن باقي الكرد في بقية البلدان، الذين يشكلون أكثرية الكرد.

❖ مع أخذ هذا بعين الاعتبار، تصبح مفهومة الغاية الأمريكية من الدفع باتجاه قيام كيانات كردية صغرى تحدث صراعاً عنقودياً وشبكياً في المنطقة.

7- تقرير المصير ضمن وحدته

❖ يستمر تبلور ميزان القوى الدولي، نحو تكريس انتهاء العالم أحادي القطب «الأمريكي الذي كان سائداً خلال العقدين الفائتين» وبروز العالم متعدد الأقطاب «الروسي/ الصيني/ بريكس وقطب الشعوب أساساً»، حيث تشهد المنطقة والعالم صراع وتناقض مشاريع جيوسياسية عالمية كبرى يقوم بعضها على محاولات تكريس الهيمنة في حين يقوم بعضها الآخر على الندّية والتكامل والمنفعة المتبادلة، ضمن مساعي تثبيت كسر الهيمنة الأمريكية.

❖ إن مشروع اتحاد شعوب الشرق العظيم يمتلك موضوعياً إمكانيات المشروع الجيوسياسي العالمي كلها، باتجاه الإجهاز على المنظومة الامبريالية الاستعمارية برمتها.

❖ إن الرد التاريخي المضاد من شعوب المنطقة على مشاريع التفتيت والفوضى الخلاقة ومقولات صراع الحضارات الأمريكية يتمثل في غَدّ السير باتجاه وحدة مصالح شعوب الشرق العظيم واتحادها، التي تسمح بالتوجه إليها موضوعياً تحولات ميزان القوى الدولي الجديد.

❖ إن اتحاد شعوب الشرق العظيم يقوم على التفاهم الطوعي بين جميع شعوب المنطقة، وإن المفصل التاريخي لهذا التحول الاستراتيجي سيجري حين تكون الإمبريالية في أضعف لحظاتها وغير قادرة على تمرير مخططاتها كالسابق.

❖ لا ينبغي الاكتفاء بما يسمى حق تقرير مصير الكرد الجزئي جغرافياً، بل ينبغي العمل لتقرير المصير والسيادة لشعوب المنطقة كلها، بمن فيهم الكرد كلهم بمختلف أماكن وجودهم في البلدان الأربعة، بمعناهما الحقيقي، أي انعدام التبعية لأي من المراكز الامبريالية.

❖ إن الأشكال أو الخطوات الانفصالية، أحادية الجانب، ستكون معرقلة لهذا المسار الموضوعي بحكم الصراعات الثانوية التي ستحدثها.

❖ الشكل العملي لتنفيذ هذا الحق يتعلق بشكل تغير وتطور موازين القوى الدولية والإقليمية اللاحقة وبحجم الأزمات في كل بلد.

❖ لن يتبلور هذا الحق ويدخل حيز الوجود إلا ضمن التفاهم الطوعي الإرادي لشعوب المنطقة كلها، بشكل يعمق تآخيها ويوحد نضالها ضد الإمبريالية عدوة كل الشعوب.

❖ أي أن تنفيذه على الأرض له علاقة بتفاهم واتحاد العرب والكرد والترك والفرس والقوميات الأخرى كلهم المتآخية عبر التاريخ والتي يجب أن تصل إلى مستوى أعلى من التآخي في الدفاع عن حقوق بعضها البعض.

❖ إن تقرير مصير شعوب المنطقة، وحل قضاياها العالقة بما فيها القضية الكردية، لن يكون ناجزاً وحقيقياً ما لم يكن مرتبطاً عضوياً بوحدة مصيرها.

❖ إن أي حل يجب أن يضمن الحقوق الثقافية والقانونية– المدنية الكاملة لكل مكون منفرداً، والحقوق السياسية والاجتماعية لكل المكونات معاً بآن واحد.

❖ إن أفضل صيغة لحق تقرير المصير للشعب الكردي في المرحلة الانتقالية الراهنة، تكمن في أن يكون الشعب الكردي في قلب المعركة إلى جانب الشعوب الأخرى، من أجل عملية تغيير جذرية لكامل البنية السابقة، وما أنتجته من قهر اجتماعي وقومي، باتجاه شكل من أشكال الاتحاد القائمة على الاعتراف المتبادل بالحقوق، وليس جعلها أداة توتير جديدة، من خلال أوهام الدعم الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً.

الرد التاريخي المضاد من شعوب المنطقة على مشاريع التفتيت والفوضى الخلاقة ومقولات صراع الحضارات الأمريكية يتمثل في غَدّ السير باتجاه وحدة مصالح شعوب الشرق العظيم واتحادها

8- سورية ضمن النماذج المطلوبة

❖ الكرد في سورية جزء لا يتجزأ من الشعب السوري بتاريخه ونضاله ومنتوجه الحضاري وصراعه الطبقي والسياسي.

❖ على قاعدة وحدة مصير الشعب السوري فإن المطلوب في سورية ليس ديمقراطية مكونات دينية وعرقية وطائفية، بل ديمقراطية مكونات سياسية عابرة للأديان والقوميات والطوائف والمذاهب تقود صراعاً سياسياً اجتماعياً على قاعدة برامج سياسية شاملة.

❖ تحاول العديد من القوى في سياق نضالها الديمقراطي المزعوم، استبدال الضبط القسري لقوى المجتمع «الاستبداد»، بنموذج «ديمقراطية» المكونات التي تعني استناداً إلى التجارب الملموسة «استبداداً من شكل آخر» عبر تقاسم السلطة والثروة بين نخب تلك المكونات.

❖ يضع هذا النموذج موضوعياً الكل في مواجهة الكل، لا على أساس تناقض المصالح الاجتماعية كأمر طبيعي في أي مجتمع استغلالي، بل على أساس مصالح النخب نفسها، وبالتالي يشتت قوى الأغلبية المنهوبة لمصلحة الناهبين، ويدخلها في أتون معركة ليست معركتها بالأصل.

❖ إن الدخول بهذه المعركة يعيق بالتالي التطور الموضوعي الذي يتجسد في هذه المرحلة التاريخية من تطور المجتمع البشري ككل، بالاندماج ليس داخل كل بلد فقط، بل حتى على المستوى الكوني، فيصبح هذا «النموذج الديمقراطي» في بلد مثل سورية عائقاً مصطنعاً أمام التطور الطبيعي الذي تعكسه وحدة المصالح، والتاريخ والمصير المشترك لهذه «المكونات».

❖تؤكد التجربة الملموسة، أن «الوضع الكردي» بأبعاده المختلفة يتعقد طرداً مع تعقد الوضع السوري العام، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى بأن مستقبل كرد سورية لا ينفصل عن مستقبل سورية نفسها.

❖إن مصلحة الكرد السوريين تكمن بالضبط في العمل من أجل الإسراع بالحل السياسي بين السوريين، بما يفتح الطريق إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، الذي يعبر عن مصالح أغلبية السوريين بغض النظر عن انتماءاتهم الضيقة. وهذا ما يفترض التجاوب والتنسيق مع جهود القوى الدولية والإقليمية والداخلية الساعية إلى مثل هذا الحل.

❖ يعتبر الصراع الجاري، في سورية وعليها، في جزء منه صراعاً على النموذج الديمقراطي اللاحق لدول المنطقة ولسورية التي ستخرج من أزمتها الراهنة.

❖ إن نجاح نموذج حل الأزمة السورية سياسياً وسلمياً وتحقيق غايات هذا الحل المتمثلة في وقف العنف ووقف التدخل الخارجي بأشكاله كافة ووقف الكارثة الإنسانية ومعالجة تداعياتها وصولاً إلى تحقيق متلازمة مكافحة الإرهاب، أياً كانت مصادره، وإحداث التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل على الصعد كافة، سيطبع بطابعه التطور اللاحق لدول المنطقة وأزمات العالم.

تحاول العديد من القوى في سياق نضالها الديمقراطي المزعوم، استبدال الاستبداد بنموذج «ديمقراطية» المكونات التي تعني «استبداداً من شكل آخر» عبر تقاسم السلطة والثروة بين نخب تلك المكونات



إن مواجهة المشروع الإمبريالي التفتيتي لدول منطقة الشرق العظيم تحمل اليوم أهمية مصيرية إنسانية عامة، لأن نتيجة نجاح تلك المواجهة أو فشلها يترتب عليها خيارا البقاء أو الفناء لأحد قطبين متناقضين تناقضاً أساسياً عميقاً، بقاء أحدهما يعني فناء الآخر، هما قطب الشعوب من جهة، وقطب الإمبريالية من جهة ثانية. والمشكلة أن بقاء الإمبريالية لن يكون «بقاءً» لأنه سيعني ضمناً استمرار الحروب واندثار الحضارة البشرية، وهو ما لا يمكن للشعوب الحية والقوى الحرة أن تقبل به!

في حزب الإرادة الشعبية، نقف بصلابة مع الحقوق المشروعة للكرد السوريين، ولكننا مع نضالهم في سبيلها بالوسائل المشروعة، وحسب مقتضيات مصلحة الحفاظ على الدولة السورية.

ونحن مع رفع الظلم عنهم، مثلما نحن مع حقوق الشعب السوري ومع رفع الظلم عنه ومع حقه بالعيش الكريم. ومن الخطأ لدى بعض القيادات الكردية أن تعتقد أن قضاياها مفصولة عن قضايا عموم الشعب السوري..

إن قضية الكرد السوريين يجب ألّا تلقى اهتمامهم هم فقط، بل يجب أن تكون في صلب اهتمام بقية الشعب السوري وقواه السياسية الشريفة، وإن مصلحة ونضال هؤلاء من أجل حقوق الكرد، يجب ألّا تقل عن نضال الكرد أنفسهم، فهذه القضية هي جزء من القضية الديمقراطية العامة في البلاد.

هدنة اليمن..

«على غرار الترتيبات السورية»

جملة من التغيرات السياسية والعسكرية يمكن رصد عناصرها بإعلان «التهدئة الحدودية» في 2016/3/9، مروراً بأحداث تعز ونهم القريبة من العاصمة صنعاء، وليس آخرها إطلاق الإشارات الأمريكية بإمكانية تطبيق الهدنة في اليمن «على غرار الترتيبات التي طبقت في سورية»، حسب وزير الخارجية جون كيري.

■ فادي خضر



في آخر التطورات على الساحة اليمنية، أعلن المبعوث الدولي إلى اليمن، اسماعيل ولد الشيخ أحمد، في 23 آذار الجاري، عن هدنة تبدأ منتصف ليل العاشر من نيسان المقبل، بإشراف الأمم المتحدة، لتلحق بهذه الهدنة جولة جديدة من المفاوضات تنطلق في الكويت، في الثامن عشر من الشهر ذاته. وإن كانت هذه الجولة الجديدة من المفاوضات ليست بالأولى، فما الذي يميزها عن سابقاتها من الجولات؟

تغيير وظائف العسكرة

اللافت في هذه المرحلة هو أن قوات الرئيس، عبد ربه منصور هادي، المدعومة من «التحالف العربي» بقيادة السعودية، ورغم تقدمها على محاور تعز، واحتدام المعارك في مديرية نهم على بعد 60 كيلومتر من تخوم العاصمة صنعاء، إلا أن ذلك لم يثير الشهية السعودية، كما درجت العادة، لاجترار مقولة «الحسم العسكري» ضد جماعة «أنصار الله» والقوات الموالية للرئيس السابق علي صالح، بل إن هذه التقدمات، ورغم استثمارها إعلامياً بما يعيد إنعاش فكرة «التقدم في تعز يفتح الطريق نحو صنعاء»، إلا أن الهدنة والمحادثات المزمع إطلاقها خلال الشهر القادم، تؤكد محاولات استثمار التقدمات العسكرية على المستوى السياسي، وليس في اتجاه مزيد من التصعيد الميداني. ففي حديثه لوكالة الأنباء الفرنسية، أكد المتحدث باسم قوات «التحالف»، أحمد العسيري، أن العمليات العسكرية الكبيرة في اليمن «أوشكت على نهاياتها».

ويمكن ربط السلوك السعودي مؤخراً بالتوجهات الأمريكية المستجدة حول إمكانية تطبيق نموذج الهدنة في سورية على الحالة اليمنية، أي أن محصلة القوى داخل الإدارة الأمريكية- وضمن منطق ترتيب الأولويات في المنطقة الخاضع إلى موازين القوى الدولية الجديدة المتغيرة- بدأت تستشعر ضرورة دفع حليفها السعودي اتجاه تسريع الوصول إلى حلول تتناسب مع الوقائع في المنطقة بمجملها، وليس على أساس حسابات الميدان اليمني فحسب، تلك الوقائع التي تؤكد حتمية احتكام الأفرقاء اليمنيين إلى طاولة المفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 2216، بعيداً عن المناورات السياسية والعسكرية التي طالت منذ «الانعطاف» السعودي الأول، والمتمثل بإعلان الجبير في 2015/10/28 عن قرب انتهاء العمليات العسكرية في اليمن.

السعودية تحت الضغط

إلى جانب الضغوط السياسية على العسكرة في اليمن، والتي تصاعدت منذ إعلان عملية «عاصفة الحزم» في آذار من العام الماضي، فإن السعودية التي تقود تحالفاً تحت راية «دعم الشرعية»، تواجه في هذه المرحلة تصاعد حدة الانتقادات في أروقة الأمم المتحدة، بعد إعلان المفوضية الدولية لحقوق الإنسان في 2016/3/18، أن قوات «التحالف» قتلت في اليمن من المدنيين أكثر بمرتين مما تسببت به القوات الأخرى المشاركة في النزاع.

وفي سياق الضغوط ذاتها، وافق البرلمان الهولندي على مشروع قانون يدعو حكومة البلاد إلى وقف توريدات الأسلحة إلى السعودية، مشيراً إلى مقتل الآلاف من سكان اليمن جراء العملية العسكرية التي تقودها الرياض. فيما تواجه بريطانيا ضغوطاً مماثلة حول توريدات الأسلحة للسعودية. بينما يبدو أن هذا الضغط مرجحٌ للتصاعد خلال المرحلة اللاحقة.

يجري ذلك بالتوازي مع وصول الوضع الإنساني في اليمن إلى حدود مروعة، حيث أكد تقرير منظمة الفاو مؤخراً أن 14,4 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع استمرار الضربات الجوية لطيران «التحالف»، والذي أسفر يوم الثلاثاء عن قتل 119 مدنياً في محافظة حجة، ما دفع العسيري لأول مرة منذ بداية العمليات العسكرية إلى إعلان إجراء تحقيق في الحادثة، معرباً عن «أسفه» لسقوط الضحايا.

المواجهة المركبة.. واشنطن تلعب على حبال «الصين الجنوبي»

ترتفع وتيرة التدخلات الجيوسياسية الأمريكية الموجهة ضد الصين وشرق آسيا عموماً باضطراد تدريجي، هادفة إلى تطويق المنطقة التي تشهد نمواً اقتصادياً حقيقياً، في وقت تعاني فيه معظم الاقتصادات الغربية من الركود والتراجع، وصولاً إلى احتمالات الانهيار.

■ عماد بيضون

يتوجه الإمبرياليون شرقاً، بحكم الضرورات الاقتصادية والسياسية الموضوعية التي تفرضها حقائق التراجع في الوزن النوعي للغرب، لمصلحة التقدم العسكري والاقتصادي والسياسي للقطب المقابل، وبحكم سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، المنفلت من القواعد جميعها في طبعه للدولار الأمريكي، إذ يضع تخفيض قيمته الولايات المتحدة في موضع المعتدي على القوى الصاعدة التي تريد حرية أكبر في مبادلاتها.

الصين هي واحدة من القوى الصاعدة التي يمكنها، بحسب الباحث الاقتصادي الصيني، سونغ هونبينغ، صاحب كتاب «حرب العملات»، قيادة العالم نحو نظام مالي متعدد وعادل، بطريقة تدريجية، بحيث لا تتضرر مصالح الصين التي تملك أكبر احتياطي عملات أجنبية في العالم بما يعادل 1,2 تريلون دولار.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية الأمريكية، التي تؤدي إلى خفض قيمة الدولار بهدف تخفيض قيمة أصول ما تملكه دول العالم عموماً، والدول الصاعدة كالصين، من سندات خزينة واحتياطيات دولارية، تحمل في أساسها بذور التخبط والتراجع الاقتصادي على الداخل الأمريكي أولاً.

مواجهة عسكرية- اقتصادية مركبة

تقاس العلاقات الأمريكية- الصينية بميزان ذهب دقيق جداً، فالصين كدولة صاعدة، تبحث عن تمتين عوامل استقلالها السياسي والاقتصادي، وتعول على نموها الاقتصادي في دفع العالم نحو نظام مالي ونقدي عادل، وتواجه عدواناً إمبريالياً أمريكياً يعمل دائماً على فرض عملته ونظامه المالي والنقدي، ويفرض من خلاله بيع السندات، ومن ثم المتاجرة فيها في عملية طويلة من اشتقاق الديون ونهب العالم.

ويعد النمو الصيني أكبر سلاح في يد الصينين في مواجهة العدوان الأمريكي، فالولايات المتحدة لا تستطيع ضرب الصين وتحطيمها، ولا ترغب بذلك طبعاً إلّا تلك القوى الأكثر تشدداً وفاشية في الإدارة الأمريكية. لكن محصلة الصراع داخل الإدارة الامريكية تبدو ميالة صوب إحاطة طريق التصدير الصيني الأهم في بحر الصين الجنوبي بالقواعد العسكرية، للتحكم في مصير جزء كبير من حركة التجارة العالمية.



خمس قواعد جديدة في الفليبين

بدأ التدخل الأمريكي المباشر والصريح في قضية البحر الجنوبي في عام 2014، خلال قمة مجموعة «أسيان»، حين طالبت الإدارة الأمريكية الصين بـ«احترام الحقوق الدولية لدول بحر الصين الجنوبي» أي الفلبين وفيتنام وتايون وماليزيا. وكان التدخل الأمريكي بناءً على دعوى رفعتها فيتنام في المحاكم الدولية ضد الصين، حول خلاف على الحدود البحرية في بحر الصين الجنوبي.

وفيما تصر وزارة الخارجية الصينية على ضرورة حل المشاكل بين دول المنطقة من خلال الحوار، تواصل الولايات المتحدة تدخلها في الشأن الداخلي الصيني، حيث «تدين» الولايات المتحدة «إقدام الصين» على نشر أو تطوير أسلحة ورادات عسكرية أو مدنية في بحر الصين الجنوبي، البحر الذي تمر من خلاله تجارة تقدر بـ5 تريليونات دولار سنوياً.

وأخيراً، وفي محاوله لرفع مستوى التوتر في البحر، قامت الولايات المتحدة بعقد صفقة لبناء خمس قواعد عسكرية في الفلبين، الحدث الذي اعتبرته الصين أمراً غير مسؤول من قبل الإدارة الأمريكية الهادفة إلى أعلى مستوى من التوتير في المنطقة.

هذا وأكد الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في نهاية العام المنصرم، أن نزاع البحر الصين الجنوبي يجب أن يحل بالطرق السلمية والحوار بين الدول المتنازعة، شرط حماية سيادة البلاد وحقوقها البحرية، أي أن الصين تحاول عدم السماح للقوى المعادية برفع حرارة الصراع والدخول في سباق تسلح سيضر النشاط الاقتصادي العالمي والصيني.

تتفاعل حتى اللحظة أصداء تفجيرات بروكسيل التي تبنتها «داعش»، وأسفرت عن مقتل 34 ضحية وسقوط عشرات الجرحى. هذه التفجيرات تأتي بعد أربعة أشهر على تفجيرات باريس «2015/11/13» التي قتلت 137 ضحية وأسقطت مئات الجرحى، وبعد أكثر من سنة على أربعة تفجيرات في فرنسا أيضاً يومي «7-2015/1/9»، تبنتها «داعش» وقتلت 14 ضحية وأوقعت 27 جريحاً..

بروكسل..

الفاشية تسوق «الخراف الضالة» إلى الحظيرة الأمريكية!



■ قاسيون

لم تكد تنقض ساعات قلائل على توارد أخبار التفجيرات، حتى جثمت حالة من الرعب والهلع الشديدين على صدر القارة الأوروبية بأسرها، وقسمها الغربي خاصة. تعززت حالة الرعب هذه بسيل من التصريحات الرسمية الأوربية التي انطلقت من مختلف عواصم القارة، والتي بدأت على شكل أخبار عن عمليات طارئة لتعزيز أمن المطارات وسكك القطارات في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا والسويد وبولندا وهولندا والنمسا وإيطاليا.. وغيرها.

تلا ذلك جملة من التصريحات سياسية الطابع التي أكدت تمسكها بـ«ديمقراطية» أوروبا و«انفتاحها» في وجه التعصب الطائفي والقومي والديني، كما جاء في تصريح شتولتنبرغ أمين عام الناتو، وفي تصريح وزارة الخارجية اليونانية وغيرهما، بما يضع المسألة برمتها في خانة «الصراع الحضاري» الذي من شأنه أن يوجه الأنظار نحو «العرب» و«الإسلام» ونحو «اللاجئين» تحديداً، وهو ما يسمح للمركز الذي صاغ المهمة والهدف من وراء هذه التفجيرات بالوصول إلى هدفه المنشود!

بروكسيل.. ماذا تعني؟

إنّ ما يميّز بروكسيل هو مسألتان أساسيتان، ففيها المقر الرئيسي لحلف شمال الأطلسي «الناتو»، وهي عاصمة الاتحاد الأوروبي، بما يعني أنّ هاتين الجهتين هما المعنيتان باستلام الرسالة السياسية الكامنة طيّ تفجيرات بروكسيل. فما هي تلك الرسالة؟

إنّ أول خطوة نحو فهم أي عمل من هذا النوع، بما في ذلك أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة وغيرها، هي إبعاد مصادر التشويش الأيديولوجي المحمول على ألسنة سياسيين ووسائل إعلام، عالمية وإقليمية ومحلية. ذلك التشويش الذي يجعل من «داعش» و«القاعدة» وأشباههما حاملاً لـ«قضية فكرية وحضارية» متناقضة تناحرياً مع قضية أخرى «فكرية وحضارية» أيضاً، هي قضية «الغرب الديمقراطي المتحضر»، إنّ تشويشاً من هذا النوع من شأنه قطع صلة هذه التنظيمات وأعمالها بالواقع الفعلي للأمور، بالواقع الاقتصادي- الاجتماعي العالمي، بواقع نهب الشمال للجنوب ونهب حكومات العالم قاطبة للشعوب، كل على حدة، وكلها معاً..

ليس صعباً التنبؤ بأنّ هذا النوع من الهجمات سيزداد في الفترة القريبة القادمة ليرفع «حالة الانضباط» الأوروبي ضمن المعسكر الأمريكي إلى الحدود القصوى

خطوط حاكمة..

إنّ وقائع العام الأخير، والأشهر القليلة الماضية تحديداً، تؤكد أنّ ما يحكم السياسة الدولية بأسرها هي الخطوط العامة الثلاثة التالية:

- الأزمة الرأسمالية العالمية تتفاقم باطراد، والشعوب المضطهدة تبدأ بتلمس الأشكال المناسبة لتنظيم قواها.
- صعود قطب البريكس وتغير التوازن الدولي.
- انقسام المعسكر الإمبريالي الغربي تحت وطأة التراجع وتقدم الخصوم، بين تيارين: «عقلاني» يسعى إلى التكيّف مع واقع التراجع ليجعله سلساً وانسيابياً قدر الامكان، وفاشي يرفض التراجع ويعمل على إشعال أكبر مساحة ممكنة من الكرة الأرضية بالأزمات والحروب البينية لكبح تقدم الخصوم ولفتح الأفق أمام احتمالات منع التراجع.

ما وراء بروكسيل

ضمن هذه الخطوط بالذات، يمكن فهم ما جرى في بروكسيل، وهذا الفهم نلخصه بالنقاط التالية:

- بعد تلقي التيار الفاشي ضربات موجعة وجدّية، سياسية وعسكرية ومالية، خلال الأشهر القليلة الماضية، وعلى يد الروس أساساً ضمن «تعاون ما» و«توافق ما» مع «عقلانيي» الطرف الآخر، فإنّ الطوق حول عنق الفاشية بدأ بالتضيّق، وإنّ وقتهم بدأ بالنفاد، ولذا غدا من الضروري الضغط بأقصى طاقة لتغيير ميزان القوى ضمن المعسكر الغربي نفسه لمصلحة الفاشيين وضد «العقلانيين»، تمهيداً لحلم ضرب ميزان القوى الدولي الجديد.
- إنّ حسم الصراع داخل المعسكر الغربي، وداخل المركز الأمريكي تحديداً، يتطلب في البدء جرّ أوروبا إلى «الحظيرة الأمريكية» نهائياً، وتكبيل «نزعاتها الاستقلالية» التي بدأت بالظهور خلال العقد الأخير، هذه النزعات التي يمكن لها أن تصل حد «الحلم الأوراسي» الذي يكفي بوصفه حلماً ليلقي الفزع في قلوب قادة التيارين الأمريكيين، فكيف به واقعاً! تجدر الإشارة هنا إلى أنّ إصرارنا على وضع العقلاني بين قوسين يعود في أحد أسبابه إلى شراكته مع الفاشي ومحاولة كل منهما الاستفادة من الآخر وتقاطعهما في الرّعب من احتمال تقارب أوروبي- روسي «يلقي بهم خلف البحار البعيدة»، عدا عن أنّ الرأسمالية أياً كانت تياراتها فهي غير عقلانية وغير إنسانية لا في تعاملها مع البشر ولا في تعاملها مع الطبيعة.
- بما أنّ سَوق «الخراف الأوروبية» ضرورة أمريكية «فاشية- عقلانية»، فالتحكم بمصير أوروبا السياسي هدف مشترك للتيارين، وهذا قد يتطلب تسلّم السلطة في مختلف أنحاء أوروبا من تلك القوى الشبيهة بالقوى الفاشية، أي القوى المتعصبة والقومية والشوفينية، وهذا بدوره يتطلب رفع حالة عدم الاستقرار إلى حدودها القصوى، إلى «حالة حرب» كما وصفها بالحرف رئيس وزراء فرنسا، مانويل فالس، في تعليقه على ما تعيشه أوروبا هذه الأيام بعد تفجيرات بروكسيل، ويتطلب صب الغضب والخوف الأوربي على رؤوس اللاجئين، ما يدفع إلى الواجهة القوى السياسية العنصرية والقومية.
- من المؤسف القول أيضاً أنّه ليس صعباً التنبؤ بأنّ هذا النوع من الهجمات سيزداد في الفترة القريبة القادمة، ليرفع «حالة الانضباط» الأوروبي ضمن المعسكر الأمريكي إلى الحدود القصوى.
- رغم مأساوية الحدث، إلّا أن دلالته الأعمق هي أنّ مشعلي الحروب الفاشيين باتوا في وضع شديد الصعوبة والضيق، وكلّ ما فعلوه خلال السنوات الماضية لم يسمح بتغيير الميل العام نحو حلحلة مختلف الأزمات سياسياً، ونحو تكريس التوازن الدولي الجديد سياسياً واقتصادياً وحتى عسكرياً.

الصورة عالمياً



- أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في مؤتمر صحفي يوم الجمعة 2016/3/25، أن التفجيرات الإرهابية في بروكسيل تؤكد أهمية مبادرة الرئيس بوتين لتشكيل جبهة دولية واسعة لمحاربة الإرهاب.



- أعلن رئيس الوزراء الصيني، لي كيشيانغ، أن الصين ستقدم قروضاً وخطوط ائتمان بقيمة 11,5 مليار دولار لخمس دول في جنوب شرق آسيا، بهدف دعم البنية التحتية فيها.



- دفعت السلطات الجزائرية مؤخراً بتعزيزات عسكرية وأمنية كبرى على طول الشريط الحدودي مع جارتها الشرقية تونس، وذلك تحسباً لإمكانية حصول أعمال إرهابية بعد انتشار أعمال العنف غربي البلاد.



- للأسبوع الثاني على التوالي، شارك نحو 43 ألف طالب في أنحاء فرنسا، يوم الخميس 2016/3/24، بمظاهرات اعتقل فيها أكثر من 30 شخصاً، احتجاجاً على المشروع الليبرالي للحكومة لـ«إصلاح قانون العمل».



- قال وزير الخارجية الإيطالي، باولو جنتليوني، خلال مؤتمر صحفي يوم الجمعة 2016/3/25: «نحن ارتكبنا خطأ عندما عولنا على الحسم العسكري في ليبيا، ولن نكرر هذا الخطأ مرة أخرى».



- تظاهر مئات الآلاف من المواطنين الأرجنتينيين في الذكرى الأربعين لسقوط الحكم الدكتاتوري المدعوم في الولايات المتحدة، بالتزامن مع زيارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، إلى الأرجنتين.

هافانا - واشنطن:

ترسيم الصراع في المرحلة الجديدة

استضافت كوبا في الحادي والعشرين من الشهر الجاري ضيفاً ثقيلاً على تاريخ البلد المعاصر منذ انطلاق ثورته عام 1959، هو الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، لتدشن بذلك مرحلة جديدة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع الجارة الإمبريالية، الولايات المتحدة الأمريكية، بعد ستين عاماً من العداء الأيديولوجي والسياسي والعسكري والاستخباري ..



■ إعداد: محمد الذياب

انتهت التحضيرات التي بدأت منذ عام 2014 لفتح وتطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأميركية بزيارة الرئيس الأميركي أوباما للجزيرة الكوبية المحاصرة منذ عدة عقود. الزيارة التي جاءت ببرنامج بروتوكولي حافل، عكست في نهاية المطاف حذراً متبادلاً في فتح العلاقات بين حكومتي البلدين، بالرغم من اتفاقهما على ضرورة فتحها، وطي صفحة خوض الصراع بالوسائل المباشرة المعهودة بينهما.

ضغوط.. وردود

بدا المشهد غريباً بحضور أوباما وعائلته في عاصمة الثورة اللاتينية إلى جانب الصور والرموز الثورية في هافانا، وإن أعلن عن رغبته بـ«دفن الحرب الباردة بين القارتين»، معترفاً بهافانا كمركز لقيادة الصراع ضد نظامه وأذرعه في القارة اللاتينية. ولكن في المقابل، لم يستغنِ أوباما عن الطريقة الأمريكية المعهودة في ممارسة الضغوط: «لا تزال بيننا خلافات جادة، بينها ما يتعلق بالديموقراطية وحقوق الإنسان»، يقول أوباما، مع الإشارة في أكثر من مرة إلى أن انفتاحه على كوبا يشجّع على «التغيير» في هذا البلد، وأن زيارته ذاتها ستساهم في ذلك، بالإضافة أيضاً إلى لقائه معارضين كوبيين في السفارة الأمريكية بهافانا.

في المقابل، أظهر الرئيس الكوبي، راؤول كاسترو، حزماً عالياً بمواجهة الانتقادات الأمريكية في تصريحه: «يجب قبول واحترام الخلافات بين كوبا والحكومة الأمريكية، وألّا يجعل الطرفين منها محور العلاقات»، وتالياً الرد الأشد حزماً على أسئلة الصحافيين الأميركان عن السجناء السياسيين: «لا تتحدثوا بالعام عن سجناء سياسيين أعطونا اسماً أو أسماء لنخرجهم هذه الليلة»، موضحاً: «كم هي عدد الدول التي تحترم حقوق الإنسان؟ ولا واحدة. أما نحن في كوبا نحترم 47 حقاً (((من أصل 61 في الشرائع الدولية))). وغيرها من الدول يحترم أقل أو أكثر، وهناك دول تحترم حقوقاً أخرى، ونحن من هذه الأخيرة: هل تعتبرون الصحة المجانية حقاً؟ هل تعتبرون التعليم المجاني حقاً؟ نحن نعتبرها حقوقاً..!».

أعاد كاسترو التركيز إلى المسألة الأهم بالنسبة لهافانا، وهي رفع الحصار والعقوبات المفروضة منذ عقود، بالإضافة إلى فتح باب الاستثمارات في كوبا، والتي من المفترض أن تجري في مجالات الاتصالات والانترنت والسياحة، وهي المجالات المتفق عليها حتى الآن، إلا أنها مرشحة للتوسع، بحسب أوباما، «وصولاً إلى الاستيراد والتصدير بين البلدين»، إلا أنه رهن ذلك بموافقة الكونغرس الأميركي بغالبية، وموافقة مجلس الشيوخ بنسبة أكثر من الغالبية».

خلفية المشهد

يتبين في واقع الأمر أن أبعاد تطبيع العلاقات بين واشنطن وهافانا أكبر من الإشارات المعلنة والضمنية التي رافقت زيارة أوباما، فقبل هذه الأخيرة بيوم استقبل راؤول كاسترو والزعيم الكوبي الأسبق، فيدل كاسترو، الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، وترجم اللقاء ببيان أصدره مجلس الدولة الكوبي، بحضور كاسترو، وجاء فيه أن مادورو «يواجه بشجاعة وذكاء» التدخلات في الشؤون الداخلية لبلده «كالمرسوم الأمريكي (((وقعه أوباما))) الذي يعتبر فنزويلا عن غير حق تهديداً»، وقلد مادورو وسام خوسي مارتي الأرفع في كوبا.

وفي موازاة ذلك، عُقد أثناء زيارة أوباما لقاءً في هافانا بين ممثلين عن الحكومة الكولومبية وجبهة «الفارك» بحضور جون كيري، وزير الخارجية الأميركي، لتسوية النزاع بين الطرفين.

وكانت الأرجنتين هي المحطة الثانية لأوباما بعد هافانا، والتي شهدت فوز اليمين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة (((فوز ماكري رئيساً)))، حيث اعتبر أوباما أن بيونس آيرس ستكون الشريك الأبرز للولايات المتحدة، في إشارة منه إلى سعي بلاده إعادة التمركز في الصراع القائم في القارة اللاتينية من البوابة الأرجنتينية، والتي قابلها الرئيس الأرجنتيني المنتخب ماكري بحماس منقطع النظير في تصريحاته المتعددة.

التراجع المركب

إن تراجع الولايات المتحدة الأميركية في غير منطقة من العالم، وفي مقدمتها منطقتنا، يُترجم بالملموس بعملية «إعادة الانتشار» السياسي والعسكري في مناطق نفوذ جديدة في العالم. الأمر الذي يجري بجانب منه بانتقال التركيز السياسي والعسكري الأمريكي نحو منطقة المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي، وبجانب آخر يجري على شكل انكفاء نحو مناطق النفوذ التاريخية للولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين، فعلياً فيما كان يسمى «حديقة خلفية»، أي في القارة اللاتينية. هذا الأمر تجلى بدوره في التطورات العاصفة التي شهدتها الأخيرة، سواء في عودة اليمين جزئياً إلى بعض منصات الحكم- فنزويلا والأرجنتين- أو في عمليات التصعيد ضد الحكومات اليسارية، كالبرازيل (((أكبر اقتصاد لاتيني، وعضو مجموعة البريكس))).

أشكال المواجهة الثلاث

في ظل وضعية كهذه، تشتغل هافانا، وهي الخبيرة في مواجهة الإمبريالية، على دفع الصراع مع الأخيرة ليتخذ أبعاداً وأشكالاً جديدة. ومن خلال التطور الأخير، يكون الصراع دخل بثالث شكل له منذ انطلاقه مع تفجر الثورة الكوبية في 1959، الشكل الأول اتخذ طابع المواجهات المباشرة وصولاً إلى الأعمال العسكرية والاستخباراتية المتبادلة بين الطرفين حتى نهايات التسعينات. أما الشكل الثاني: تمكّنت هافانا من توسيع جبهة الصراع، لتنتقل إلى أرجاء القارة اللاتينية بأكملها، مستفيدة من التراجع الأميركي على وقع الأزمة الرأسمالية العالمية، وتمكنت في هذه المرحلة من تقديم بلدان لاتينية أخرى وازنة بالمعنى الاستراتيجي في الصراع مع الولايات المتحدة (((فنزويلا- تشافيز بدرجة أساسية))). أما الشكل الثالث (((الحالي))) والذي لمّا تتبلور ملامحه كلها بعد، وإن بدأت بالظهور في زيارة أوباما لهافانا، فيتخذ شكلاً نقيضاً للأول، حيث تنطلق علاقات مباشرة بينهما مع بقاء كل طرف ممسكاً بأوراقه. وهو ما يعكسه الموقف السياسي والإعلامي الكوبي العام، بأن كوبا تطمح إلى إنهاء الحصار والعقوبات الاقتصادية بالدرجة الأولى، وهي بلا شك على دراية جيدة بالمكائد الأميركية ومعتادة على مواجهتها.

هذا الموقف عبر عنه كاميلو غيفارا (((ابن ارنستو تشي غيفارا))) في حديثه لصحيفة «the guardian» البريطانية، بالقول «إن من طبيعة الولايات المتحدة الإمبريالية أن تغدر بك، ولكن فلننتظر لنرى..»، مضيفاً بأنه: «مهما حصل لن تسوء العلاقة بين البلدين أكثر مما كانت».

الإشارات التي صدرت عن اللقاء تؤكد أن هافانا وواشنطن ليستا بصدد انجاز تقارب متبادل، بقدر حرصهما على ترسيم الصراع فيما بينهما وتنظيمه بعملية اتصال دائمة ومفتوحة

إلى أين؟

فيما عدا العبارات الترحيبية البروتوكولية بين راؤول كاسترو وأوباما، فإن الإشارات كلها التي صدرت عن اللقاء تؤكد أن هافانا وواشنطن ليستا بصدد انجاز تقارب متبادل، بقدر حرصهما على ترسيم الصراع فيما بينهما وتنظيمه بعملية اتصال دائمة ومفتوحة. ويعول الكوبيون على الاستفادة من رفع الحصار والعقوبات، وهو انجاز غاية في الأهمية بالنسبة لهافانا، في ظل تأزم الداعمين التقليديين، فنزويلا على نحو أساسي، فيما تجد واشنطن بمثل هذه العلاقة بوابة جديدة لها لمواصلة حربها على القوى الاجتماعية العنيدة المناوئة لها في القارة الأميركية الجنوبية، بعد فقدانها مواقع مهمة خلال 18 عاماً.

بعد غزو ليبيا.. التجارة بالاقتصاد الأسود تزدهر

منذ العصر الروماني كانت الصحراء الليبية طريقاً مشهورة وممراً لتهريب مختلف أنواع البضائع غير المشروعة، وبعد وقت قصير من سقوط معمر القذافي تدهورت البلاد بشكل خطير حيث يزيد عدد المسلحين في الميليشيات المسلحة المتنوعة عن عدد القوات الحكومية المعترف بها رسمياً.

■ بقلم: «ساوث فرونت»
■ ترجمة آلان كرد



ازدهرت أعمال التهريب والتجارة غير المشروعة، وشبكات الجريمة المنظمة أصبحت أكثر تعقيداً، وتغذي عدم الاستقرار في المنطقة كلها، وعن طريق عائدات هذا النشاط يتم تمويل الميليشيات العسكرية، والمنظمات الإرهابية التي تتحرك بحرية، وتساهم في هذه النشاطات ليس داخل ليبيا فقط وإنما تتجاوز الحدود إلى مالي..

300 مليون دولار من الإتجار بالبشر

لتصبح ليبيا أهم محور في الإتجار بالبشر، وتقدر قيمة هذا النشاط في البلاد بـ300 مليون دولار في السنة. وهو أكثر ربحاً من أشكال التهريب الأخرى، لتجذب أيضا العديد من الجماعات الإرهابية لممارسة هذا النشاط، وخاصة في الجزء الشمالي من البلاد بالقرب من المدن الساحلية.

ازداد نشاط عصابات الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين عن طريق طرابلس وسرت وبنغازي، ليس فقط من الشرق الأوسط وإفريقيا بل لكل الباحثين عن ملجأ آمن في أوروبا حتى خرجت أعدادهم عن السيطرة وبلغت مئات الآلاف، وعبر هذا القطاع تنشط جماعات مثل داعش، وتعتبر الطريق الليبية أخطر الطرق، حيث يغرق الكثير من اللاجئين في البحر، وتبلغ تكلفة المرور إلى ليبيا 1000 دولار، ومنها إلى أوروبا عبر البحر 2000 دولار وعادة ما يتعرض المهاجرون إلى الاعتداء الجسدي والجنسي، ويتم إجبارهم على العمل لعدة أشهر في محطات وسيطة طول طرق التهريب، وهو إجراء شائع للغاية.

أكثر من 2,3 مليار دولار سنوية حجم التجارة غير الشرعية لميليشيات ليبيا بأنواعها تجارة البشر والسلاح والمخدرات..

2 مليار دولار من الكوكايين والقنب وغيره..

يضاف إلى ازدهار تجارة الأسلحة والمخدرات والأدوية المحرمة والسلع الاستهلاكية المزيفة ونقل المهاجرين، ما تشير إليه التقديرات بأن 20 طناً من الكوكايين تدخل أوروبا عبر هذا الطريق، والربح يمكن أن يصل إلى أكثر من 1 مليار دولار سنوياً، لتمول العديد من الجماعات المسلحة نشاطها من تجارة القنب والكحول والتبغ عبر مالي لتحقق بدورها أيضاً أرباحاً سنوية قدرها 1 مليار دولار.

عتاد الجيش الليبي.. وسوق الأسلحة

ارتفعت تجارة الأسلحة غير المشروعة وفقا لبعض التقديرات، وهي تستند إلى ما كانت تحوزه القوات الليبية من عتاد، حوالي 700 ألف سلاح ناري 75% منها أسلحة هجومية، حيث تم نهب ثكنات الجيش ومخزونات الأسلحة، ما أدى إلى دوران تجارة الأسلحة الهجومية عبر شمال أفريقيا، بقيمة تقريبية 30 مليون دولار سنوياً.

نهبت المجموعات المسلحة مخازن الدولة الليبية من بنادق «AK-47» مع ذخائرها ودبابات «T-55» العائدة للحقبة السوفييتية، ومجمل هذه المجموعات تعمل في مجال الجريمة المنظمة وقد حظيت بتمثيل سياسي في السلطة الجديدة، بعد تأسيس حزب الإخوان المسلمين «حزب العدالة والبناء» عام 2012.

ويتم نشر عدم الاستقرار والجريمة في المجتمع الليبي بسبب عاملين: الأول هو فراغ السلطة وعدم وجود حكومة قوية وقوات تمنع عمل الجماعات المسلحة المختلفة، والثاني هو الوضع غير المستقر في شمال مالي رغم العملية الفرنسية لمحاربة الإرهاب الذي يجد لنفسه مأوى في ليبيا، حيث تنتشر جماعات وميليشيات إرهابية مسلحة مختلفة تشارك في الأعمال السابقة أقدمها تنظيم القاعدة في المغرب، الذي يعتمد على النشاط الإجرامي كمصدر دخل رئيسي، وتختلف عن غيرها بممارسة أعمال الخطف والابتزاز، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي تنتشر في الجزائر ومالي وشمال ليبيا أيضاً تتاجر هذه الجماعة بالأسلحة والتبغ، ولها شركة مستقلة هي «شركة المرابطين» المتصلة مع عصابات تهريب المخدرات والكوكايين. ويمكن تصنيف منشأ المجموعات المتواجدة من «الكتائب الثورية» التي ظهرت بسرعة في المراحل الأولى من الحرب وجمعت وحدات قتالية تبدي قدرة عالية من الخبرة والتنظيم، بالإضافة إلى «ألوية غير منظمة» المنفصلة عن المجالس العسكرية المشكلة، و«كتائب ما بعد الثورة» التي تشكل تمثيل قبلي بمعظمها، بالإضافة إلى «الميليشيات» التي عادة ما تكون تشكل من عتاة المجرمين وقطاع الطرق والمتطرفين.

الجماعات المسلحة الرئيسية في ليبيا

في ليبيا اليوم أكثر من 12 مجموعة مسلحة مرتبطة بالحكومة الجديدة، أو مناهضة لها، أغلبها تشكل منذ عام 2011، ولجزء هام منها علاقات مواضحة مع وكالة الاستخبارات الأمريكية، حيث نشوئها. تتقاسم هذه المجموعات جغرافية البلاد، ومواضع النفوذ والمال فيها، وجزء هام منها مرتبط بالحكومة، وبجماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر تمثيل سياسي لبعض الجماعات، ومجملها تنشط في العمال الإجرامية، ليختص بعضها بمناطق النفط، وتتقاسم «أمن الحدود»، ويختص بعضها بأمن الشخصيات السياسية، ويترأس إحداها معتقلين سابقين في غوانتانامو..

داعش في ليبيا.. خطة بديلة

ظهر تنظيم داعش في ليبيا في عام 2015، عندما أعلن تواجده في منطقتين رئيسيتين في شمال افريقية الأولى هي سيناء المصرية، والثانية هي مدينة سرت الليبية، وعلى العكس من مصر، تبدو الأجواء في ليبيا متاحة للإرهاب، فبعد السيطرة على سرت، ظهر التنظيم أيضاً في العديد من المدن الليبية منها مصراته وبنغازي ودرنة، وأجدابيا، ومجمل هذه المدن قد تصبح أهداف محتملة ليجمع التنظيم قوت جديدة وتوسيع النفوذ والسيطرة، حيث في بلد مقسم كليبيا يصبح تكرار السيناريو السوري، لمبايعة وخضوع العديد من الميليشيات المسلحة لداعش.

بينما يتعقد الوضع في الشرق الأوسط على مشروع داعش، ليشكل مجتمع ليبيا المقسم، وإمكانياتها الاقتصادية، خطة بديلة في حال خسارة التنظيم لكل تواجده في العراق وسورية..

الفاشية تنقل ليبيا من دولة إلى «منصة انطلاق»!

تعتبر العلاقة بين الدول المنهارة، والاقتصاد الأسود، واضحة المعالم، حيث التجارة غير الشرعية الدولية، والتي كانت في التسعينيات تشكل نسبة 30% من التجارة الدولية، تحولت لاحقاً إلى واحدة من مصادر تمويل الانهيارات المالية في الأزمة المالية العالمية في عام 2008، كما أشارت دراسات اقتصادية للأمم المتحدة.

وبينما يزداد تأزم المنظومة الاقتصادية العالمية، يزداد وجهها الفاشي بروزاً ليظهر توظيف الانهيارات السياسية لدول كانت قائمة، محولاً إياها مسرحاً للفوضى، ومنطقة متوترة تمنع الاستقرار في مناطق بمجملها. وتعتبر ليبيا النموذج الأبرز لذلك، حيث دخلها الناتو في آذار عام 2011، مؤدياً إلى انهيار دولتها عالية المركزية، وكانت مدة زمنية أقل من خمس سنوات كافية، ليتشكل فيها اليوم أكثر من 12 ميليشيا مسلحة تتقاسم إدارة مصادر الأموال الإجرامية ومناطق البلاد وبوابات الأعمال غير الشرعية لكل افريقيا.. وتؤدي الغرض السياسي الأهم بالإبقاء على «منصة انطلاق» محمية تتحرك منها الفاشية العالمية لتثير الفوضى من بلد لآخر..

وجدتها

■ د. عروب المصري



الرأسمالية مقابل المناخ

تحدثت نعومي كلاين الكاتبة الكندية المعروفة في كتابها «هذا يغير كل شيء: الرأسمالية مقابل المناخ» عن أخطر القضايا البيئية المعاصرة بعلاقتها مع الرأسمالية.

وهو كتاب ينعى على التطبيقات السياسية الحالية في النظم الرأسمالية أنها لا تزال خاضعة لنفوذ القوى الاحتكارية العاتية في المجتمعات الراهنة، وهذه القوى تمارس هذا النفوذ بأساليب شتى، منها مثلاً: استخدام أساليب اللوبي، جماعات الضغط، التي تتوسل بأحدث وأنجع تقنيات الإعلام القادرة بشكل فعال في التأثير على قطاعات الجماهير، وهناك أيضاً إمكانات التبرعات السوبر- سخية التي تقدمها الفعاليات الرأسمالية لحساب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وما في حكمها، وهو ما يحول الكثير من أنشطة هذه الجهات والمؤسسات لصالح الفعاليات التي لا تتورع عن تلويث بيئة الكوكب في غمار تحقيقها لمصالحها العاتية.

تحرص المؤلفة عبر فصول هذا الكتاب على توضيح أنها ضد الرأسمالية عندما تتحول إلى احتكارات عولمية وكيانات عملاقة، وإلى أفكار ودعوات وطروحات، يبلغ بها التطرف إلى حد تكريس النظرة المقصورة على تجميع الأرباح، ولو على حساب ما يمكن وصفه بأنه الصالح العام الذي يمّس بحكم التعريف -صالح أفراد المجتمع فما بالنا، بأنه يمّس الصالح الكوني لسكان الكوكب بأسره.

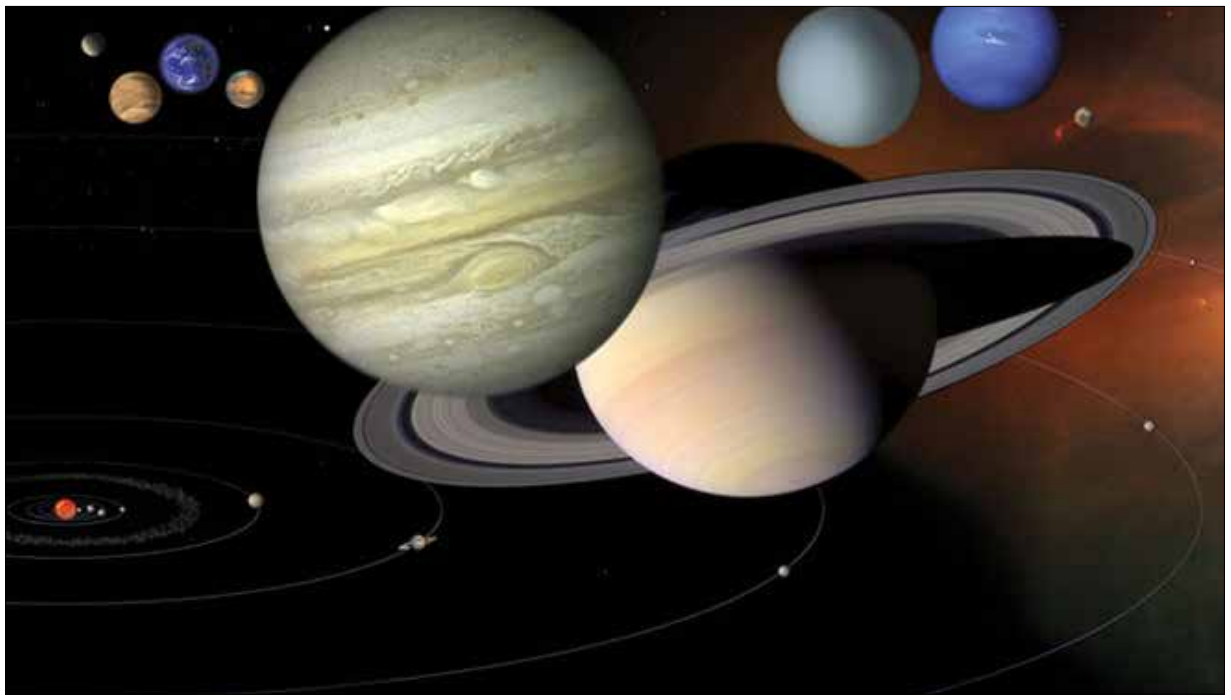
وعندما تصل إلى الليبرالية الجديدة، التي تضع مصالحها فوق مصالح البشرية جمعاء، وهو ما يلحق أفدح الأضرار بمصالح أجيال الحاضر وأجيال المستقبل على السواء.

حيث المشكلة تتمثل في استمرار الحالة والأوضاع الراهنة بصرف النظر عن الذين يؤمنون بخطورتها أو لا يؤمنون: المشكلة في رأيها هي الممارسة الاقتصادية بالأسلوب الراهن «الموروث من أيام الرأسمالية التي انفلتت من عقالها منذ أيام تاتشر في إنجلترا وأيام ريغان في أميركا حيث أسقط المسؤولون القواعد، وأزالوا اللوائح التي تنظم الأنشطة وتبلور العلاقات وتحرص على توازن المصالح المتبادلة بين الذين يملكون والذين لا يملكون. وتشيد بما أقدمت عليه مجموعات بسيطة من أبناء الشعوب الأصلية «الهنود الحمر في أميركا مثلاً» حيث عارضوا بالمرصاد أي مشروع لاستخراج وتصنيع الفحم من مناجم قريبة من ديارهم «في ولاية مونتانا الأميركية»، وبدلاً من ذلك فقد استخدموا منحة مالية حصلوا عليها من أجل تدريب أجيالهم الشابة كي يكتسب أفرادها المهارات العلمية والعملية والتقنية، فيصبحوا من الكوادر القادرة على تركيب وإصلاح وصيانة الألواح الخاصة بتوليد الطاقة الشمسية بقصد استخدامها بديلاً عن الفحم وبغير أن ينتج عنها أي غازات كربونية تؤدي إلى الإضرار بصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات.

aroub@kassioun.org

أثر الفراشة..

الضرورة والمصادفة والحرية «الحلقة الثانية»



استندنا في بداية الحلقة السابقة إلى عرض مبسط لنظرية الشواش، لندخل منها إلى مفهومي الحتمية والعشوائية، ومن هذين المفهومين إلى مقابليهما الفلسفيين، أي الضرورة والمصادفة..

■ مهند دليقان

لكي نتمكن من وضع هاتين المقولتين «الضرورة والمصادفة» في سياقهما الصحيح، سلكنا طريقاً إجبارياً يبدأ من تمييز أولّي بين «الحتمية- الضرورة» وبين الجبرية، وذلك عبر سجال بين نصير للجبرية ونصير للحتمية، وأسمينا هذا الأخير «نصير وجود المصادفة».

انتهت الحلقة السابقة والسجال على أشده، والغلبة فيه كانت لا تزال لمصلحة الجبري. وأصبح لزاماً علينا أن نأخذ استراحة قصيرة من السجال، نعيد فيها ترتيب بعض القضايا والمفاهيم، لنعود إلى السجال ثانية..

الجبرية والحتمية

ربما نجد التعبير الأكثر بلاغة عن الجبرية عند «نيوتن فرنسا»، سيمون بيير لابلاس «1749-1827»، العالم العظيم الذي خطت معه العلوم خطوة كبرى إلى الأمام بتحويله الحسابات التفاضلية من أداة رياضية مجردة لا تكاد تجد بضع تطبيقات خارج إطار الرياضيات المجردة، إلى أداة أساسية في الفيزياء وغيرها، ذلك عدا عن تطويره لهذه الأداة وعن «تحويل لابلاس» الشهير، وغيرها من الإنجازات.

لابلاس، كان من بين علماء آخرين وصفو الكون بأنّه ساعة دقيقة، وأن درجة انتظامه ضمن القوانين لانهائية، ورغم رقي الطرح العلمي الذي قدمه لابلاس إلّا أنّ جوهره الفلسفي لم يختلف كثيراً عن تصورات «الكون الأنيق» ذي الأجرام السائرة وفق دوائر مكتملة ومتزنة، وهي التصورات التي بقيت سائدة بين الفلكيين الأوروبيين طوال عصور الظلام «400-900م» والعصر الوسيط «900-1400م»، حتى بدأت تزول في أواسط عصر النهضة «1400-1700م» مع يوهانس كيبلر «1571-1630» الذي تمطّت المدارات الدائرية على يديه لتغدو إهليلجية. يمكن ترجمة تصور لابلاس عن «الساعة الكونية» بقوله أنّ معرفة توضع الأجرام السماوية الدقيق في لحظة محددة، يسمح بمعرفة كل وضع سابق لها، وكل وضع لاحق وفي أية لحظة كانت، وذلك استناداً إلى قوانين نيوتن نفسها ولكن مع تطويرها التفاضلي.. ولكن كما زالت سلطة إقليدس عن الفراغ الهندسي على يد كوباتشوفسكي وريمان، فإنّ سلطة نيوتن على الفراغ الفيزيائي هي الأخرى زالت على يد أينشتاين، ولكن أينشتاين نفسه ما كان لينجز هذا لولا القفزة التفاضلية التي أسهم فيها لابلاس وآخرون كثر.

رغم سقوط افتراضات لابلاس وغيره من علماء القرن الثامن عشر حول إمكانية معرفة توضع الأجرام السماوية الدقيق في كل لحظة سابقة ولاحقة انطلاقاً من معرفة توضعها الدقيق في لحظة ما، واستناداً إلى نيوتن، فإنّ الفلسفة التي قادتهم لوضع هذه الفرضية «وهي الجبرية» لم تسقط نهائياً، وبقيت حلماً يداعب مخيلة كثير من المشتغلين في العلوم البحتة، وخاصة أولئك المنصرفين نحو الفيزياء العالية، ولعل أبرز تعبير عن ذلك هو محاولات البحث عن «نظرية كل شيء» التي ينبغي لها الوصول إلى قانونية ما تربط بين القوى الأربع «الجاذبية الكتلية، الكهرطيسية، النووية القوية، والنووية الضعيفة»..

القانون هو التعبير عن علاقة ثابتة ومتكررة بين مجموعة من المتحولات التي تصف ظاهرة ما من ظواهر الطبيعة..

القانون العلمي

أطلنا في الحديث عن الجبرية، ولم نقل شيئاً بعد عن الحتمية. إنّ المشترك بين الاثنتين هو استنادهما إلى القانون العلمي، أي القانون الموضوعي، ولكنّ كلاً منهما تتعامل مع القانون تعاملاً فلسفياً مختلفاً، ولذا حان الوقت للحديث عن القانون العلمي من وجهة النظر الفلسفية.. القانون بتعريف بسيط، هو التعبير عن علاقة ثابتة ومتكررة بين مجموعة من المتحولات التي تصف ظاهرة ما من ظواهر الطبيعة أو المجتمع البشري أو التفكير. ويصل البشر مرحلة عالية من النضج في فهم القانون «وفقاً لإنجلز» حين يستطيعون التعبير عنه بلغة الرياضيات. أي حين يتحول إلى علاقة تابعية شكلها الأبسط يتضمن متحولاً تابعاً أو متأثراً ومتحولات مستقلة أو مؤثرة. والمتحولات المختلفة، مؤثرة ومتأثرة، هي جوانب للظاهرة المدروسة، فمثلاً قانون الغازات الكاملة: «P.V=n.R.T» أو «الضغط*الحجم= عدد المولات*ثابت الغازات*درجة الحرارة المطلقة» يعبر عن علاقة ثابتة بين عدد محدود من جوانب الظاهرة الغازية، فكلما زاد الضغط قلّ الحجم وارتفعت الحرارة، وكلّما زاد الحجم انخفض الضغط وازدادت درجة الحرارة وإلخ. ونسبة الزيادة والنقصان يحددها الثابت «n.R» إذا افترضنا ثبات عدد مولات الغاز المدروس.

هذا القانون قادر على إعطاء نتائج صحيحة بدقة عالية جداً، ولكنّها ليست دقة لا متناهية، وهذه حال جميع القوانين.. لماذا؟

جوانب الظاهرة

إنّ أي قانون يدرس أية ظاهرة كانت، إنما يدرسها على ثلاثة مراحل:

تحديد المتحولات الأساسية «العوامل الأساسية المؤثرة والمتأثرة»، وبكلام آخر تحديد الجوانب الأساسية للظاهرة المدروسة.

اكتشاف العلاقة السكونية بين هذه المتحولات- الجوانب.

اكتشاف العلاقة الديناميكية بينها، أي مع أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار.

■ يتبع..

الخلايا الكهرضوئية لتغذية المناطق النائية

بحثٌ تحت عنوان «إيجاد الحل الأمثل لتغذية الأحمال الكهربائية لقرية نائية باستخدام الخلايا الكهرضوئية» قدمه كل من د. مسعود صبيح ود. سهام عساف في سلسلة العلوم الهندسية في مجلة جامعة تشرين للعام 2014



هدف البحث إلى تحديد تكلفة الخلايا الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة والمدخرات كمصدر للطاقة التقليدية وإيجاد الحل الأمثل لتغذية الأحمال الكهربائية لقرية نائية. يعد استخدام الطاقات المتجددة بشكل عام، والطاقة الشمسية على وجه الخصوص، لانتشارها على كامل رقعة هذا العالم توجهاً صحيحاً وقد يكون إلزامياً عند الحاجة لتغذية القرى والمواقع البعيدة عن الشبكة الكهربائية، فقد يكون من أجدى البدائل المتاحة أيضاً للأحمال الكهربائية ذات الحمل المنخفض للطاقة كالمزارع أو المساحات ذات الطابع الريفي، حيث يساهم هذا الإجراء في تحسين المستوى الاقتصادي والثقافي لهذه الأماكن.

يمكن لهذا البرنامج تحديد حجم النظام وإجراء مقارنه لمختلف النماذج المتاحة وتحديد النماذج الأكثر موثوقية والأقل كلفة.

بدائل الأحمال الكهربائية المنخفضة

يؤدي استخدام الطرق التقليدية في توليد الطاقة الكهربائية إلى مشاكل بيئية خطيرة وأيضاً مشاكل صحية، يتم التخلص من المشاكل السابقة باستخدام الطاقات المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية ويضاف إليها: عدم مركزية الأنشطة الصناعية والاقتصادية في المدن، وحياة متوازنة مع الطبيعة، وخلق فرص عمل للمناطق النائية وإعطاء فرصة لازدهار المناطق الريفية.

سيكون استخدام الطاقة الشمسية لتغذية الأحمال الكهربائية للقرى الصغيرة أو الأماكن المعزولة عن الشبكة الكهربائية مجدياً اقتصادياً وقد يصبح خياراً ليس له بديل في المستقبل. يحول الإشعاع الشمسي مباشرة بواسطة الخلايا الكهرضوئية لتغذية الحمولة الكهربائية المطلوبة لمنزل.

هناك مليون نقطة سقاية في المناطق السورية تحتاج إلى مليار لتر من المازوت سنوياً

يلبي استخدام الطاقات المتجددة بشكل عام والطاقة الشمسية على وجه الخصوص احتياجات المناطق الريفية المعزولة من الطاقة الكهربائية اللازمة لعملية الإضاءة والطهي والتسخين والصناعات الخفيفة والري والسقاية والخدمات والأنشطة الصناعية.

في الواقع، إن المناطق الريفية والمواقع الزراعية المعزولة عن الشبكة الكهربائية العامة في سورية ليست قليلة، فهناك مناطق كثيرة في البادية والجزيرة ومحافظة حمص، ويضاف إلى ذلك مليون نقطة سقاية تحتاج إلى مليار لتر من المازوت سنوياً، حيث تمثل نموذجاً جيداً لاستخدام منظومة الخلايا الكهرضوئية لتغذية هذه الأحمال.

كانت كفاءة التحويل للخلايا الشمسية منذ فترة ليست ببعيدة لا تتعدى 6%، كما كانت ذات كلفة عالية لكن زيادة الاهتمام واتساع مجالات الأبحاث والتطبيقات للخلايا الشمسية أدى إلى تحسين الكفاءة إلى 16%.

الاستنتاجات والتوصيات

أتت أهمية هذا البحث من محاولته ايجاد الحل الأمثل لتغذية الأحمال الكهربائية لقرية نائية من خلال استخدام الخلايا الكهرضوئية لوجود العديد من التجمعات الريفية المعزولة والمواقع الزراعية والسياحية التي يمكن إسقاط هذه الدراسة عليها.

استخدام الطاقة الشمسية لتغذية المواقع النائية والمعزولة قد يشكل أسلوباً منافساً للطرق التقليدية ذلك مع تصاعد أسعار المشتقات النفطية وتفاقم مشاكل التلوث البيئي مما يجعل اعتماد الطاقة الشمسية خياراً إلزامياً في المستقبل.

حساب قيم الاشعاع الشمسي باستخدام برنامج حاسوبي وعلى مدار العام بالاعتماد على بيانات الموقع الجغرافي جعل نتائج الدراسة بعيدة عن التقدير والتخمين وأعطاها صفة المحاكاة للواقع.

إعداد برنامج حاسوبي لتحديد حجم المولدات وعدد المدخرات لتغذية الحمولة المقترحة أعطى إمكانية اعتماد عدة نماذج من الخلايا الكهرضوئية والمدخرات ذات القيم المختلفة من مواصفات فنية وكلفة اقتصادية، والتوصل إلى النموذج الذي يحقق الحل الأمثل من بين العروض المتاحة، كما يمكن استخدام هذا البرنامج من أجل بدائل أخرى لم يتم دراستها في هذا البحث.

استخدام محطات توليد خلايا كهرضوئية وربطها مع الشبكة الكهربائية العامة واستجرار فائض الطاقة من هذه المحطات بأسعار مرتفعة لتكون حافزاً على زيادة استغلال الطاقة المتجددة.

تشجيع ودعم استخدام الخلايا الكهرضوئية لتغذية المواقع المعزولة من تجمعات ريفية ومواقع سياحية وآبار للري والسقاية ومواقع حدودية بالطاقة الكهربائية، كما أن استخدام مصادر الطاقة المتجددة بشكل عام والطاقة الشمسية بشكل خاص يسهم كثيراً في التخفيف من عبء الشبكة الكهربائية العامة وتقليص حجم الضياعات بسبب الامتداد الطولي المتزايد للشبكة الكهربائية.

أخبار العلم



الخلايا الجذعية لعلاج العمى

نجح فريق من الباحثين من جامعة أوساكا اليابانية وجامعة كارديف البريطانية في إنماء أنواع من أنسجة العين من الخلايا الجذعية.

من بين أنواع هذه الأنسجة أنسجة العدسة والقرنية والملتحمة وقد تم إنماؤها من الخلايا الجذعية البشرية.

وقام العلماء بنقل الأنسجة المزروعة إلى الأرانب وقرود المكاك التي كانت تعاني من العمى بسبب القرنية والأطفال الرضع المصابين بالكاتاراكت «بالعربية الساد أي إعتام العدسة» ما أسفر عن إعادة البصر إلى الجميع.

وأشار العلماء إلى أن أسلوب علاج أمراض العيون باستخدام الأنسجة المطورة من الخلايا الجذعية يتيح الحيلولة دون تعرض المصابين بأمراض العيون لخطر رفض الجسم لعناصر العين الجديدة.

وأعرب العلماء عن ثقتهم بأن هذا الإنجاز خطوة هامة نحو علاج العمى أياً تكن طبيعته.



فقدان الوزن وتوقيت الوجبات

أثبت علماء، أن عملية فقدان الوزن مرتبطة بشكل مباشر بتوقيت تناول الوجبات، وينصحون بتناول وجبة الإفطار في الصباح الباكر مع طلوع الشمس. ولإثبات هذه النظرية قام العلماء بسلسلة من التجارب على القوارض المخبرية.

خلال هذه التجارب توصل العلماء إلى أن وقت تناول الوجبات يؤثر بشكل مباشر على وزن جسم الإنسان بشكل كامل، لأن عملية حرق الدهون تكون في ساعات معينة دون غيرها. وركز العلماء أنظارهم على البروتين المسؤول عن الإيقاعات اليومية، وبعبارة أخرى عن الساعة البيولوجية. وتبين للعلماء أن معظم إيقاعات البروتين في الميتوكندريا تصل إلى ذروتها في أوقات مختلفة.

وأضاف العلماء أن فترة الذروة في هذا النشاط تكون مع إطلالة أشعة الشمس على نوافذ منازلنا، إذ اعتبر العلماء أن هذه الفترة بالذات هي التي تنشط فيها منتجات الكربوهيدرات لتعزيز عملية الإحراق وتزويد الجسم بالطاقة التي يحتاجها خلال النهار. في حين أن البروتين الذي يعمل على تحويل الأحماض الدهنية يبدأ نشاطه في النصف الثاني من النهار.



العمل أكثر من شهرين متواصلين

قال العلماء إن الإنسان يحتاج إلى إجازة بعد كل ستين يوما «أي شهرين» لتجنب الإرهاق في العمل.

وقد أجرى العلماء دراسة أثبتت أن 23% من المجموعة التي تناولتها الدراسة عانوا من مشاكل صحية نتيجة قلة الراحة.

كما أثبتت الدراسة أن الأشخاص الذين لم يأخذوا الإجازة خلال مدة طويلة لأسباب مختلفة يبدون عدوانية وامتعاضاً إزاء آخرين وكثيراً ما يعانون من الأرق، كما أن مستوى المناعة لديهم أضعف بكثير مما لدى أولئك الذين يحصلون على إجازات دورية.

وغالبا ما يبرر أصحاب العمل والمدراء جهود الذين يعملون من دون راحة بنقص الكوادر وبأن دور هؤلاء العاملين لا غنى عنهم، والنتيجة هي أنهم يعملون باستمرار دون راحة وحتى أكثر مما كان عليه الأمر في السابق.

على الهامش؟



طال التهميش جوانب هامة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وأماكن عديدة كان تأثيره فيها شديداً، وسبب إضافة إلى نتائجه المباشرة المعقدة حالة من الضحالة في المجتمع والثقافة. لم يكن الناس سبباً فيها، بقدر ما كانوا ضحاياها، وفي هذا السياق، تستحضر الذاكرة ومضات تستحق الوقوف عندها، منها ما يتعلق بأفراد ومنها ما يتعلق بالمتلقي، والحديث يدور هنا عمّا قبل الأزمة.. أمّا أثناءها وبعدها فحديث آخر.

■ زهير مشعان

لغة سَكّر وسط!

في محاضرة بالمركز الثقافي في دير الزور للروائي الراحل عبد الرحمن منيف عن الرواية التاريخية قال: «أنا أستخدم لغةً وسطاً لا هي بالعربية المقعرة، ولا هي بالعامية البسيطة»، فانبرى له أحد القوميين المتعصبين قائلاً بانفعال: «نحن لا نقبل إلا باستخدام اللغة العربية الفصحى فهي لغة القرآن الكريم!» فأجابه الراحل: «من عادتي ألاّ أرد على المنفعلين، لكن ما رأيك أن في القرآن الكريم ألفاظاً أعجمية؟»، فغادر القومي المتعصب قبل أن يسمع بقية الإجابة!؟

تكبير!

عندما جاء أحد كبار رجال الدين المدعومين والمحسوبين على السلطة من العاصمة دمشق، تحدث كثيراً عن الفكر الديني«التغييبي»، فقام أحد الحضور وطلب منه التحدث عن معاناة الناس الاقتصادية الاجتماعية، فما كان من هذا الشيخ ليغطي عجزه وتهربه إلا أن صرخ بالجمهور، قولوا معي: «الله أكبر.. الله أكبر»!

مشاغبة وإلغاء.!

حضر د. قدري جميل لإلقاء محاضرة في المركز الثقافي، ورفضت القيادة السياسية آنذاك إعطاء الصالة الرئيسية تحت حجج واهية، واستبدلت بقاعة صغيرة اضطر معها المضيفون لاستئجار كراسي للحضور، وقام أحد المشاغبين بافتعال ملاسنة مع أحد المداخلين للتشويش، هذا في المرة الأولى، أما في المرة الثانية فقد قام المحافظ بإلغاء ومنع المحاضرة المقررة له قبل ساعات من موعدها دون إعلان، ففوجئ الحضور عند وصولهم!

البحار الخمس.!

عندما يأتي محاضر ما إلى دير الزور، غالباً ما يفضل التوجه أولاً إلى المركز الثقافي في مدينة موحسن، لنوعية المناقشات ومستواها، وهي مؤشر. في إحدى المرات جاء أحدهم من دمشق ليروج لنظرية البحار الخمس والانفتاح وخاصةً العلاقات مع تركيا، طبعاً وكالعادة حضر كبار المسؤولين في المحافظة، وكانت من جملة المداخلات مداخلة مراسل قاسيون التي بينت خطورة ما يروج له، ليس على الاقتصاد، وإنما على الوطن، في اليوم التالي كان الحضور قليلاً في المركز الثقافي في دير الزور! فملأوا المركز بالشبيبة والاتحاد الوطني للطلبة وطلاب الثانوي، فما كان من أحد المسؤولين السياسيين إلا أن قال: «لماذا عندما يأتي محاضر شيوعي يمتلئ المركز بالجمهور، وعندما يأتي أحد رفاقنا يكون قليلاً؟».

امكَبعة.!

في أمسية شعرية للشاعر العراقي مظفر النواب، امتلأت قاعة المركز وكان الجمهور خارجها أكثر بكثير، وكعادته أشعل مظفر القاعة بالحماس سواء بقصائده أو بإلقائه، وطالبه الجمهور بقصيدة «امكبعة» أي لبس المرأة للعباءة، وهي تتناول موقف أم توزع مناشير الحزب الشيوعي، فقام عناصر الأمن بإخراجه عنوةً من القاعة!

تكريم!

في أمسيتين متباعدتين جرى تكريم للمطرب الفراتي ذياب مشهور الذي بكى وهو يرى تقدير الجمهور له، وكذلك تفاعل الجمهور أثناء تكريم المطرب الفراتي نبيل الأغا قبل رحيله، وهذا يبين مدى اهتمام الناس، وتفاعلهم مع ما يقدم، خاصة ذلك الجزء المتعلق بالتراث!

هل الجمهور عايز كِده؟

حضرت فرقة موسيقية لعازفين من عدة بلدان، وقدمت موسيقى الجاز لمقطوعات وأغان من مناطق عديدة كأرمينية وغيرها، وكان الحضور كبيراً، وأتقن فن الاستماع، وتفاعل مع كل مقطوعة مما فاجأ العازفين! وأثبت بطلان مقولة: «الجمهور عايز كده» باللهجة المصرية التي تروج لكل رديء، والتي يروج لها مدعو الثقافة!

ترى هل سيقبل الجمهور في سورية القادمة التعددية الديمقراطية باستمرار أساليب التهميش والممارسات السابقة، أم أن زمنها ولّى!

وجبة بلاد أوروبية في الغسالة!

لم تجدنا بين الأشياء الجديدة، كنا دائماً نتكوم كما لو أننا مَنحنا مدى الحياة دور المجزرة، وكأن اختيارنا يؤنبنا. تلال ملونة هي أول ما يخطر في بال الفقير ليعانق القليل الذي يملكه، ليرد برد البلاد، هناك حيث تملأ فراغ حاجتك لأن يَذكرك أحد ما، أو تنسَ من الجميع. هناك حيث تدفع مالك لتشتري ثياباً أوروبية سترتق ثقوبها لاحقاً بخيطان وطنية، هناك حيث تتذكر الأشياء جميعها التي استعرتها ولم تعدها، هناك حيث تشعر بحاجة دائمة لاقتراض ملابس الآخرين وأشيائهم أو حتى لاقتراض أوطانهم وبيوتهم، لتشعر، لتلمس ذلك الشيء الذي يدعى تغييراً بينما لا تقوى على ممارسته..

■ راما عرفات

هذا ما تفعله تماماً ثيابهم التي تدعى بالية، ثيابهم العابرة للقارات وللبلاد وللسيارات الرثة، ثيابهم التي تم التخلي عنها ربما لأن بعضها فقد بريقه، أو ربما لأنها تذكّر أحدهم بأن الساعة الخامسة في يوم ما عبرته بألم بينما كان يرتديها، قطع ثياب كانت لأشخاص قرروا أن الصباح لن يمر إن بقيت قابعة في خزائنهم، ثياب تحمل قصصاً مجهولة لأصحابها جاءت لتعيرك نفسها.

ذلك الشعور الذي ينتابك كلما دخلت محلات الثياب الأوروبية المستعملة، الشعور الذي ينقلب كلما تخطيت عتبة تلك العوالم، قد يمنحك شيئاً يشبه كرة أرضية تتحرك ما إن وضعت فيشها في الكهرباء، شيئاً يشبه ملامسة أصابعك لقارات العالم التي نسيت عددها، إلا أنك فجأة تنقضّ لتخنقها دفعة واحدة، ذلك الشعور الذي ينتابك حين تقع عينك على معطف جديد فتتساءل لم هو موجود هنا؟ تلفق له قصة لترويها فيما بعد لأصدقائك، فتتخيل أن فنجاناً من القهوة في حي أرستقراطي في النرويج اندلق عليه، فقررت صاحبته أن لا فائدة منه، لكنك وبفضل استسلامها وقليل من مستحضرات التنظيف الرخيصة ستصنع حظك الجميل بامتلاكه.



ستضحك كثيراً حين تغسل ثيابك المستعملة، ستضحك كثيراً لو تخيلت أن كلاً منها تمثل بلداً، ستضحك كثيراً لأنك ستضع كمشة بلاد أوروبية في الغسالة.

أنت لا تملك المال لتزور البلاد التي ترى صورها على شبكة الإنترنت، أو التي تسمع عنها في الحكايات، إلا أنه ما زال بإمكانك تلمس ذلك بسهولة عجيبة، تدخل محلات البالة وتختار شالاً لتستجوبه أو كنزة تدلك علامتها التجارية على الأرض التي جاءت منها.

البالة ليست أفكار الفقراء وحسب، إنما هي أيضاً أوطان كثيرة لمن لا يمتلكون أجنحة، أو ربما قد تكون اليوم الناقص في شهر شباط، ذلك اليوم الذي يغيب أربع سنوات ليعير نفسه لمجرة أخرى بينما أيامنا هنا تتناقص كل يوم. حسناً، في البالة لن تكون من ركاب الدرجة الثانية أو الثالثة، إلا أنك ستحظى حتماً بمقعد باهت اللون في الدرجة الأولى.

«منهجية التعليم» عند ابن خلدون

«فتجد طالب العلم منهم، بعد ذهاب الكثير من أعمارهم في ملازمة المجالس العلمية سكوتاً لا ينطقون وعنايتهم بالحفظ أكثر من الحاجة»

■ ابن خلدون

■ إيمان الأحمد



تأتي أهمية ابن خلدون، من خلال وقوفه في ملتقى الاتجاهات التاريخية والفلسفية والفكرية، إذ تمكن بفضل منهجيته الشمولية وموسوعيته من أن يفحص ويشرح حقبة مهمة من حقب التاريخ الإسلامي، فاستنتج قوانين ومقاييس لفحص وتمحيص الأخبار المروية عن تلك الحقبة.

كتب ابن خلدون وعالج الكثير من قضايا التاريخ والجغرافيا والاجتماع والعمران والاقتصاد. وكتب كذلك في العلوم والتعليم، فصنف العلوم إلى: علوم حكمية فلسفية، وعلوم نقلية وضعية، وأكد أن التعليم ضرورة من ضرورات العمران وأنه لا يحصل إلا بحصول ملكة التعلم.

وقد حظيت الموضوعات الفكرية والتاريخية والسياسية والاجتماعية بقسط وافر من التحليل والدراسة من الباحثين والدارسين لكن موضوع التعليم عنده لم ينل الاهتمام نفسه، بالرغم من أهمية الأفكار الواردة في «المقدمة».

«التعليم.. صنعة»!

خصص ابن خلدون مجموعة من الفصول «أكثر من ثمانية» في مقدمته للتطرق لموضوع التعليم. منها: «في أن الصنائع تكسب صاحبها عقلاً وخصوصاً الكتابة والحساب»، و «في أن العلم والتعليم طبيعي في العمران البشري»، و «في أن التعليم من جملة الصنائع».. الخ

والملاحظ أن ابن خلدون أجل الكلام عن التعليم إلى الكتاب الثالث من«المقدمة» وتحديداً إلى الفصل السادس، حيث نجد التعليم مصنفاً مع العلوم رغم كونه «صنعة من الصنائع»، تكمن براعة ابن خلدون في كونه فطن لتلك الجدلية بين العلم والتعليم؛ وربط التعليم بالعلوم، فالفكر يبحث عن معرفة وتحصيل ما ليس لديه بالطبيعة، لذلك يلجأ إلى من يعرف، فيأخذ عنه ما يعرفه، فيحصل له العلم بالشيء. ولها ثلاثة مراحل: «مرحلة التعلم والتحصيل، مرحلة حيازة علم مخصوص، مرحلة تعليمه للجيل الجديد» و تتكرر هذه المراحل عبر الأجيال.

يرتبط هذا النوع من التحليل عند ابن خلدون، بنظرية الأدوار في تحليل وتفسير الظواهر التاريخية. فالتاريخ العام ينتقل من البداوة إلى الحضارة، والدولة تنتقل من الشباب إلى الانحطاط، والسلطة تتطور من الملك الطبيعي إلى الخلافة مروراً بالحكم العقلي، والفكر يتطور من التعلم إلى التعليم.

يرى ابن خلدون أن «تعليم العلم صناعة اختلفت الاصطلاحات فيه، فلكل إمام من أئمة المشاهير اصطلاح في التعليم يختص به شأن الصنائع كلها»، وتعددت الاصطلاحات وكان العلم واحد. وعليه فالتعليم صنعة، حيث تختلف طرق الصنع في الصنعات «التقليدية» ويبقى المصنوع واحداً.

التعليم المفيد

انتقد ابن خلدون أولاً التعليم القائم على كثرة التآليف، وانتقد ثانياً نقيضه القائم على الاختصارات، ثم انتقد ثالثاً ممارسة الشدة على المتعلمين. يطرح التعليم المفيد بوصفه بديلاً تعليمياً متخلصاً من العناصر التي انتقدها. وهو ينبني على مبادئ منها «التدرج، والتكرار، وتجنب الإغراق في العلوم «الأداتية» والتوسع في المعرفة».

فالعلم يجب أن يلقى شيئاً فشيئاً، وتتم فيه مراعاة إلقاء مسائل ذات صبغة عامة ومجملة من كل باب تكون هي الأصول، مع أخذ المستوى العقلي للمتعلم بعين الاعتبار ومراعاة استعداداته لقبول ذلك العلم. والهدف من هذا الإلقاء الأولي هو تحصيل المتعلم لملكة جزئية وضعيفة تساعده على ولوج العلم أو الفن المدروس وتحصيل مسائله. ومساعدة المتعلم بوساطة التقريب والإجمال والأمثلة الحسية.

أما في التكرار، يرجع المعلم بالمتعلم إلى تلك المسائل التي سبقت دراستها فيرفع مستوى التعليم إلى «أعلى» ويستوفي الشرح والبيان ويخرج عن الإجمال ويذكر ما هنالك من الخلاف ووجهه، ويعمل المعلم على أن «لا يترك عويصاً ولا مهماً ولا مغلقاً إلا وضحه وفتح له مقفله، فيخلص من الفن وقد استولى على ملكته».

لم يفت ابن خلدون أن ينبه إلى أن تحصيل ملكة قوية ليست بالضرورة مرتبطة بهذا الترتيب «التسلسل» بل يمكن تحصيل تلك الملكة دونما حاجة إلى هذه المراحل.

ويرى في هذا السياق، أن العلوم الآلية لا ينبغي التوسع فيها وفي تدريسها؛ لأن «المتعلمين اهتمامهم بالعلوم المقصودة أكثر من اهتمامهم بوسائلها» ويتساءل مستنكراً: «فإذا قضوا«المتعلمون» العمر في تحصيل الوسائل، فمتى يظفرون بالمقاصد؟». فالسبب وراء هذا الموقف هو ضخامة الكتلة المعرفية لهذه للعلوم الأداتية رغم كونها طريقاً إلى علوم هي المقصودة بالذات.

يطرح التعليم المفيد بوصفه بديلاً تعليمياً متخلصاً من العناصر التي انتقدها

الكتابة والحساب

ركز ابن خلدون على تعليم هاتين «الصنعتين». فالكتابة تتضمن عملية ذهنية معقدة فيها «انتقال من الحروف الخطية إلى الكلمات اللفظية في الخيال، ومن الكلمات اللفظية في الخيال إلى المعاني التي في النفس». أما الحساب فيقوي العقل «العمليات الذهنية الصورية أو الشكلية أو المنطقية». ويؤكد على أهمية أن يحصل المتعلم على ملكة في العلم المدروس.

مفهوم «المَلَكة»

إن الملكة أولاً فردية ومكتسبة، كما أنها جسمانية «خارجية وملاحظة» حتى ولو كانت قدرة ذهنية. يقول ابن خلدون: «والملكة كلها جسمانية سواء كانت في البدن أو في الدماغ» والملكة متميزة عن مفهومي الفهم والوعي«تتجاوز هذين المفهومين»؛ لأن «الملكة في غير الفهم والوعي». فالفهم والوعي مشتركان بين العامي والجاهل والمبتدئ والعالم. والحال أن الملكة لا تكون سوى للعالم. «وعندما ترسخ هذه الملكة يحصل الحذق والذكاء والاستيلاء على العلوم والصنائع».

والملكات نوعين عند ابن خلدون: الملكات الأساسية التي ينبغي للمتعلم أن يحصلها من خلال تعلمه، وهي غاية التعلم وهدفه الأسمى، «وذلك أن الحذق في التعلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله». الملكات الوسيطية أو«الأداتية» التي تخدم غيرها في طريق تحصيل الملكة الأساسية وتساعده على الوصول إليها. الفكر طبيعي في بني البشر وبه تميزوا عن سائر الحيوانات، والفكر بطبيعته توّاق إلى تحصيل ومعرفة ما عند الآخرين من معارف وصنائع. هذا الشوق والاشتياق والفضول وحب الاطلاع يقود حتما إلى التعلم. ومن أراد أن يتعلم يرجع إلى من سبقه بعلم فيأخذ عنه علمه ويتعلم فتحصل له ملكة أولى يكون أقدر بها على تعلم ما بقي من ذلك العلم حتى تحصل له ملكة ذلك العلم. عندئذ يصبح صاحب علم مخصوص، فيفزع إليه أولئك الذين يرغبون أخذ العلم ليتعلموا، وهكذا ينشأ التعليم، كضرورة طبيعية وبشرية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	مهند دليقان	0991586731	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/03/25» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«نوروز».. ولادة متجددة!

■ آلان داود



يصادف 21 من آذار كل عام عيد النوروز «اليوم الجديد» الذي يحتفل به عدد من شعوب الشرق ويرمز إلى قدوم فصل الربيع وانبعاث الطبيعة. الربيع هو فصل الخصب وتجدّد الحياة في ثقافات عدد من الشعوب ويمثل رأس السنة الجديدة عند كثير منها، وفي سورية كانت تجري الاحتفالات بهذا العيد في عدة مناطق كالجزيرة والرقة وحلب ودمشق واللاذقية ودير الزور.

يغلب على مظاهر الاحتفال بالمناسبة «أهازيج الفرق والدّبكات»، حيث ينظّم مهرجان غنائي شعبي في كل مكان تتخلّله مقاطع شعرية وفنية ومسرحية، ويتوجّه الناس لمعانقة الطبيعة ويقيمون حلقات رقص تتشابك فيها الأيدي. وتعدّ لهذه المناسبة وجبات طعام تقليدية وغير ذلك.

يحمل الاحتفال معانٍ عدة فقد أصبح النوروز من سمات الإنسان الكردي الذي حمل معه العيد إلى كامل مناطق تواجده في سورية، مضيفاً إلى العيد بعداً وطنياً سورياً، يتجلى ذلك بالحضور السوري الملحوظ في الاحتفال لمشاركة المحتفلين بمعاني العيد. مضيفين على العيد وجهه الوطني السوري، رغم غياب وسائل الإعلام عن تغطية عيد شعبي مثل النوروز على الأقل بصفته جزء من التراث الوطني السوري.

تتوجه «قاسيون» بالتهنئة إلى الكرد السوريين، وعموم الشعب السوري وشعوب الشرق كلها، بالتهاني بمناسبة عيد نوروز، عيد الربيع، عيد الكفاح ضد الظلم والاضطهاد.

ولتكن ذكرى «نوروز» هذا العام مناسبة، لمزيد من النضال من أجل الحل السياسي للأزمة، وإنهاء الكارثة الإنسانية، والتغيير الجذري الشامل ومنع أشكال التمييز كلها على أساس قومي، ومن أجل الحفاظ على وحدة البلاد أرضاً وشعباً.

في الأدب العربي

تناول الأدب العربي مناسبة «النوروز»، حيث قام الشعراء والأدباء بذكر النوروز وأوصافه في أشعارهم وتفنّنوا في الرسائل والكتب والقصائد التي كانوا ينشدونها ويقولونها في مناسبات الاحتفال بهذه المناسبة.

في النثر العربي

كانت تنشد المئات من القصائد الشعرية الرائعة التي يتغنّى فيها أصحابها بجمال الطبيعة وما يواكبها من عطاء، كما تجلّى ذلك في الأعداد الهائلة من المقطوعات النثرية، حتى أصبحت تشكل باباً مستقلاً من أبواب الأدب، بحيث يمكن أن يكون موضوعاً خصباً لدراسة الدارسين والباحثين يطرحون فيه نظراتهم وتحليلاتهم. ينفذون من خلاله إلى أعماق المجتمع ليكشفوا طبيعة أفراده ونوع الحياة الاجتماعية والأسس التي يرتكز عليها بناء تلك المجتمعات.

وهناك أقوال كثيرة متنوعة في النصوص التاريخية والأدبية التي تناولت هذه المناسبة حيث ذكر الأدباء والمؤرخون عمّا كان يجري في هذا العيد من المراسم وأنواع الهدايا التي كانت تتبادل، والألبسة التي كانت تلبس، والحلي التي تستعمل فيه، ومنهم البيروني والنويري والجاحظ والقلقشندي والمسعودي والثعالبي والمقريزي وغيرهم.

فقد كتب المقريزي: «ما رأيت قط أجمل من أيام النوروز والمهرجان. من الأيام التي كانوا يسخون فيها بأموالهم... ولا يبقى صغير ولاكبير إلا خرج إلى البركة متنزهاً»

وكتب الحسن بن وهب إلى المتوكل في يوم نيروز يقول: «أسعدك الله، يا أمير المؤمنين، ، وأبهجك بكل عيد، وقرب لك التمتع بالمهرجان والنيروز، بدوام بهجة أيلول و تموز..».



في الشعر العربي

عرف العرب النوروز قبل الاسلام؛ فقد عرفته الثقافة العربية من باب التواصل والجوار الحضاري وهذا يتضح في فترة ما قبل الاسلام عند شعوب بلاد الشام و الحجاز نتيجة التواصل، واستمر ذلك في مرحلة لاحقة ، فمثلاً كان الحجاج بن يوسف الثقفي من أهم المحتفين بهذا العيد فقد شوهدت مراسيمه في بلاطه في واسط، بالإضافة إلى الكثير من الأشعار التي تأثّرت بالنوروز، وقد ذكرت دواوين الشعراء ومصادر الأدب الكثير من النماذج الشعرية والشعراء الذين كتبوا عنه ووصفوه في أشعارهم، أمثال البحتري، المتنبي، ابن الرومي، أبو تمام، ابن المعتز وغيرهم.

اقترن اسم النوروز بالربيع في التاريخ عند الشعوب التي تحتفل به في ابدعات الشعراء العرب.. يؤكد ابن الرومي، أهمية العيد ويعتبره فألاً حسناً ويقرن النوروز بالربيع وبالورد والجمال والفرح والأنس فيقول:« عيد يطابقُ أول الأسبوع/ وقعت به الأقدار خير وقوع».

ويقول في مكان آخر: «فاسعد بنيروزكَ المسعودِ طالعُهُ/ يا ابنَ الأكارم في خَفْض ونعماء/ واعطَ لنفسك فيه قسط راحتها/ إن العلا ذاتَ أثقال وأعباءِ»



ويعتقد أبو تمام أن النوروز يمكن له أن يشفي الناس فيشير في أشعاره إلى ذلك قائلاً: «سيقت إلى الخلق فى النيروز عافية/ بها شفاهم جديد الدهر من خلقه».

سجّلت كتب التاريخ والأدب هذه الأعياد بصورة دقيقة مبيّنة سُنَنها وعادات أقوامها وما فيها من طقوس. وصوّروها على أنّها رمز للخير والمحبة والوفاق والحوار، لقد جاء في ديوان أبي نواس النوروز كمعنى أو كمرادف للمهرجان فيقول:« لبابُ تكبري فوق الجواري/ فإن أباك أعتبه الزمان/ متى أجمع أبا نصر ومصراً/ مما للدهر بينهما مكان/ فتى يوماه لي فطر وأضحى/ونيروز يعد ومهرجان».

ثم يرمي نظرته على وصف النوروز قائلاً: «بياكرنا النوروز في غلس الدجى/ بنور على الأغصان كالأنجم الزهر»

وحي الطبيعة!

استوحى شعراء العرب جمال الطبيعة، وكلفوا بها، لأنها تشكّل أرضاً سكبوا فيها وحي مواهبهم فهذا البحتري يرسم النيروز على أنّه دعوة للجميع على الاعتراف بانطلاق الربيع ووجوب الاحتفال به:

«أتاك الربيع الطلق يختال ضاحكا
من الحسن حتى كاد ان يتكلما
وقد نبه النوروز في غسق الدجى
أوائل ورد كن بالأمس نُوّما
يفتقها برد الندى، فكأنه
ينبت حديثاً كان قبل مُكتما
ومن شجر رد الربيع بشاشة
وكان قذى للعين، إذا كان محرماً
أحل، فأبدى نسيم الريح، حتى حسبته
يجئ بأنفاس الأحبة نُعما»

ويذكر ابن المعتز في أشعاره ابتهاجه في النوروز وما يعانيه فيه:

كيفَ ابتهاجك بالنّوروزِ يا أمَلي
فَكُلّ ما فيه يحكيني وأحكيه
فتارة كلهيبِ النّارفي كبـدي
وماؤُه كَتَوالي عَبـرتي

ويُظهر المتنبّي مشاعره في قصيدة يمدح فيها أبا الفضل محمد بن العميد وزير ركن الدولة البويهي ويهنّأه بعيد النوروز، ويبيّن النوروز على أنّه خير صلة بين اللغتين الفارسيّة العربيّة، ويعلن مشاركته بهذا العيد السعيد فيقول:

«جَاءَ نَيرُوزُنَا وَأَنتَ مُرَادُهْ
وَوَرَتْ بالـذي أَرَادَ زِنـادُهْ
نحنُ في أَرْضِ فارِسٍ في سُرُورٍ
ذا الصَّبَاحُ الذي نرَى ميلادُهْ
مَا لَبِسْنَا فيه الأكاليلَ حتى
لَبِستَهَا تِلاعُهُ وَوِهَـادُهْ»

إن الكتابة عن عيد النوروز من قبل الشعراء العرب، دلالة أخرى على التلاقح الثقافي، بين ثقافات شعوب المنطقة منذ القدم، ودلالة على الانتماء إلى فضاء ثقافي واحد، ويحق للمرء أن يستنتج في هذا المقام، إن القبول بالتنوع الثقافي هي من خصائص هذه الشعوب على عكس ما يشيعه كل من يعتاش على الانعزال القومي، من هنا وهناك.